جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير و علوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

عنـــوان المذكـــرة :

العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الجهاز المصرفي الجزائري
دراسة حالة:بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في قسم العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطلبـــة:

- بودية حورية
-بلقاسمي خديجة

تحت إشراف الأستاذة

د. حميدي كلثوم

أعضاء لجنة المناقشة التالية:

الإسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
أد. نعيمة شلابي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيسا
د.كلثوم حميدي	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
د. خيرة داود	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	ممتحنا

السنـة الجـامعيـــة: 2023/2024

بسم الله الرحمان

الرحيم

كلمة شكر

الحمد الله الذي وفقنا ومنحنا القوة والصبر لإتمام هذا العمل نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من الأستاذة المشرفة كلثوم حميدي التي قبلت الإشراف على هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أقدم الشكر الجزيل إلى كل أساتذتي الأفاضل.

إلى كل من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان على تعاونهم معنا.

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز وإخراج هذا العمل المتواضع.

إهـــــداء

ليواصل الإنسان مسيرته في الحياة لابد من

وجود الأمل الذي يزرع في النفس القوة والعزم لا يأس

فاهداء منبع الأمل غزيرا.

لهذا أهدي هذا العمل إلي الوليدين العزيزين

-حفظهما الله-

إلى إخـوتي الأعـزاء -وفقـهم الله-

إلى كل الأهـل والأصـدقاء

إلى كل من يعـرفني من قـريب ومن

بعيـد

بودية حورية

حـــورية

إهـــــداء

إلى روح أغلى من فارقت، إلى من لم تعد الحياة تحلو من بعده،

إلى سندي وقوتي وجنتي، أبي الغالي رحمه الله واسكنه فسيح جناته.

إلى نور حياتي، حبيبتي أمي، حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها بصحة وعافية.

إلى أخوتي: حكيم، سمير وحميد دامو لنا العضد الذي نشد به ، وزوجاتهم.

إلى أخواتي: سعاد وفاطمة الزهراء و توأما روحي فدوى ومنيرة ، وأزواجهم.

إلى من كان لي الصديق و الاخ الذي لم تلده أمي، معلمي بوعليلي محمد.

إلى صديقاتي: زينب، شهرة، أمينة و عفاف حفظهم الله.

إلى صديقتي حورية التي شاركتني هذا العمل حفظها الله و رعاها.

إلى الكتاكيت: محمد، مراد، نوح، سجود، يوسف، ولاء.

بلقاسمي خديجة

مستخلـــــص:

تسعي هذا الدراسة إلي التعرف على أثار العولمة الاقتصادية على الجهاز المصرفي الجزائري لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تم معالجة إشكالية البحث وفق منهجية تناولت التطرق إلى تقديم مفهوم العولمة الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى التعرف على أهم الإصلاحات النقدية والمصرفية الجديدة التي قامت بها الجزائر من خلال غرض القوانين المنظمة للعمل النقدي والمصرفي 23-09 الذي يهدف إلى تحين القانوني والتنظيمي للنظام المصرفي،استجابة للتحولات الاقتصادية، ومواكبة تغيرات البيئة المصرفية، وتأثيرها على الجهاز المصرفي الجزائري.

باعتبار أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية أحد أهم البنوك الناشطة في النظام المصرفي الجزائري، ونظرا للأهمية الكبرى لهذا البنك تأتي ضرورة تكيفيه مع الظروف والتطورات الاقتصادية في ضوء ما تشهده البيئة المصرفية المعاصرة حاليا من تغيرات وتحديات،لهذا عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تطوير وتنويع الخدمات المصرفية،وتطوير مهارات فردية لموظفي البنك، ومن ابرز ما توصلت إليه الدراسة انه بالرغم من المجهودات المبذولة إلا أن التعامل مع العملاء يبقي محصور.

الكلمات المفتاحية : العولمة الاقتصادية ، الجهاز المصرفي الجزائري، الخدمات المصرفية، التقنيات الحديثة.

Extracet

This studyseeks to identify the effects of economicglobalisationon the Algerian Banking systemat the Bank of Agriculture and Rural Development,where the researchproblemwasaddressedaccording to a methodologythatdealtwithintroducing the concept of économicglobalisation on the one hand and on the other hand identifying the most important new monetaryand bankingreformsthatAlgéria has undertkenfromDuring the purpose of the lawsreglaingmonetaryand bankingwork 23/09,Whichaims to ensure the legal and regulatorystability of the banking system . inresponse to economic transformations,and to keep pace with changes in the bankingenvironment and their impact on the algerianbanking system.

Consideringthat the bank of agriculture and rural developmentis one of the most important banks active in the bankalgeria, And given the great importance of thisbank, It isnecessary to adabt to economic conditions and developments in light of the changes and challenges that the contemporarybanking.Environmentiscurrentlywitnessing,thisiswhy the bank of agriculture and rural development has worked to develop and diversifybanking services, And developindividualskills of the bank'semployees, One of the mostprominentfindingsof the studyisthatdespit the efforts made. Dealingwithcustomersremainslimited.

Keywords: economicglobalization, the algerianbanking system,banking services, modern technologies.

فهـــرس

المحتـويـــات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الواجهة	
شكر وعرفان	
الإهداء	
مستخلص باللغة العربية	
مستخلص باللغة الإنجليزية	
قائمة المحتويات	I
قائمة الأشكال	X
مقدمـــة	أ – د
الفصل الأول : العولمة الاقتصادية و تأثيرها على الجهاز المصرفي الجزائري	
تمهيـــد	2
المبحث الأول:الإطار النظري للعولمة الاقتصادية	3
المطلب الأول: ماهية العولمة الاقتصادية	3
المطلب الثاني: مؤسسات العولمة الاقتصادية	14
المطلب الثالث: التقنيات الحديثة المستعملة لتحسين أداء الخدمات المصرفية	27
المبحث الثاني :الوضعية الحديثة للجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية	37
المطلب الأول: إصلاحات الجديدة للجهاز المصرفي في ظل قانون النقد والقرض	37
المطلب الثاني: متطلبات الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية	47
المطلب الثالث: انعكاسات تقنيات الحديثة على الجهاز المصرفي الجزائري	50
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	55
المطلب الأول: تحليل دراسة سابقة بخصوص العولمة	55
المطلب الثاني: دراسة تحليلية بخصوص الجهاز المصرفي	58
المطلب الثالث: محل دراستنا من الدراسات السابقة	60
خلاصة الفصل	61
الفصل الثاني : دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية	

تمهيد	**66**
المبحث الأول:لمحة عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**67**
المطلب الأول:نشأة و تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**67**
المطلب الثاني: مهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله	**69**
المطلب الثالث: فرضيات الجزئية لدراسة	**74**
المبحث الثاني: تداعيات العولمة على تقنيات المصرفية الحديثة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية	**75**
المطلب الأول: متغيرات الدراسة المعتمدة	**75**
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات الجزئية لدراسة	**84**
المطلب الثالث: نتائج الدراسة التطبيقية	**85**
خلاصة الفصل	**86**
خاتمة	**88**
قائمة المراجع	**91**
الملاحق	**96**

قائـــمة الأشـــكال

الرقم	البيان	الصفحة
01-01	العلاقة بين العملات الرقمية و المشفرة و الافتراضية و النقود الالكترونية	34
02-02	الهيكلة التنظيمية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	72
02-03	لهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة 00850 "	73
02-04	عملية المقاصة الإلكترونية	79

مقـــــــــدمـــة

شهد العالم تحولات ومتغيرات دولية متسارعة طالت كافة نواحي الحياة، بظهور مفاهيم جديد تمثلت ملامحها في الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية قصد السماح للبنوك والمؤسسات المالية بالتوسع والنماء في مختلف أنشطتها.

وبظهور الثورة التكنولوجية و المعلوماتية بكل أبعادها والتحول إلى آليات السوق واتساع نطاق المنافسة كل هذا جسد لنا مفهوم جديد أطلق عليها بظاهرة العولمة التي لا يمكن استيعابها إلا في تلك التغيرات، وبناء على ذلك انتشرت العولمة على كافة المستويات الإدارية والمالية والتمويلية، إذ تعددت أنواعها ومجالات تطبيقها فهناك العولمة الاقتصادية التي تبقي منبع كل الأنواع وهذه الأخير لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم .

إذ يعتبر الجهاز المصرفي الجزائري بمختلف هياكله وأجهزته القلب النابض للاقتصاد والركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي، وفي هذا الإطار عملت الحكومة الجزائرية على تشريع مجموعة من القوانين لإصلاح المنظومة المصرفية بما يتماشي وتوجهات الاقتصاد، من خلال إصدار قانون النقد والقرض 90-10 الذي أحدث نقلة كبيرة في النظام،بالإضافة إلى محطات أخرى من الإصلاحات سعت الجزائر من خلالها إلى تطوير وعصرنه الجهاز المصرفي، لكن بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والتسيير في القطاع البنكي الذي كان تابع للدولة لم يحقق كل أهدافه.

ومع بداية هذه الألفية شهد قانون النقد والقرض تعديلات كبيرة أدخلت الجهاز المصرفي الجزائري في نوع من الجمود وانتهاء بتعديل 2017ـ ذا أصبح من الضروري على السلطات الجزائرية القيام بمجموعة من الإصلاحات في كل المجالات مثل الطاقة والاستثمار وغيرهما، ولم يكن الجهاز المصرفي بعيدا عنها من خلال تبني القانون 23-09متضمن القانون النقدي والمصرفي، بهدف تطوير خدماتها وجعل النظام المصرفي قوي ومؤهل لمواكبة التطورات الحاصلة في المجال المصرفي.

إن تطوير وتحسين الخدمات المصرفية ضرورة ملحة فرضتها العولمة إذ أصبح لزاما على المصارف زيادة عنايتها بما تقدمه من خدمات مصرفية وضرورة تكيفها مع التغيرات والتطورات العالمية.

❖ الإشكالية الرئيسية:

ومن خلال ما سبق ذكره قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما مـدى تأثير العولمة الاقتصادية على بنك الفلاحة و التنمية الريفية؟

❖ **الأسئلة الفرعية:** لتوضيح الإشكالية المطروحة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- كيف أثرت العولمة الاقتصادية على النظام المصرفي الجزائري؟

2- ما هو مضمون الإصلاحات النقدية والمصرفية الجديدة التي قامت بها الجزائر؟ وهل كانت متعلقة بتأثير العولمة؟

3- ما هي أهم الخدمات المصرفية الحديثة التي يقدمها بنك الفلاحة و التنمية الريفية ؟

❖ فرضيات الدراســـة:

قصد الإجابة المبدئية على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات التالية:

1- أدت العولمة إلى أثار ايجابية على الجهاز المصرفي تمثلت في إعادة هيكلة الخدمات المصرفية.

2- سمحت الإصلاحات النقدية والمصرفية الجديدة في الجزائر في جانبها التشريعي والتنظيمي من تحسين أداء تنافسية الجهاز المصرفي.

3- لمسايرة التطورات العالمية الراهنة يجب تطوير واستحداث خدمات وأنظمة مصرفية جديدة.

4- تتميز المنتجات والخدمات المصرفي التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمحدوديتها وتأخرها عن مواكبة التطورات العالمية.

❖ أهميـة الدراسة:

تستمد هذا الدراسة أهميته من المكانة التي يحتلها الجهاز المصرفي في اقتصاديات الدول، وبخاصة القطاع المصرفي الجزائري وما يواجه هذا القطاع من تطورات وتغيرات السريعة والمؤثرات القوية التي فرضتها

العولمة الاقتصادية على الجهاز المصرفي، والسعي إلى مواكبة هذه التطورات في المجال المصرفي لتحسين الخدمات المصرفية.

❖ أهـداف الدراسـة:

يمكن حصر أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

1- إبراز ماهية العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على النشاط المصرفي الجزائري بشكل خاص.

2- عرض أهم الإصلاحات النقدية والمصرفية الحديثة التي مست الجهاز المصرفي الجزائري.

3- تحديد متطلبات الجهاز المصرفي التي يجب أن يتبعها لتحسين أدائه في ظل العولمة الاقتصادية.

4- محاولة معرفة تغيرات المصرفية التي أحدثتها العولمة على الجهاز المصرفي الجزائري.

❖ مبـــررات الدراسة:

إن أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع محل الدراسة هي:

1- الرغبة والفضول في معرفة آثار وانعكاسات العولمة على الجهاز المصرفي.

2-بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية بشكل بارز على الساحة الاقتصادية العالمية لكونها متصلة بمجالات الاقتصاد والإعلام والتكنولوجيا.

❖ صعـوبات الدراسة:

إن الصعوبات التي تعترض كل طالب كثيرة، إلا أن من أبرز الصعوبات التي اعترضننا طبيعة موضوع العولمة في حد ذاته حيث يتسم بتشعبه وتداخل مفاهيمه المختلفة خاصة بين العولمة الاقتصادية والعولمة المالية، ومحدودية البنوك وتأخرها في مواكبة التطورات مما يصعب تحديد الآثار العولمة على البنوك.

❖ منهـج البحث وأدوات الدراسة:

اقتضت صيغة الدراسة إلى انتهاج المنهج الوصفي التحليلي وذلك عند تعرض للإطار النظري المتعلق أساسا

بمختلف المفاهيم و التعاريف المقدمة في البحث وكذا تحليل بعض الحقائق والمعلومات وعرض أهم الإصلاحات النقدية المصرفية الحديثة التي مست الجهاز المصرفي الجزائري، ومدي انعكاس العولمة الاقتصادية عليه وتحليلها من خلال تدعيم البحث بأخر الإحصائيات الخاصة بتطورات أنشطة البنوك.

-وقد استعنا في دراستنا هذه على المراجع من كتب ومذكرات ماجستير وأطروحات دكتوراه ومختلف الملتقيات والمجلات وبعض المواد القانونية والمواقع الالكترونية.

❖ هيكل وتقسيمات الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة إلى جانبين الأول نظري والثاني تطبيقي، الجانب النظري فيه ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول تحت عنوان العولمة الاقتصادية وتأثيرها على الجهاز المصرفي الجزائري، فقد تناولنا فيه الإطار النظري للعولمة الاقتصادية، أوضحنا فيه النشأة العولمة الاقتصادية وأسبابها وخصائص التي تتمتع بها، وأهم التقنيات الحديثة المستعملة في تحسين أداء الخدمات المصرفية.

أما المبحث الثاني كان تحت عنوان الوضعية الحديثة للجهاز المصرفي في ظل العولمة،حيث تطرقنا فيه لأهم الإصلاحات الجديدة للجهاز المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض، وكذا أثر الانعكاسات تقنيات الحديثة،أما في المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى دراسات سابقة حول الموضوع مع إضافة الجديدة في دراستنا.

أما الجانب الثاني كان الجانب التطبيقي، وينقسم إلى مبحثين ، المبحث الأول سلطنا فيه الضوء على لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، أما المبحث الثاني علاجنا فيه أثار تداعيات العولمة الاقتصادية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الفصـــــــل الأول

العولمــة الاقتصــادية و تأثيــرها على الجهــاز المصــرفي الجزائــري

تمهيد:

شهد العالم مجموعة من التغيرات المتلاحقة، التي تعدت نطاق القوميات وتجاوزت حدود الدول و الأقاليم، وأخذت أثرت في حياة الناس والشعوب بنسب متفاوتة وفي جميع المجالات بغض النظر عن الجغرافيا أو العرق أو اللغة ، شكلت هذه التغيرات ملامح عالم جديد يختلف كثيرا عن عالم الأمس، إذ اصطلح المفكرون على هذه الظاهرة ب "العولمة".

حيث أثارت ظاهرة العولمة جدلا واسع النطاق لدى المختصين وغيرهم ، حيث أصبح العالم عبارة عن قرية صغيرة تتحكم فيها قوانين التجارة الدولية، يروج لها البعض على أن لها أثارا ايجابية بينما يرى البعض الآخر أنها بمثابة استعمار جديد تستفيد منه الدول المتقدمة فقط.

إضافة إلى تزايد الاعتماد الدولي المتبادل في ظل ظاهرة العولمة الاقتصادية ، والتي تعتبر النتاج الشرعي لتحرير التجارة العالمية، ومحصلة القوى للعديد من المنظمات الدولية التي تتقاسم فكرة الاعتماد الدولي المتبادل.

لذا سوف نحاول من خلال هذا الفصل توضيح الإطار النظري للعولمة الاقتصادية ، وكذا التقنيات الحديثة المستعملة لتحسين أداء الخدمات المصرفية.

المبحث الأول:الإطار النظري للعولمة الاقتصادية

تعد العولمة الاقتصادية من أكثر الظواهر الاقتصادية إثارة للجدل، ورغم أنها كواقع مضى عليه بعض الوقت، إلا أنها ظلت تتسم بقدر كبير من الغموض والتعقيد سواء في تجلياتها أو في مضمونها النظري.

المطلب الأول: ماهية العولمة الاقتصادية

تعتبر العولمة الحدث المميز لعصر المعلومات، حيث تلاشت الحدود الجغرافية والسياسية، بين أطراف التبادل، فالعولمة تشير في ابسط تعريف لها إلى الانفتاح على العالم[1].

كما أنها تعتبر ظاهرة متعددة الأوجه ومتنوعة الجوانب يصعب حصرها في تعريف محدد، كما أنها تتسم بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المفاهيم.

أولا: مفهوم العولمة الاقتصادية

مما لاشك فيه أن من أول واهم مجالات العولمة و أكثرها وضوحا و أبرزها أثرا و هدفا هو المجال الاقتصادي، حيث أن العولمة تفتح المجال واسعا أمام أصحاب رؤوس الأموال لجمع مزيدا من الأموال على حساب سياسة قديمة في الاقتصاد، كانت تعتمد على الإنتاج الذي يؤدي إلى تحقيق ربح، بينما الحال اليوم هو الاعتماد على توظيف المال[2].

رغم أن للعولمة الاقتصادية أوجها عديدة ومتنوعة بتنوع مناحي الحياة،ألا أن الجانب الاقتصادي هو الأهم وهو جوهر العملية ومحورها الأساسي، وما الأبعاد الأخرى ألا انعكاس للأثر الاقتصادي للعولمة، ومن بين أهم التعاريف التي تتناول العولمة الاقتصادية:

---

[1]- خالد احمد علي محمود، **العولمة واقتصاد المعرفة، في ظل اليقظة التكنولوجية والذكاء الاقتصادي**، دار الفكر الجامعي أمام كلية الحقوق الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2019، ص 338.

[2]-محمد عبد الله شاهين محمد، **تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية للدول العربية وسبل معالجتها**، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، بدون طبعة، 2021 ، ص 61.

التعريف الأول: "نظام تجاري عالمي مفتوح، تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والخدمات والعوامل خاصة منها رأس المال، عبر الحدود الدولية، وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة و المتعددة الأطراف هي القاعدة، فتنتهي بذلك إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع و الخدمات و رأس المال، و تتحول فيه قوى السوق العالمية إلى نظام اقتصادي عالمي،تفرض فيه الشركات متعددة الجنسيات و المنظمات العالمية مثل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي انسجاما بين جميع الأقطار مهما كانت مواقعها وتفصيلاتها[3].

التعريف الثاني: " اندماج أسواق العالم في حقول التجارة و الاستثمارات المباشرة و انتقال الأموال و القوة العاملة و الثقافات، ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية والى انحسار كبير في حدود الدولة[4].

من هنا يمكن تعريف العولمة الاقتصادية ((Economique Globalisations بأنها تعني تحرر العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقيات المنظمة لها بخضوعها التلقائي لقوى جديدة، أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية، تعيد تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها بشكل طبيعي على مستوى العالم بأكمله كوحدة واحدة.

مهما كان أمر التعريف، فإن هناك ما يشبه الاتفاق بين معظم من تناولوا العولمة في الدول المتقدمة على أنها ظهرت مع بزوغ قوى جديدة عالمية التأثير بمعنى أنها فوق القومية (Supranational) أي ليس لدولة ما أو لمجموعة دول أي تدخل أو تحكم فيها.

وأن هذه القوى قد أخضعت جانبا من العلاقات الاقتصادية والمؤسسات القائمة في العالم لتأثيرها التلقائي، وأنها ستؤدي إلى صياغة جديدة لنظام يحكم العالم كوحدة متكاملة الأجزاء بشكل طبيعي ودون حواجز أو حدود، ومن ثم فإن العولمة تعني أن تصير بلدان العالم المختلفة خاضعة لنظام عالمي

[3]- عبد المنعم السيد علي، **العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 290، الكويت، 2003، ص 43.

[4]- محمد الأطرش، **العرب و العولمة: ما العمل؟**،ندوة العرب و العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،لبنان، 1998،ص 412.

مسير بقوانين طبيعية حتمية، فتنصهر فيه اقتصاديات هذه البلدان بلا سياسات قومية وبما يحقق مصالح الجميع[5].

ويكاد يكون هناك شبه اتفاق تام بين من تناولوا ظاهرة العولمة بالبحث، بأنها تعتمد على خمس قوى رئيسية وهي:

***حرية الاستثمار في أي مكان في العالم**: والتي اقترنت بحرية رأس المال الخاص في الحركة دون أي عوائق على المستوى العالمي.

***حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم**: وذلك بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية لأي دولة.

* **عالمية الاتصالات**: التي ترتبت على تطور تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية.

***عالمية المعلومات**: التي ترتبت على تطور تقنيات وصناعة الكمبيوتر جنبا إلى جنب مع تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية.

***عالمية النمط الاستهلاكي**: وحرية المستهلك في الشراء من المصدر الذي يختاره العالم.

وهذه القوى متداخلة معا بطبيعتها ومتضافرة في تأثيرها على المستوى العالمي، فمثلا حرية إقامة الصناعة في أنسب مكان ارتبطت بحرية الاستثمار أو بحرية حركة رأس المال، كما أن عالمية الاتصالات والمعلومات يسرت عملية انتقاء أنسب الأماكن لإقامة الصناعة، ويسرت اتخاذ قرارات الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال، وأتاحت ترويج نمط استهلاكي على المستوي العالمي، كما يسرت على المستهلك عملية الانتقاء من المصادر المختلفة.

[5] د. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل،**العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، عدد 3 ، ص 143.

ثانيا: خصائص العولمة الاقتصادية

تتميز بعدة خصائص كما يلي[6]:

01-سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب التنافسية

إن أهم ما يميز العولمة الاقتصادية هو سيادة آليات السوق، واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية المثالية، الجودة الشاملة واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات، وتعميق تلك القرارات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة ممكنة وبأعلى إنتاجية، والبيع بسعر تنافسي على أن يتم ذلك في أقل وقت ممكن، فالوقت أصبح أحد القدرات التنافسية العامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة، لان العالم تحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف، تغير فيه نمط تقسيم العمل الدولي، ليتفق مع عالمية الأسواق، أين أصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج في أماكن مختلفة من العالم، وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ منهم منظور عالمي الاعتبارات الرشاد الاقتصادي فيما يتعلق بالتكلفة والعائد.

2-ديناميكية العولمة

لعل كثرة التعريفات الواردة لمفهوم العولمة، تشير إلى خاصية أساسية ديناميكية العولمة، التي تأكدت يوم بعد يوم، بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا وفي المستقبل، وان التنافسية تواجه جميع الدول، هي أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تسعى بكل قوة إلى امتلاك القدرات التنافسية، لكي تستطيع المنافسة مع باقي الأطراف الأخرى الناهضة، والتي تخطو خطوات ثابتة نحو المستقبل مثل الصين على سبيل المثال.

[6]- احمد عبد الرحمان، **العولمة مظاهرها ومسبباتها**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26، الكويت 1998 ص 23.

03- تزايد الإنتاج حول الاعتماد الاقتصادي المتبادل

ويعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل، ما أسفرت عنه تحولات في اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية، مع وجود ثورة تكنولوجية والمعلوماتية، حيث تسقط العولمة حاجزا المنافسات بين الدول والقرارات مع ما يعينه ذلك من احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادل، وإيجاد نوع جديد من تقييم العمل الدولي، التي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة وبذلك يتم تصنيع مكونات أي منتج في أكثر من مكان[7].

وقد يترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل كأحد الخصائص المميزة للعولمة أثار عديدة منها:

– زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية، ايجابية آم سلبية من بلد إلى بلد أخر في الاقتصاد العالمي، فإذا أحدثت موجة انتعاشه أو انكماشية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تنتقل بسرعة إلى البلدان الصناعية الأخرى، والبلدان النامية؛

– تزايد أهمية التجارة الدولية، كعامل محدد من عوامل النمو في البلدان المختلفة، حيث أصبحت الصادرات محرك النمو بعد زيادة درجة الاعتماد المتبادل؛

–زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة، وينتج ذلك عن ازالة وتخفيض العوائق أمام التدفقات العالمية والمالية، وقيام أسواق عالمية في السلع والخدمات المختلفة تتنافس فيها البلدان المختلفة.

04–ظهور أنماط جديدة في تقسيم العمل الدولي

ويرجع ذلك إلى تعظيم دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، بالإضافة إلى حدوث ثورة التكنولوجيا والمعلوماتية والاتصالات، ومنها ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، ومن أهمها ظهور تقسيم العمل بين البلدان المختلفة في نفس السلطة، وأصبح من المألوف بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات أن تظهر نفس السلطة في قائمة الصادرات والواردات

[7]- احمد عبد الرحمان، **العولمة مظاهرها ومسبباتها**، مرجع سابق ص 24.

لنفس البلد، وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة، كما أصبح من المألوف أن ينجز إنتاج السلطة الواحدة من عدد من الدول، بحيث تتخصص كل دولة في جزء او أكثر منها وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلطة الواحدة[8].

5-تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات

إن الشركات متعددة الجنسيات في كل معانيها هي إحدى السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي، من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية فهذه الشركات، ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة تلعب دورا رائدا في الثورة التكنولوجية التي جعلت الفن الإنتاجي فإن إنتاجيا كثيف المعرفة ويرجع ذلك إلى جهود البحث والتطوير التي قامت بها هذه الشركات وبذلك فان هذه المؤشرات وغيرها توضع الدور المتعاظم لهذه الشركات في ترسيخ مفهوم العولمة .

6- تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة

من الخصائص العامة للعولمة تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفياتي سابقا، وبالتالي تلاشي المنظمات الاقتصادية لهذا المعسكر وإسناد المنظمة التجارة العالمية سنة 1995 ، وانضمام معظم دول العالم إليها، ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي، تمثل العولمة أهم سماته بل هي الوليد الشرعي له لتعمل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إدارة السياسات النقدية والمالية والتجارية في العالم.

7-تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة

هو أهم مظهر من مظاهر الاقتصاد العالمي، حيث يشهد العالم لجوء العديد من الدول النامية والمتقدمة للدخول في التكتلات الإقليمية والاتفاقيات التجارية لبناء أنظمة تجارية إقليمية، من خلال عقد سلسلة

[8] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، دار مصرية، بدون طبعة، مصر، 2005، ص 17.

في اتفاقيات التجارة التفضيلية مع دول الجوار الجغرافي، لتتطور فيما بعد حتى تكتمل ويتحقق تكامل الاندماج الاقتصادي بينها، ولهذا التحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والسياسية[9].

ويخلق هذا التحول العالمي وفق المنهج الإقليمي تخوفا لدى الكثير من الدول، كما يثير نقاط تساؤل حول مدى تعارض هذه الموجات من التحرير التجاري العالمي وفق هذا المنهج الإقليمي مع ما تدعو إليه منظمة التجارة العالمية كإطار متعددة الأطراف لتحرير التجارة العالمية.

ثالثا: العوامل والأسباب التي أدت إلى العولمة

لقد اختلفت الأسباب التي أدت إلى شيوع وانتشار ظاهرة العولمة عند الباحثين والمفكرين ويمكن أن نلخص أهم الأسباب التي أدت إلى بروز ظاهرة العولمة فيما يلي[10]:

– انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي الذي كان يشارك الولايات المتحدة في زعامة العالم سياسيا وعسكريا؛

– انهيار الأسواق الحديدية التي كانت تحتمي بها الدول الشيوعية المعاصرة لمنع أي احتكاك بينها وبين الغرب والعزلة أسلوب اتبعته الولايات المتحدة في مرحلة النشأة والتكوين قبل أن تفك عزلتها بعد الحرب العالمية الثانية؛

– وجود فائض من الإنتاج العالمي في الدول الصناعية والحاجة القصوى إلى تسويقه خارجا، وكان لابد لهذه الدول الكبرى من التفكير في منهج إنتاجي جديد؛

– تنقل رؤوس الأموال بحثا عن الاستثمار والربح المضمون فتطلب ذلك بحث عن الأسواق العالمية؛

– التوجهات الاقتصادية العالمية المنبثقة عن الاتفاقية العالمية للتجارة؛

– مؤسسات التمويل الدولية ورغبة الدول في تحويل ديونها ومساعداتها إلى استثمارات في الدول النامية،

[9]- سامي عفيفي حاتم،**الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، مرجع سابق، ص 18.
[10]- نعيم إبراهيم الظاهر، **إدارة العولمة وأنواعها، عالم الكتب الحديث**، الأردن، بدون طبعة، 2010، ص 39،ص 40.

– التشوق إلى مزيد من الحرية و الديمقراطية، وهو الحلم الرئيسي للإنسان؛

– تحقيق الرفاهية الإنسانية التي تكفل مزيد من المتعة ومزيد من الحياة المريحة والجيدة؛

–تعظيم الأخلاق و المبادئ الحميدة، وتقديس القيم والمعتقدات؛

– تحقيق وتفعيل الجمال والمتعة والخير، أي جعل السلوك الإنساني أكثر تهذيبا، وأكثر إنتاجا للخير لكافة البشرية.

رابعا: أهداف العولمة الاقتصادية

تنقسم أهداف العولمة الاقتصادية إلى أهداف معلنة و أهداف خفية وذلك كما يلي[11]:

تتمثل الأهداف المعلنة للعولمة الاقتصادية في الأهداف التالية:

–تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة و رأس المال؛

–زيادة الإنتاج و تهيئة فرص النمو الاقتصادي على مستوى المحلي والعالمي؛

–زيادة حجم التجارة العالمية مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي؛

–زيادة رأس المال في العالم بالتوظيف المناسب للعمال ذوي الإنتاج المرتفع؛

–حل المشكلات الإنسانية المشتركة التي لا يمكن أن تحلها الدول بمفردها مثل : انتشار أسلحة الدمار الشامل، قضايا البيئة، انتقال الأيادي العاملة من منطقة لأخرى؛

–رفع المستوى المعيشي العالمي و زيادة الدخل الفردي؛

[11]- كايلي ريمة، **اثر العولمة الاقتصادية على سلوك المستهلك**، م أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية ، جامعة الجزائر، 2021،ص 35-36.

تعد هذه الأهداف من أهم أهداف العولمة الاقتصادية في نظر مؤيديها ، حيث يلاحظان الهدف الأول وهو تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة و رأس المال من أهداف النظام الرأسمالي و الأسس التي يرتكز عليها، وهو يعني عولمة الاقتصاديات العالمية وصبغها بالصيغة الرأسمالية.

أما بالنسبة للأهداف الخفية للعولمة الاقتصادية حسب مؤيديها فهي:

-هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد العالمي بوسائل متعددة منها: الشركات متعددة الجنسيات و المنظمة العالمية للتجارة؛

-تعميق الخلاف بين مختلف الدول و الاتفاق على خطط معينة للصراع على المصالح؛

-فرض السيطرة العسكرية و الثقافية الغربية على الشعوب النامية ونهب مواردها و ثرواتها الوطنية، حيث إن حقبة الاستعمار العربي للبلدان النامية قديما وحديثا شاهدة على ذلك؛

-القضاء على المشاعر الوطنية والهوية الثقافية، وربط الإنسان بالعالم لا بالدولة؛

خامسا: أنواع العولمة الاقتصادية

يسير الاقتصاد عالمي في ظل العولمة الاقتصادية بوتيرة متسارعة نحو التطور و الانفتاح الاقتصادي من خلال نوعين من العولمة هما : عولمة الإنتاج و العولمة المالية وذلك كما يلي:

1- عولمة الإنتاج:

اقترن تحرير الاستثمار و عولمة الأسواق المالية و نمو الشركات متعددة الجنسيات بإعادة التقسيم الدولي للعمل وظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل، فلم يعد بإمكان دولة واحدة مهما تعاظمت قدراتها الذاتية أن تعتمد على نفسها في العملية الإنتاجية، ذلك لأن إنتاج مكونات السلعة الواحدة يتم في أكثر من دولة فتتخصص كل منها في صناعة احد هذه المكونات.

أدى ذلك إلى اختفاء الأنماط التقليدية لتقسيم العمل التي كانت تتمثل في تخصص بعض الدول في إنتاج المواد الأولية و التعدينية، و تخصص دول أخرى في الإنتاج الصناعي حيث أتاحت تلك الشركات الضخمة إمكانيات جديدة للتخصص ، نتيجة لهذا التطور أصبحت قرارات الإنتاج و الاستثمار تتخذ وفقا لمنظور عالمي يخضع لمعايير الكفاءة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد.

تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإقامة فروع لها في دول مختلفة من العالم بحيث يقوم كل فرع بإنتاج جزء معين من سلعة ما على مستوى الحجم الكبير ثم يتم تجميع الأجزاء في بلد من البلدان أو التجارة في هذه الأجزاء بين الدول المختلفة بهذه الطريقة يحدث تكامل إنتاجي عن طريق التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي المباشر.

يطلق على هذه الظاهرة بـ" عولمة الإنتاج" حيث لا تكاد توجد سلعة مكونة من أجزاء يتم تصنيع أجزائها في دولة واحدة ، ويلاحظ أن العمليات الصناعية البسيطة مثل تجميع الأجزاء تتركز في الدول ذات مستوى التصنيع المنخفض أي الدول النامية، أما العمليات الصناعية التي تحتاج لمستوى تكنولوجي مرتفع وعمالة ماهرة فتتركز في الدول المتقدمة.

إذا كانت العولمة هي ظاهرة تتجاوز الحدود القومية فان الشركات متعددة الجنسيات تمثل أهم الآليات التي يتم من خلالها تجاوز تلك الحدود، حيث أصبحت هذه الشركات العملاقة بمثابة المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يزداد تكاملا ، اذ تلعب دورا مهما في تحريك رأس المال العالمي نظرا لتحكمها في النشاط الاقتصادي في أكثر من دولة وقدرتها على استغلال الفوارق بين الدول[12].

[12]– عبد الخالق على محمد عبير، **العولمة و أثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية**، دار الجامعة الجديدة، مصر ، 2007، ص 15.

2- العولمة المالية:

نتجت العولمة المالية عن التحرير المالي الذي أدى إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا و تكاملا[13].

فالعولمة المالية بمفهوم التكامل المالي هو الذي يفرض وجود سوق مالية دولية وحيدة لرؤوس الأموال، عالمية النشاط، كله يكفل التنقل السريع للمعلومات وإلغاء الرقابة على التعاملات وأسعار الصرف وتوحيد وتجانس المنتجات المقترحة على المتعاملين، بما أنهم يعملون أما في الأسواق الوطنية أو المحلية فلا يوجد فرق بينهم وهذا كنتيجة حتمية للاندماج المالي[14].

2-1-تعريف العولمة المالية:

عرف الاقتصادي الأمريكي" هيلاري راي" العولمة المالية بأنها:" الانخفاض في تكاليف المعاملات المالية الدولية، وإنها الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال بين الدول ومن دون قيود تذكر.

كما عرفها أيضا على أنها: " الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي الذي أدى إلى إلغاء القيود على حركة الأموال إلى الأسواق المالية العالمية".

وبالتالي فالعولمة المالية هي نمو سريع في المبادلات المالية الدولية عن طريق زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإنشاء أسواق مالية تتدفق فيها رؤوس الأموال قصيرة الأجل بين الدول دون قيود تذكر.[15] .

---

[13]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية : منظماتها-شركاتها_ تداعياتها**، مرجع سابق، ص 49.

[14]- آسيا قاسيمي، **اثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك** التجارية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، سنة 2015، ص 21.

[15]- حسن كريم حمزة، **العولمة المالية و النمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص 42.

2-2-أسباب ظهور العولمة المالية:

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى بروز العولمة المالية ومن أهمها[16]:

- تنامي الرأسمالية المالية،
- الزيادة في حركة تدفقات رؤوس الأموال الدولية؛
- التقدم التكنولوجي؛
- ظهور المشتقات المالية.

المطلب الثاني: مؤسسات العولمة الاقتصادية

يستند النظام الاقتصادي العالمي، الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على ثلاث مؤسسات كبرى دولية، تقوم بإرساء قواعد وبنيان هيكل للعولمة ودعم مجالاتها الرئيسية الثلاث وهي: عولمة التجارة، عولمة الاستثمار، ليصبح كل شيء معولم، من أجل بناء عولمة فعالة، ومنه فان هذه المنظمات الثلاثة تبني وتؤسس للعولمة وتشرف على تكوين البنية التحتية لها وهي:

أولا: صندوق النقد الدولي

شهدت الأعوام التي تلت الحرب العالمية الأولى اضطرابات في النظام النقدي العالمي وذلك بسبب عدم المرونة التي تميزت بها قاعدة الذهب، وكان من نتائج ذلك إن قادت الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات إلى التخلي عن الالتزام بهذه القاعدة ، وبرزت ضرورة البحث عن نظام نقدي عالمي، تكون من أولى مهامه إعادة تنظيم العلاقات النقدية الدولية، و بناءا على ذلك دعا الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت "روزفلت" إلى عقد مؤتمر في جويلية 1944 في بريتونوودز في ولاية نيوهامبشير في الولايات

[16]- عبد الرزاق سلام، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة الجزائر 3، سنة 2012 ، ص 8- 9.

المتحدة الأمريكية، كان من نتائجه الاتفاق على إنشاء مؤسستين ماليتين دوليتين هما صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير[17].

1- تعريفه و نشأته:

يمكن تعريف صندوق النقد الدولي على انه " هيأة مالية دولية تتمتع بشخصية اعتبارية ذات حصانة خاصة، يلتزم بتحقيق الأهداف التي انشأ من اجلها والتي نصت عليها اتفاقية بريتونوودز التي ابرمت في يوليو 1944.

حيث أنشئ صندوق النقد الدولي في 25 ديسمبر 1945، بموجب اتفاقية بريتونوودز الموقعة في صيف عام 1944، من حوالي 44 دولة، إلا أن عدد الدول الأعضاء وصل عام 1995 بعد حوالي خمسين عاما من إنشاءه إلى 179 دولة وبلغ عدد موظفيه 2150 شخصا ليصبح بذلك المؤسسة الاقتصادية العالمية التي تمثل احد الأركان الرئيسية الفاعلة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتي تعمل على تحقيق الاستقرار النقدي العالمي.

2-أهدافه:

قام صندوق النقد الدولي طبقا لنصوص الاتفاقية الخاصة بإنشائه و تأسيسه لتحقيق الأهداف رئيسية التالية[18]:

-تعزيز التعاون النقدي الدولي بما يكفل تحقيق الاستقرار النقدي و سعر الصرف؛

-توسيع نطاق التجارة الدولية والعمل على زيادتها وتنشيطها و تسهيل مجرى النمو التجارة العالمية.

- تقليل درجة الاختلال في ميزان المدفوعات وتقصير مدى هذا الاختلال؛

[17]- شيماء عبد الستار جبر اليلية، **العولمة و المنظمات الدولية المالية**،الطبعة الأولى، دار أيلة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 98.

[18]- عبد المطلب عبد الحميد،**العولمة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص: 68.

– منح الثقة للأعضاء عن طريق إتاحة موارد البنك لهم بضمانات ملائمة و بهذا تساعد الأعضاء على تصحيح الأوضاع غير الملائمة في موازين مدفوعاتها دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات قد تضر الاقتصاد القومي أو التقدم الدولي؛

– ضمان ثبات أسعار الصرف و تجنب التنافس في تخفيض قيم العملات، كون سعر الصرف يتغير.

3– الوظائف والمهام

لكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه، فانه يقوم بالوظائف والمهام التالية[19]:

– تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها؛

– إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية؛

– تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح اختلال موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقييدي و يمنح في ذلك قروض قصيرة الأجل و متوسطة الأجل؛

– توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية، من خلال زيادة الاحتياطات الدولية وقد ابتدع في ذلك ما يسمى "بحقوق السحب الخاصة"؛

– اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي؛

–إبداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية و الاقتصادية ذات العلاقة و بالتالي يقوم بدور المستشار النقدي في مجال التشاور والتعاون المتعلقة بمشاكل النقد الدولية؛

[19] عبد المطلب عبد الحميد،**العولمة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 69 .

-التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الإختلالات الهيكلية حيث ادخل صندوق النقد الدولي على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية عمليات التكييف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، ولذلك زاد اهتمامه منذ الثمانينات على علاج الاختلال في التوازن الهيكلي وبالتالي بدأ يخصص موارد وقروض، تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي ، وقد خصصت تلك التسهيلات حديثا للبلاد المنخفضة الدخل ويمثل في ذلك تدخل كبير مع اختصاصات ووظائف البنك الدولي؛

-يركز صندوق النقد الدولي في معالجته للسياسات الاقتصادية الكلي على الفترة القصيرة و أحيانا الفترة المتوسطة و يطلق عليها سياسات التثبيت؛

-يقوم بمراقبة النظام النقدي الدولي عموما.

ثانيا: منظمة التجارة العالمية

إن إنشاء منظمة التجارة العالمية تم في إطار العولمة الاقتصادية لتكمل بذلك إحكام العولمة على جوانب الأساسية لعمل الاقتصاد ويتمثل ذلك في ما يلي:

1- تعريفها و نشأتها

يمكن القول إن منظمة التجارة العالمية (WTO) هي "منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على إدارة و إقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة و أفضل للنظام الاقتصادي العالمي[20] .

[20]- عبد المطلب عبد الحميد،**العولمة الاقتصادية**، مرجع سبق، ص 93-96.

وقد أنشأت منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات بعد توقيع الاتفاقية الموقعة في مراكش 1994، بعد انتهاء جولة أورجواي وتشمل منظمة التجارة العالمية وقت إنشائها في أول يناير 1995 حوالي 110 دولة منهم 85 دولة نامية و أمامها طلبات للانضمام من 29 دولة.

2-أهداف منظمة التجارة العالمية:

يمكن القول إن مجموعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها منظمة التجارة العالمية تدور حول هدف رئيسي هو تحرير التجارة العالمية اي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية، وفي هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية[21]:

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد؛

- تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي؛

- تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، وزيادة الإنتاج المتواصل والاتجار في السلع و الخدمات بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك؛

- توسع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية؛

- توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لجعله يعمل في بيئة مناسبة و ملائمة لمختلف مستويات التنمية؛

- محاولة إشراك الدول النامية و الأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل.

3- الوظائف والمهام

في ضوء تلك الأهداف جاءت الوظائف و المهام التي يمكن أن تقوم بها المنظمة كما حددتها المادة الثالثة من اتفاقية أورجواي الموقعة في مراكش وهي على النحو التالي[22]:

---

[21]-حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.ص 143.

[22]- عبد الحميد عبد المطلب،**العولمة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 95-96.

– تيسير ومتابعة تنفيذ و إدارة أعمال الاتفاقية الخاصة بجولة أورجواي والموقعة في مراكش والعمل على تحقيق أهدافها كما توفر الإطار اللازم لإدارة و تنفيذ الاتفاقات التجارية متعددة الإطراف؛

– تقوم المنظمة بإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء؛

– تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد و القوانين و الإجراءات التي تحكم، وتنظيم تسوية المنازعات؛

– وضع أسس و محاور التعاون المختلفة بينها، وبين كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتوصل إلى أعلى درجة من درجات التناسق و الترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية و إدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة.

4– الوسائل التي تتبعها منظمة التجارة العالمية[23]:

– العمل على تحرير التجارة العالمية بين الدول الأعضاء من خلال الإلغاء التدريجي للقيود الجمركية، وصولا إلى إلغائها الكامل من قبل كافة الدول في النهاية و الإلغاء الكامل لكل القيود غير الجمركية منها و الإدارية و غيرها.

– إلغاء الدعم الذي يتم تقديمه، و الذي يتصل بالتعاملات استيرادا و تصديرا، و بالشكل الذي يسهم في تحقيق درجة منافسة اكبر في هذه التعاملات كنتيجة لذلك، و بصورة تدريجية، وصولا إلى الإلغاء الكامل لهذا الدعم في النهاية؛

– العمل على تلافي حصول حالات إغراق في التعاملات التجارية حتى يتم ضمان تحقيق المنافسة بين المتعاملين، ومنعا للضرر الذي يلحق بالبعض، ولصالح البعض الأخر منهم؛

[23]– فليح حسن خلف،**العولمة الاقتصادية**، جامعة آل البيت، اربد–الاردن ، بدون طبعة، 2010، ص 272–273.

– العمل على حسم المنازعات و حل الخلافات و تجاوزها بالاستناد الى القواعد و الإجراءات المحددة لذلك، وفي ضوء ما تم التفاهم عليه بخصوص ذلك في اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وباعتماد الآلية التي تحقق ذلك، والتي تضمنتها الاتفاقية؛

– إن تحرير تجارة السلع في الاتفاقية يتضمن شمول هذا التحرير كل من السلع الصناعية و الزراعية، و شمول تحريرها من كافة القيود الجمركية، وغير الجمركية، وشمولية كافة الدول بعدم التمييز بينها في تعاملاتها التجارية؛

– تضمنت الاتفاقية استثناءات في تحرير التجارة تراعي فيها ظروف و أوضاع الدول الأعضاء فيها، و لفترة مؤقتة و حسب طبيعة هذه الأوضاع و الظروف، و بالاعتماد فقط في هذه الاستثناءات التعريفة الجمركية، ودون غيرها؛

– إن الاتفاقية تضمنت تحرير الخدمات التي يمكن أن تدخل في التعاملات التجارية و دون استثناء، وشاملة بذلك الخدمات المالية، والمصرفية، وخدمات النقل ، والاتصال، والخدمات الاستشارية، و المقاولات، والخدمات السياحية، والخدمات المهنية ، وبصورة تدريجية ، وصولا إلى التحرير الكامل لها في النهاية؛

– العمل على ضمان حقوق الملكية الفردية، و الأدبية، والفنية والتكنولوجية وغيرها، من خلال حماية هذه الحقوق كحقوق التأليف، والنشر وبراءات الاختراع والعلامات التجارية وما إلى ذلك و بشكل يتم من خلاله تحقق التوازن بين ضمان حقوق أصحاب هذه الملكية غير الملموسة، وضمان عدم إعاقة حركة التجارة الخارجية وحريتها؛

– العمل على تحرير الاستثمار المتصل و المرتبط بالتجارة الخارجية، من اجل الإسهام في تحريرها من خلال إلغاء القيود التي تفرض على المستثمر الأجنبي ، والتي يمكن أن تعيق حرية التجارة و عولمتها؛

– إن اتفاقية منظمة التجارة العالمية جوزت إقامة تكتلات تجارية إقليمية بما تتضمنه من مزايا تفضيلية لأعضائها بشرط أن لا ينجم عن ذلك زيادة ما كان مفروضا على الدول غير الأعضاء في هذه التكتلات قبل إقامتها، وضمن فترة أقصاها عشر سنوات اعتبارا من 01/01/1965.

وبذلك إن اتفاقية منظمة التجارة العالمية تجاوزت في مجالات شمولها ، وسيريانها وفي الوسائل والأساليب التي تستخدمها منظمة التجارة العالمية من اجل تحرير التجارة وعولمتها ما تضمنه اتفاقية الجات، بإضافة مجالات جديدة كالزراعة والخدمات ، والملكية الفردية ، والاستثمار، ولهذا تعتبر تكثر شمولا واتساعا من سابقتها ، وبذلك فإنها يمكن أن نسهم بدرجة اكبر وأوسع و أسرع في تحقيق العولمة الاقتصادية من خلال عولمة التجارة الدولية بتحريرها.

5– مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

تقوم المنظمة العالمية للتجارة على مبادئ اتفاقية (الجات) وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي[24]:

1–5–مبدأ الدولة الأولى بالرعاية

بمقتضى هذا المبدأ فإن التجارة الدولية على أسس في غاية من الاحتكار والتميز، وعلى الدول الأعضاء في المنظمة للاتفاقية إن لا تميز في معاملاتها التجارية بين الدول الأخرى، حيث يلزم البلد العضو و يمنح بقية الدول الأعضاء الأخرى المعاملة نفسها فيما يتعلق بالرسم و حقوق الاستيراد و تتساوى فيه جميع الدول الأعضاء في الحقوق و الالتزامات التجارية الدولية.

2–5–مبدأ المعاملة بالمثل

عندما يتم استيراد سلعة ما و بعد تسديد الرسوم الجمركية المفروضة على هذه السلعة وفق التعريفة المتفق عليها تصبح كأنها سلعة وطنية و تعامل معاملة السلعة المنتجة محليا دون تمييز.

3–5– مبدأ الالتزام بالتعريفات الجمركية

[24]– عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر،2005– 2006، ص 106.

الالتزام بالتعريفة الجمركية هو الأساس الذي يحكم استقرار التعامل في التجارة الدولية و يعمل على نموها و ازديادها، فإذا رغب احد الأعضاء في زيادة التعريفات الجمركية فانه لا يمكنه ذلك طالما كان فيها ضرر لدول الأعضاء الأخرى.

4-5-أسلوب المفاوضات كمبدأ يحكم أعمال (الجات)

تعتمد الجات على مبدأ التسامي لتفادي الخسائر التي تتعرض لها الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية و بمقتضى هذا المبدأ فان المفاوضات تتم على أساس مجموعة من البنود و ليس بندا واحدا.

5-5- مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية

يقصد بهذا المبدأ هو أن الدول المتقدمة تعمل على تقديم مزايا تفضيلية على الدول النامية دون المطالبة بالمثل، وذلك بتوفير الظروف الملائمة لتنمية هذه البلدان.

6-5-مبدأ قاعدة التمكين

تعني أن الدول المتقدمة تعمل على تمكين الدول النامية من استخدام إجراءات خاصة لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها وزيادة مساهمتها في التجارة الدولية[25].

إضافة إلى هذه المبادئ هناك مبادئ أخرى مثل:

- منع سياسة الإغراق التي قد تؤدي إلى أضرار مادية للمنتجين؛
- عدم فرض قيود كمية على المستوردات و تم استثناء الدول النامية؛
- اتخاذ إجراءات وقائية إذا زادت واردات دولة عضو من منتج معين و باتت تشكل ضررا جسيما على المنتج المحلي كفرض رسوم جمركية إضافية عليها أو فرض حصة على السلع المستوردة التي سببت الضرر.

ثالثا: البنك الدولي

[25]- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية** ، مرجع سابق، ص 110.

يعتبر البنك الدولي احد الأعمدة الرئيسية في قيادة الاقتصاد العالمي حيث أدرك المشاركون في مؤتمر "بريتونوودز" أن ثمة حاجة ماسة إلى رأس المال الدولي لتمويل أعمال التعمير في الدول التي دمرتها الحرب، وتنمية اقتصاديات الدول المتخلفة، لأن رأس المال الخاص لا يمكن أن يوفى بمثل هذه المطالب الضخمة، أو يتحمل المخاطرة الكبيرة التي تنطوي عليها أعمال التعمير ومشروعات التنمية في أجزاء كبيرة من العالم، دون وجود مصدر ضمان حكومي، وتمثل الحل في قيام مؤسسة دولية جديدة للتمويل، يخول لها منح أو ضمان القروض التي تحقق أغراضها، على ان يكون التمويل من الموارد التي يتم تحصيلها من قيمة السندات التي يتم طرحها في أسواق رأس المال، فلا غرو اذا أطلق على هذه المؤسسة "البنك الدولي للتعمير والتهيئة " للدلالة على أغراضها من ناحية وعلى مشاركة الدول في تمويلها وتحمل مخاطر نشاطها الاستثماري من ناحية أخرى[26].

1-تعريف البنك الدولي

يمكن تعريف البنك الدولي على انه المؤسسة الاقتصادية العالمية المسئولة عن إدارة النظام المالي الدولي و الاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ، ولذلك فان مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية و الاستثمارات، وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال[27].

2- أهداف البنك الدولي: للبنك الدولي عدة أهداف تتمثل في[28] :

-تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء من أجل الوصول إلى مرحلة النمو المتوازنة للتجارة الدولية في الأجل الطويل والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات؛

-تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو القروض أو الاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص، بتقديم القروض بشروط ميسرة؛

---

[26]- حامد ابراهيم عبد الفتاح محمد،**تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة**، المصرية للنشر والتوزيع، سنة 2019، ص 24.

[27]-عبد المطلب عبد المجيد،**العولمة الاقتصادية: منظماتها شركاتها تداعياتها**، مرجع سابق، ص: 80.

[28]- حامد ابراهيم عبد الفتاح محمد، **تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة**،مرجع سابق، ص 25.

–التنسيق بين القروض التي يقدمها أو يضمنها مع القروض الدولية فالبنك الدولي يهدف إلى المساعدة في إصلاح وتجديد وسائل الإنتاج، وكذلك العمل على تنمية الموارد الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء من الدول النامية ولقد كان الشق الأول هو المسيطر في بداية نشاط البنك، بيد انه في المرحلة الأخيرة أصبحت مقتضيات التنمية هي محور الاهتمام الرئيسي للبنك الدولي؛

–تقديم المساعدات للدول الأعضاء للتعمير والتنمية، وذلك من خلال تقديم التسهيلات لاستثمار رؤوس الأموال للأغراض الإنتاجية، وتشجيع وتنمية التسهيلات الإنتاجية والموارد في الدول النامية؛

–وجدير بالإشارة إن البنك الدولي سعى إلى تعمير وإعادة بناء اقتصاديات الدول التي دمرته الحرب وكذلك كان يحاول المساهمة في تنمية الاقتصاديات المتخلفة عن طريق تشجيع جميع أوجه الاستثمار بتقديم القروض وضمانها وتسهيل عمليات التمويل طويل الأجل وتشجيع النمو طويل المدى للتجارة الدولية.

ويشير البعض إلى إن الهدف الحقيقي للبنك الدولي هو مساعدة رأس المال الدولي الخاص في توسعه وسعيه إلى مناطق الاستثمار المربح في العالم الثالث، ووسيلته في ذلك هي تمويل بناء شبكة البنية الأساسية في تلك المناطق، وهي أمر يلزم لأي استثمار إنتاجي، والضغط على الحكومات المقترضة لتقديم الامتيازات والحوافز والإعفاءات الضريبية للاستثمار الأجنبي، وتوجيه الإنتاج نحو التصدير لزيادة حجم ما يعرض في السوق العالمي، مما يعود بالفائدة على الشركات العالمية التي تسيطر على التجارة الدولية.

بالإضافة إلى ذلك يستخدم البنك ضغوطه لتنفيذ هذا الهدف عن طريق حجب القروض عن الحكومات التي تؤمم الممتلكات الأجنبية، ومعارضة قوانين الحد الأدنى للأجور، ومناهضة النشاط النقابي وكل التدابير التي من شأنها زيادة حصة العمل من الدخل القومي، إلا انه لضمان ذلك كله يعارض البنك سياسة الحماية التي يتم تقريرها للمشروعات الصناعية أو التجارية الوطنية، وانتزاع السيطرة على إدارة الدولة في بلاد العالم الثالث من أيدي العناصر الوطنية التي تحد من تغلغل رأس المال الدولي ولوضع تلك السلطة في خدمته وتحت سيطرته.

3-وظائف ومهام مجموعة البنك الدولي: تتمثل وظائف البنك الدولي في[29]:

-العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية؛

- تقديم المساعدات المالية الخاصة للدول النامية الأكثر فقرا والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 1305 دولار سنويا؛

- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة؛

- القيام بتقديم المشورة والمعونة الفنية للدول الأعضاء لمعاونتها على تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك، واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، ويقوم في ذلك الخبراء والمتخصصين في المجالات المختلفة بعمل الدراسات اللازمة؛

- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية، من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها سدود المياه ومشاريع الري ومحطات توليد الكهرباء والسكك الحديدية و الطرق؛

- القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات و إصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشاريع؛

- على مر المن زادت اهتمامات البنك الدولي بمشاكل التنمية عموما، وبمكافحة الفقر، وتحسين توزيع الدخل داخل البلاد المقترضة، وحماية البيئة.

4-مؤسسات البنك الدولي

إن البنك الدولي ينطوي على أربعة مؤسسات دولية وهي كما يلي[30]:

1-4-البنك الدولي للإنشاء والتعمير: أنشأ عام 1946 يقوم بمنح قروض طويلة الأجل لكن بشروط صعبة و بأسعار مرتفعة، وتتلخص أهدافه فيما يلي:

[29]- عبد المطلب عبد المجيد،**العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)** مرجع سابق، 2006 ، ص:83- 84.

[30]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية**، دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، ص 50.

-المساعدة في تعمير و تنمية أقاليم الدولة العضو و تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى؛

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية خاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض؛

- المساهمة في تحقيق النمو المتوازي في الآجال الطويلة للتجارة الدولية؛

- علاج الاختلال الهيكلي في الدول النامية.

2-4-مؤسسة التمويل الدولية: قد أنشأت عام 1956، للإقراض الخاص مباشرة دون الحاجة الى ضمان الحكومات بل تقوم باستثمارات مباشرة في القطاع الخاص.

وتكمن أهداف المؤسسة التمويلية الدولية فيما يلي:

- المساهمة في إيجاد فرص استثمارية لرؤوس الأموال الخاصة و المحلية و الأجنبية؛

-تشجيع الاستثمارات الخاصة بالإنتاجية؛

- مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الاستثمارية التي يقوم بها لزيادة معدلات نموه.

3-4-هيئة التنمية الدولية: قد أنشأت عام 1960، لتقديم قروضها بشروط سهلة و ميسرة بفائدة بسيطة ولمدة أطول.

ومن أهدافها ما يلي:

- إعطاء دفعة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية و بصفة خاصة في الدول الأكثر فقرا؛

- إعطاء القروض لمشروعات البنية الأساسية و الطاقة لتقوية البنية الأساسية و تحسين الأداء الاقتصادي.

4-4- الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار:بدأت عملها عام 1985، وهدفها تشجيع الاستثمار الخاص في المجالات الاستثمارية المختلفة، وذلك عن طريق تقليل الحواجز غير التجارية التي تعيق الاستثمارات الدولية[31]

المطلب الثالث: التقنيات الحديثة المستعملة لتحسين أداء الخدمات المصرفية

تخوض المؤسسات المصرفية سباقا نحو الرقمنة و يعتبر البقاء في صدارة التطورات التكنولوجية ملاذا إلزاميا لمواكبة هذه الوتيرة حيث تعمل تقنيات الذكاء الاصطناعي و التعلم الآلي على تحسين عمل القطاع المصرفي من خلال تبسيط العمليات وتطوير المحافظ وتقليل المخاطر.

أولا:التحول الرقمي

لقد ساهم التطور العلمي و التكنولوجي في تحقيق رفاهية الإفراد، ومن بين التطورات التي تحدث باستمرار تلك المتعلقة بالتحول الرقمي أي بتطور التكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وذلك لما تحققه من أهداف للمؤسسة و الإفراد من بينها تحقيق التكامل بين العديد من المجالات مع توفير الجهد والمال كما انها تحقق التواصل و الاتصال للأفراد و الجماعات في بيئات مختلفة ومتباعدة و تسهل عمليات التبادل بينهم.

1-مفهوم التحول الرقمي:

[31]- عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 52.

يشير التحول الرقمي إلى استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي و الانترنت في عملية إنشاء قيمة اقتصادية أكثر كفاءة وفعالية، وبمعنى أوسع يشير إلى التغيرات التي تحدثها التكنولوجيا الجديدة بشكل عام حول كيفية العمل و التفاعل معها و كيفية تكوين الثروة ضمن هذا النظام.

قد تعددت التعريفات التي تناولتها الدراسات السابقة للتحول الرقمي و التي عرفته بانه:" عملية تغيرات جوهرية داخل سلسلة خلق القيمة للشركة أو هيكلها الداخلي والتي تكون إما مسبب أو شرط مسبق لاستخدام التكنولوجي .

كما يعرف التحول الرقمي على انه : "دمج التكنولوجيا الرقمية في عالم الأعمال، وتغيير أساسي في كيفية تشغيل و تقديم القيمة للزبائن، كما أنه تغير ثقافي يتطلب من المؤسسات أن تتحدى باستمرار الوضع الراهن و تجربة تزيح الفشل[32].

ويعرف أيضا على انه:" مشروع حكومي يشمل كافة خدمات المؤسسات و القطاعات المختلفة بالدولة ويتمثل في تحويل الخدمات الحيوية و الأساسية المرتبطة بخدمة الأفراد و المؤسسات و الاستثمارات المختلفة من شكلها التقليدي إلى الشكل الالكتروني الذكي بالاعتماد على التقنيات الحديثة المتطورة[33].

ومما سبق يمكن تعريف التحول الرقمي على انه:" عملية انتقال المؤسسات من نموذج العمل التقليدي إلى نموذج آخر يعتمد على دمج التكنولوجيا الرقمية في عالم الأعمال وتتمثل في تحويل الخدمات الحيوية و الأساسية المرتبطة بخدمة الأفراد و المؤسسات و الاستثمارات المختلفة من شكلها التقليدي إلى الشكل الالكتروني الذكي".

2- أهمية التحول الرقمي في القطاع المصرفي

[32]- الهام يحياوي وسارة قرابصي، **التسويق الرقمي كيفية تطبيق التحول الرقمي في مجال التسويق**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 4 العدد 02 ،2019 ، ص 131.

[33]- خيرة شاوشي وزهرة خلوف، **التحول الرقمي في الجزائر**، مجلة التدقيق و المالية، المجلد 05، العدد 01، 2023، ص 18 .

ترجع أهمية التحول الرقمي في البنوك إلى تنوع الخدمات التي تقدمها المنصات الرقمية مثل خدمات فتح الحساب واستقطاب العملاء الجدد كذلك إتمام عمليات الدفع والشراء وتحويل الأموال و المعاملات عبر الانترنت و الهواتف الذكية، لتسهيل عمل هذه المنصات سعت البنوك لإيجاد تطبيقات جديدة للتواصل مع العملاء بشكل مباشر و الهدف من سعي البنوك إلى تطوير خدماتها الالكترونية و الرقمية هو مواكبة التطورات الهائلة و السريعة في علم التكنولوجيا وثورة الاتصالات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد، ومن المتوقع اختفاء البنوك التقليدية و التحول إلى البنوك الرقمية ، ورسم إستراتيجية مبنية على فهم مستقبل الثورة الرقمية، إلى جانب تطوير مجموعة من أدوات التحليل، المتصلة بمصادر البيانات القائمة و الجديدة وربطها مع العمليات المتصلة بمركز اتخاذ القرار حتى تتمكن من وضع تصور واضح لمستقبل الصناعة البنكية، ويكون لديها القدرة على المنافسة في مجال الخدمات البنكية ثم ابتكار منتجات مالية جديدة، ومواكبة النمو المتسارع للتكنولوجيا الرقمية، لتوفير الخدمات الالكترونية و الرقمية لعملائها[34].

3-أهداف التحول الرقمي:

تتمثل أهداف التحول الرقمي فيما يلي[35]:

-تعزيز تطوير نظم تكنولوجية وثقافة مالية أكثر ابتكارا و تعاونية على مستوى المؤسسات و المجتمع؛

-تغيير نظام التعليم لتوفير مهارات جديدة و توجيه مستقبلي للأشخاص حتى يتمكنوا من تحقيق التميز في العمل الرقمي و المجتمع؛

-إنشاء وصيانة البنية التحتية للاتصالات الرقمية وضمان إدارتها وإمكانية الوصول إليها وتحقيق التوازن بين جودة الخدمة وتكاليف تقديمها؛

---

[34]-دغنوش العطرة، **مساهمة التحول الرقمي في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية**، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 16 العدد:01 ، 2023، ص 33.

[35]-سناء محمد عبد الغني، **انعكاسات التحول الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي في مصر**، مجلة كلية السياسات والاقتصاد، المجلد 15، الطبعة 14، 2022، ص 44.

-تعزيز حماية البيانات الرقمية والشفافية وضمان متطلبات الاستقلالية وتعزيز الثقة؛

-تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات وإرساء ضوابط وآليات وجودة الخدمات الرقمية المقدمة للمجتمع؛

-تطبيق نماذج أعمال جديدة و مبتكرة وتحسين الإطار التنظيمي و المعايير الفنية.

ثانيا– الذكاء الاصطناعي

بات الذكاء الاصطناعي في بعض المجالات حقيقة واقعية تحقق من خلاله انجازات كبيرة مثل التعرف على الإشكال كالوجوه أو التعرف على خط اليد وغيرها من المجالات الأخرى.

1–مفهوم الذكاء الاصطناعي

يتكون الذكاء الاصطناعي من كلمتين هما : الذكاء و كلمة الاصطناعي ولكل منهما معنى فالذكاء حسب قاموس(Webster)هو القدرة على فهم الظروف أو الحالات الجديدة و المتغيرة أي هو القدرة على إدراك وفهم وتعلم الحالات أو الظروف الجديدة، بمعنى آخر أن مفاتيح الذكاء هي الإدراك والفهم و التعلم، أما كلمة الصناعي أو الاصطناعي ترتبط بالفعل يصنع أو يصطنع، وبالتالي تطلق الكلمة على كل الأشياء التي تنشأ نتيجة النشاط آو الفعل الذي يتم من خلال اصطناع و تشكيل الأشياء تمييزا عن الأشياء الموجودة بالفعل والمولدة بصورة طبيعية من دون تدخل الإنسان،وعلى هذا الأساس يعين الذكاء الاصطناعي بصفة عامة الذكاء الذي يصنعه أو يصطنعه الإنسان في الآلة آو الحاسوب ، الذكاء الذي

يصدر عن الإنسان بالأصل ثم يمنحه للآلة أو للحاسوب، وبالتالي فان الذكاء الاصطناعي هو علم يعرف على أساس هدفه وهو جعل الآلات تعمل أشياء تحتاج ذكاء[36].

ويعرف الذكاء الاصطناعي بأنه" أجهزة ونظم كمبيوتر مصممة للعمل بطريقة يمكن اعتبارها ذكية ، ويتضمن الأنماط التكنولوجية التي تحاكي الأداء البشري من خلال التعلم و التوصل إلى استنتاجاتها الخاصة، عبر فهم المحتويات المعقدة، و الانخراط في حوارات مع الإنسان، وتعزيز الأداء المعرفي البشري، بل استبدال البشر في تنفيذ المهام الروتينية وغير الروتينية على حد سواء".

أما رولستن فقد عرف الذكاء الاصطناعي بأنه: حلول معتمدة على الحاسب الآلي للمشاكل الأكثر تعقيدا، من خلال عمليات تطبيقية تماثل عملية الاستدلال الإنساني[37].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج إن الذكاء الاصطناعي هو علم مبني على القواعد الرياضية والأجهزة و البرامج، التي تم تجميعها في الحاسبات الآلية التي تقوم بدورها بالعديد من المهام و العمليات، التي يمكن للإنسان أن يقوم بها غير أنها تختلف من حيث السرعة والدقة في إيجاد الحلول للمشاكل المعقدة.

2-أهمية الذكاء الاصطناعي

-بسبب الذكاء الاصطناعي سيتمكن الإنسان من استخدام اللغة الإنسانية في تعامل الآلات عوضا عن لغات البرمجة الحاسوبية مما يجعل الآلات واستخدامها في متناول كل شرائح المجتمع حتى من ذوي الاحتياجات الخاصة بعد أن كان التعاملات المتقدمة حكر على المختصين و ذوي الخبرات.

-سيلعب الذكاء الاصطناعي دورا مهما في الكثير من الميادين الحساسة كالمساعدة في تشخيص الأمراض ووصف الأدوية و الاستشارات القانونية و المهنية والتعليم التفاعلي و المجالات الأمنية و العسكرية.

---

[36]- ريهام محمود دياب، **دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية، المجلة العربية للمعلوماتية وامن المعلومات،** المؤسسة العربية للتربية و العلوم والآداب، مصر، مجلد 3، العدد 9، 2022 ، ص 76.

[37]- احمد فوزي، **نظم المعلومات الإدارية،** مركز الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 274.

-ستسهم الأنظمة الذكية في المجالات التي يصنع فيها القرار فهذه الأنظمة تتمتع بالاستقلالية و الدقة و الموضوعية وبالتالي تكون قراراتها بعيدة عن الخطأ والانحياز والعنصرية أو الأحكام المسبقة أو حتى التدخلات الخارجية أو الشخصية.

-ستخفف الآلات الذكية عن الإنسان الكثير من المخاطر و الضغوطات النفسية وتجعله يركز على أشياء أكثر أهمية وأكثر إنسانية ويكون ذلك بتوظيف هذه الآلات للقيام بالأعمال الشاقة و الخطرة واستكشاف الأماكن المجهولة و المشاركة في عمليات الإنقاذ أثناء الكوارث الطبيعية[38].

ثالثا- العملات الرقمية، نشأتها و مفاهيمها الأساسية

1-تعريف العملات الرقمية، نشأتها وخصائصها:

تستند العملات الرقمية إلى الأفكار الأولى التي طرحها (Wei Dai) **سنة** 1998 حول بروتوكولات إنشاء النقود البديلة، وتعتبر عملة البيتكوين أول هذه العملات ظهورا، فإذا أردنا تتبع تاريخ هذا النوع من العملات في بداياته فما هو في الحقيقة إلا تاريخ عملة البيتكوين، هاته العملة ظهرت في سنة 2008 من قبل شخص يدعى (Satoshi Nakamoto) و الذي حاول في ورقة بحثية أن يصف أوجه القصور في التجارة الالكترونية التي مازالت تعاني من زيادة التكاليف خاصة في ظل الحاجة إلى طرف ثالث في المعاملات المالية متمثلا في المؤسسات المالية التقليدية، بالإضافة إلى إمكانية وجود الاحتيال في هاته المعاملات بسبب طبيعة الآلية التي تتم بها، والغرض من ابتكار هاته العملة هو تغيير او تحسين المنتجات وكذلك نماذج الأعمال التجارية بأكملها و تغيير العمليات في القطاع المصرفي بأكمله من خلال:

-القضاء على الوسيط المالي؛

[38]- عادل عبد النور بن عبد النور، **أساسيات الذكاء الاصطناعي**، الرياض ، السعودية، دار الفيصل الثقافية، 2005، ص 9.

-موضوع الثقة هو النظام بدلا من المؤسسات المالية؛

-سرعة المعاملات الدولية.

ويمكن تعريف العملة الرقمية على أنها عبارة عن "مجموعة من الرموز الرقمية غير الملموسة التي ليس لها شكل مادي، وتعمل كوسيط لقيمة التبادل و تستخدم عملية التشفير لتأمين معاملاتها و التحكم فيها، وتعتمد على تقنية سلسلة الكتل في إنشاء وخلق وحدات العملة، كما ان العملات الرقمية تتمتع بالعديد من المزايا التي تسمح بالمعاملات الفورية التي تتم مباشرة بين الأطراف المتعاملة دون الحاجة لوسطاء، وتستخدم بسلاسة لتسديد المدفوعات عبر الحدود وعند الاتصال بالأجهزة و الشبكات العالمية للمعلومات"[39].

كما عرفت العملات الرقمية بشكل عام على أنها "أصول رقمية صممت من اجل أن تعمل كوسيط للمبادلة، وهي تصمم وتدار من خلال نظام تقني متقدم يعرف بالتشفير الرقمي".

ويرى البعض بأنها:" أموال رقمية تستخدم أنظمة الدفع الالكترونية التي لا تتطلب بشكل عام دعم حكومي آو مشاركة وسيط (مثل البنك) ، وبدلا من ذلك فان مستخدمي النظام يتحققون من صحة المدفوعات باستخدام بروتوكولات معينة"[40].

من خلال التعاريف السابقة للعملات الرقمية نستشف خصائصها فهي تعتبر وسيلة للتبادل و تعتبر وحدة حساب و مخزنا للقيمة، كما يتم إصدارها بعيدا عن مظلة البنوك المركزية فهي عملات لا مركزية الدفع، وهي عملات ليس لها سند قانوني وسندها الوحيد اتفاق المستخدمين لها وتعارفهم عليها.

كما تختلف العملات الرقمية و الافتراضية و المشفرة فيما بينها وتتميز عن النقود الالكترونية، والتي يمكن تعريفها بأنها مخزون إلكتروني لقيمة نقدية، تستخدم في عملية الدفع الالكتروني، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء المعاملة، حيث تشبه العملات الرقمية مثيلاتها الالكترونية من حيث

[39]- أيمن صالح، **واقع العملات الرقمية**، ابو ضبي: صندوق النقد العربي،2021، ص 7.

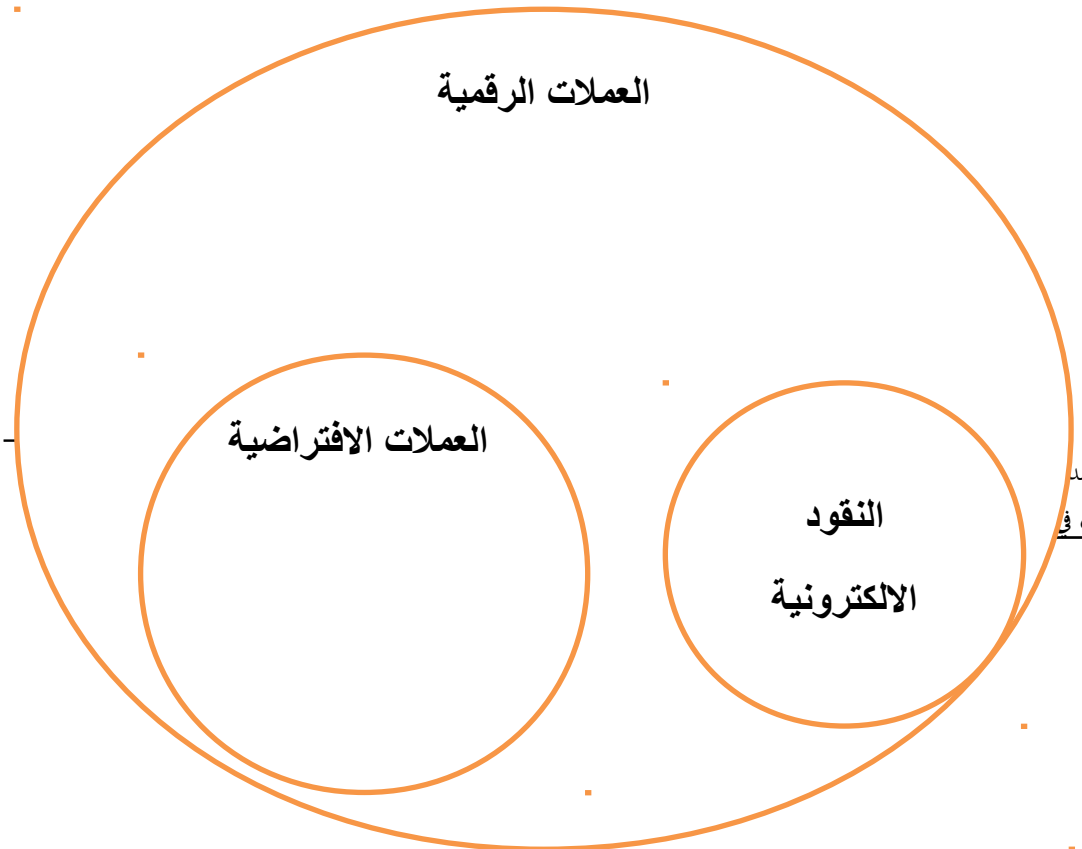
[40]– عدنان الجوارين وعلي شهاب، **اقتصاديات العملات الرقمية الإطار النظري و المفاهمي وآفاقها المستقبلية**، مجلة الاقتصاد الخليجي، المجلد 47 العدد 65، 2021، ص 96.

تخزينها على الحواسيب و الوسائط الالكترونية كما يتم تداولها عن طريق الشبكات الالكترونية و الفرق بينهما في أن النقود الالكترونية تمثل عملات حقيقية مثل الدولار الأمريكي واليوان الصيني و غيرها من العملات، تم تحويلها إلى وحدات إلكترونية مدفوعة مقدما، ومخزنة على الأجهزة الالكترونية.

أما العملة المشفرة فهي عملة رقمية افتراضية يتم تأمينها بالتشفير، وتستخدم شبكات لا مركزية تعتمد على تقنية سلاسل الكتل Blockchain ، كما تشير " الرقمنة " عموما إلى عملية تغيير المعلومات من الشكل المادي إلى الشكل الرقمي لأنها تشير إلى إنشاء تمثيل رقمي للنقود، أو نقل النقود من الشكل المادي إلى الشكل الرقمي وبذلك يمكن تعريف العملات الرقمية على أنها شكل من أشكال العملات المتاحة فقط في شكل رقمي، يمكن الوصول لها و التعامل بها فقط عن طريق الحواسيب أو الأجهزة المحمولة، لأنها لا توجد في صورة مادية وبذلك تشترك كل من النقود الالكترونية، والعملات الافتراضية بشقيها العملات المشفرة منها و العملات غير المشفرة، في كونها ذات طابع رقمي ، وليس طابع مادي،

لأن وحداتها تأخذ شكلا رقميا، موجود في الحواسيب و الخوادم والشبكات و على الهواتف المحمولة فقط[41].

الشكل(01-01): العلاقة بين العملات الرقمية و المشفرة و الافتراضية و النقود الالكترونية



41- عبد
البحث في



المصدر: عبد الله لعور وعبد الرزاق كبوط

حيث نلاحظ ان العملات الرقمية هي المظلة الجامعة لجميع أنواع العملات ويدخل ضمنها كل من النقود الالكترونية و العملات الافتراضية، هذه الأخيرة تتضمن بدورها العملات المشفرة.

2-العملة الرقمية للبنوك المركزية:

العملة الرقمية للبنك المركزي (central Bank digital currency:CBDC) هي شكل جديد من أشكال النقود لا يوجد إلا في شكل رقمي، وبدلا من طباعة النقود، فيصدر البنك المركزي عملات رقمية يمكن الوصول إليها على نطاق واسع بحيث تصبح المعاملات و التحويلات الرقمية بسيطة حيث تتزايد المجهودات المبذولة نحو إصدار العملات الرقمية للبنك المركزي في جميع أنحاء العالم لأسباب عديدة فقد تسببت أزمة COVID-19 في حدوث تحول في عادات الدفع نحو المدفوعات الرقمية غير التلامسية و التجارة الالكترونية بسبب الخطر المتمثل في كون الأوراق النقدية وسيلة لنقل العدوى، مما أدى إلى تسريع انخفاض الاستخدام النقدي، بالإضافة الى ذلك شهدت العملات المشفرة التي طورتها المنظمات الخاصة أو المجتمعات غير الرسمية مثل (BITCOIN) تطورات كبيرة واكتسبت قيمة، واستجابة لذلك فان 87 دولة (تمثل أكثر من 90% من إجمالي الناتج المحلي العالمي) تستكشف الآن العملات الرقمية للبنك المركزي، بينما أطلقت 9 دول منها عملة رقمية مملوكة للدولة بالكامل.

فالعملة الرقمية للبنك المركزي (CBDC) هي أموال يمكن أن ينتجها البنك المركزي، يطلق عليها رقمية (أو الكترونية) لأنها ليس نقودا مالية مثل الأوراق النقدية و العملات المعدنية، بل هي في شكل مبلغ على جهاز كمبيوتر أو هاتف نقال أو جهاز مشابه، فالمحصلة أن العملة الرقمية للبنك المركزي هي نقود رقمية صادرة عن البنك المركزي[42].

3- تأثير إصدار الدينار الرقمي من قبل البنك المركزي الجزائري:

في شهر ديسمبر من سنة 2022 أكد الوزير الأول الجزائري بالجزائر العاصمة سعي بنك الجزائر لاعتماد عملة رقمية وطنية تحت مسمى "الدينار الرقمي الجزائري" وذلك في إطار رقمنه المدفوعات، وأوضح السيد بن عبد الرحمان في كلمة ألقاها خلال افتتاح أشغال الندوة حول التحديات المستقبلية للبنوك المركزية بمناسبة الذكرى 60 لتأسيسه، أنه " من بين أهم الو رشات المفتوحة أمام بنك الجزائر، يجدر ذكر ورشة رقمنه المدفوعات، والسعي إلى اعتماد الشكل الرقمي للعملة النقدية التي سيتولى تطويرها وإصدارها

وتسييرها ومراقبتها، تحت مسمى الدينار الرقمي الجزائري، وأضاف بان " الدينار الرقمي الجزائري" سيشكل في نهاية المطاف دعما للشكل المادي للعملة النقدية، وفي هذا السياق لفت إلى انه في ظل الأعمال الرقمية، ستزداد الحاجة بلا شك إلى تعزيز الأمن ومراقبة أنظمة الدفع، وهي قضايا جديدة يعكف بنك الجزائر على التكفل بها[43].

والدينار الرقمي الجزائري كعملة رقمية للبنك المركزي له ايجابيات عدة ويمكن أن تشمل هذه الايجابيات على ما يلي[44]:

-طرح بديل لمواجهة مخاطر العملات الافتراضية الخاصة؛

---

[42] Leucci .s. (2023).Retrieved 1 16.2023. from EUROPEAN DATA PROTECTION SUPERXISOR // :https edps.europa.eu/press-publications/publications/techsonar/central-bank-digital-currency-en

[43]- ايمن بن عبد الرحمان. (26 12 2022): 17.1.2023.، من وكالة الأنباء الجزائرية: https //www .aps.dz :form

[44]- لخضر زيدان، ومحمد فرجي، **مشروع الدينار الجزائري الرقمي للبنك المركزي: المكاسب المحتملة وسيناريوهات التنفيذ**، مجلة المدبر، المجلد 8 العدد 1،2021، ص 243.

-انخفاض تكاليف التحويلات؛

-سرعة معالجة المعاملات؛

-اليقين في المدفوعات الواردة؛

-تعزيز الشمول المالي؛

-تعزيز المنافسة و الأسواق المفتوحة والحرة؛

-ظهور نماذج جديدة للأعمال و تعزيز النمو الاقتصادي.

وتتمثل ابرز أولويات البنوك المركزية الدولية من إصدار العملات الرقمية في الاقتصاديات المتقدمة في تطوير أنظمة المدفوعات، فيما تتمثل ابرز أولويات البنوك المركزية في البلدان النامية من إصدار مثل هذه العملات في زيادة مستويات الشمول المالي وتحسين كفاءة السياسة النقدية.

وبالرغم من أن معظم مشاريع العملات الرقمية الحالية تركز على المدفوعات المحلية إلا أن هناك منافسة بين كبريات الدول كالصين و الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي واليابان وكندا وروسيا لطرح عملات رقمية عابرة للحدود في إطار اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بهدف دعم وتشجيع التجارة وتقليص التبعية للدولار لتسوية المعاملات الدولية، و الافلات من العقوبات و القيود التجارية و المالية الدولية[45].

[45]- زيدان لخضر، تحليل مخاطر وتحديات تطوير واستخدام العملات الافتراضية ذات سلاسل الكتل الموزعة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 13 العدد 14 ، 2017، ص 52.

المبحث الثاني :الوضعية الحديثة للجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية

لقد شهد الجهاز المصرفي الجزائري تطورا كبيرا نتيجة الإصلاحات التي بذلتها الدولة، خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض وتعديلات التي تلته خصوص الأمر 03-11 وفي إطار مسايرة الانفتاح المالي والإصلاح النقدي جاء قانون 23-10 لمسايرة التقنيات الحديثة .

المطلب الأول: إصلاحات الجديدة للجهاز المصرفي في ظل قانون النقد والقرض.

أولا –تعديـــلات قانـون النقـد والقــرض لسنة 2017:

بعد انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية، شهدت الجزائر تراجع في إيراداتها لتمويل الموازنة العامة، والتي تعتمد أساسا على المحروقات.

لجاءت الجزائر إلى سياسة التسيير الكمي، والتي تسمح بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدي البنك المركزي، من أجل تمويل الموازنة العامة للجزائر، وهذا بإصدار قانون النقد القرض 17-10 المؤرخ في 11/10/ 2017 والذي يحتوي على مادة وحيدة وهي 45 والتي تنص على أن يقوم البنك المركزي بشكل استثنائي ولمدة خمسة (05) سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها الخزينة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في :

-تغطية احتياجات تمويل الخزينة.

-تمويل الدين العمومي الداخلي.

-تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

-توازن ميزان المدفوعات.

تنفذ هذه الآلية لمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى:

-توازنات خزينة الدولة .

-توازن ميزان المدفوعات.

الجديد الذي جاء به قانون النقد والقرض 17-10المؤرخ في 11- 10-2017نعرج على المادة 53 من الأمر 03_11 المؤرخ في 26-08-2003 والتي تنص في فقرتها *ب* على الآتي:

-يرخص للبنك المركزي شراء مباشرة السندات من الخزينة العمومية، بهدف تغطية احتياجات التمويل للخزينة العمومية، والتي كانت قبل هذا القانون تكون في شكل أذونات خزينة لا تتعدى 240يوم، أو تسبيقات لا تتعدى 10% من إجراءات السنة الفارطة.

-يرخص للبنك المركزي شراء مباشرة السندات من الخزينة العمومية، بهدف تمويل الدين العمومي الداخلي على عكس المادة 46 ن الأمر 03-11 في فقرتها 03.

-يرخص للبنك المركزي شراء مباشرة السندات من الخزينة العمومية، بهدف تمويل الصندوق الوطني للاستثمار[46].

ثانيا- قانـــون النقدي والمصرفي 23/09

[46]- هاني محمد،ياسين مراح، **حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر**، دراسة تحليل مضمون 17-10، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 04 مارس 2018،ص 137.

عد عشرين سنة من صدور قانون النقد والقرض وبسب الظروف السياسية والاقتصادية والصحية وبسبب الآثار السلبية للأمر رقم 17-10،حاولت السلطة السياسي في الجزائر معالجة هذه الاختلالات وتحسين الإطار القانوني للقطاع المصرفي بما يتلاءم في رغبتها في تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، جاء هذا القانون من خلال فتح نقاش وتمريره إلى تزكية على عكس 20 سنة التي كانت تمرر من خلال أوامر رئاسية، لقد جاء القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتعلق النقدي والمصرفي بمثابة إلغاء الأمر 03 -11 المؤرخ 26 أوت 2003 ،أي إنه تعتبر المرحلة الثالثة من الإصلاحات النقدية والمصرفية التي تشهدها الجزائر و جاء هذا القانون في 167 مالة مقسمة إلى تسعة أبواب.

1-دوافع قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023:

يمكن إبراز أهم الدوافع لتبنى هذا القانون في ما يلي:

-الدافع السياسي: يدخل هذا التشريع الجديد من التعهدات 54 التي تقدم بها رئيس الجمهورية في تطوير النظام المصرفي والنقدي، ومعالجة التدخلات المتكرر للسلطة التنفيذية في القرارات النقدية للبلاد، وتعزيز التشاور بين الطبقة السياسية في تبني هذا التشريع، لذلك نجد أن هذا القانون جاء بعد تشاور ومناقشة البرلمان عكس القانون السابق الذي جاء بأمر رئاسي، ورغبة من أعلى السلطة في الجزائر بالقطيعة مع السياسات السابقة وتعزيز الحوار والانفتاح أكثر على المشاكل والطموحات الشعبية التي تجلت خصوص في فتح مكاتب الصرف والانفتاح على الصيرفة الإسلامية.

– الدافع الاقتصادي:جاء القانون في ظل الرغبة الدولة الجزائرية في تنويع القطاع الاقتصادي بعيد عن المحروقات من خلال تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، عن طريق المزيد من الانفتاح المالي وإصلاح نظام الصرف والاستفادة من التطور التكنولوجي والمالي الحاصل في القطاع النقدي والمصرفي العالمي الاعتماد على العملة الرقمية وسائل الدفع الحديثة والاستفادة من التجارب الدولية في معالجة الأزمات المصرفية تم إنشاء لجنة الاستقرار المالي، مع الرغبة في تعزيز الشمول المالي في البيئة النقدي والمصرفية الجزائرية في ظل توجه الدولة في فتح رأس المال البنوك العمومية من أجل زيادة تنافسيتها، و من أجل مساهمة أكبر للقطاع النقدي والمصرفي في الديناميكية الاقتصادية التي ستشهدها الجزائر.

– الدافع القانوني: إن القانون رقم 23 -09 جاء لمعالج الاختلالات القانونية في القوانين السابقة في مجال الصرف؛ و النشاط المصرفي خاصة الصيرفة الإسلامية، من خلال إضفاء الطابع القانون الخاص بها نظرا لخصوصية عملياتها مع إعطاء البعد القانوني لمجال الحوكمة والرقابة المصرفية، واسترجاع هامش استقلالية البنك الجزائر وتعزيز صلاحياته ومواكبة مجلس النقدي والمصرفي لكل التطورات الحاصل في المجال النقدي وتمكينه من كل الأدوات القانونية التي تعزز سلطته في إدارة السياسة النقدية في البلاد، دون إغفال الثغرات القانونية الخاصة بمعالجة الأزمات المصرفية أو الأزمات التي يمكن أن تمر بها البنوك العاملة في الجزائر، بهدف المحافظة على النظام المصرفي باعتباره عصب النشاط الاقتصادي

2– أهداف قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023: لقد جاء القانون لتحقيق جملة من الأهداف التي تعكس حجم الطموح والإمكانيات الكثيرة للجزائر، لعل من أبرز هذه الأهداف نجد:

–التكييف القانوني والتنظيمي للنظام النقدي والمصرفي استجابة للتحولات الاقتصادية والمالية العالمية، ومواجهة التحديات التقنية والتكنولوجية في الميدان المصرفي؛

–إصلاح نظام الصرف من خلال الترخيص لمكاتب الصرف؛

–العمل على تعزيز الحوكمة في الكل الهيئات المشكلة للنظام النقدي والمصرفي في الجزائر؛

–العمل على زيادة تحفيز تمويل الاقتصاد الوطني؛

–يهدف القانون إلى زيادة إلزام البنوك والمؤسسات المالية بوضع قواعد داخلية قوية للحوكمة؛

–العمل على إعداد إستراتيجية وطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية لتعزيز المعاملات المصرفية والشمول المالي

– يهدف هذا القانون أيضا إلى إدراج أدوات جديدة للسياسة النقدية لكي تصبح أكار فاعلية؛

– يهدف إلى إضفاء الطابع القانوني لعمليات الصيرفة الإسلامية، مع توفير كل مقومات نجاحها من الهيئة الشرعية إلى تكيف القوانين بما يلاءم منتجات الصيرفة الإسلامية؛

-يهدف هذا القانون إلى توسيع رقمنه المدفوعات من خلال إدخال شكل جديد للعملة النقدية هو الدينار الرقمي الجزائري الذي يصدره ويديره البنك الجزائر؛

3-هيكل النظام النقدي على ضوء قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023

لقد جاء القانون 09-23 بهيكل نقدي يعمل على تنظيم وتسيير المجال النقدي والمصرفي في الجزائر وهي:

-بنك الجزائر

- مجلس النقدي والمصرفي

-اللجنة المصرفية

- الاستقرار المالي

-اللجنة الوطنية للدفع

بالإضافة إلى لجنة ومصالح يديرها بنك الجزائر وهي:

-لجنة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية، يشترك في إدارتها مع وزارة المالية

-مركزية المخاطر المؤسسات والأسر

-مركزية المستحقات غير المدفوع

4- مضمون قانون النقدي والمصرفي لسنة 2023

يعتبر القانون 09-23 بمثابة تواصل لعملية الإصلاحات المصرفية والنقدية في الجزائر منذ سنة ، 1990 ويمكن توضيح مضمون قانون المصرفي من خلال النقاط التالية:

-تغيير اسم القانون:

القانون لم يعد اسمه "قانون النقد والقرض" كما كان في القانونين السابقين أي القانون 10-90لسنة 1990 والأمر رقم 11-03لسنة، 2003وإنما أصبح "القانون النقدي والمصرفي"، وهذا أفضل في نظر حسب العديد من الخبراء، لأنه أكثر دلالة.

-تعزيز استقلالية البنك الجزائر وحوكمته:

يلاحظ أن القانون 23-09 يتضمن تعزيز حوكمة بنك الجزائر، ويقترح إعادة اعتماد نظام العهدة بالنسبة للمحافظ ونواب المحافظ لمدة 5سنوات، وهو ما يمثل رجوع لما كان عليه الأمر في قانون ،10-90 الأمر الذي يعزز من استقلالية البنك الجزائر، كما حدد المادة 22منه تشكيلة مجلس الإدارة وتتكون[47]:

- المحافظ، رئيسا
- نواب المحافظ
- أربعة موظفين من أعلى درجة يعينون بموجب مرسوم رئاسي بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي

والمالي.

أصبح بنك الجزائر ملزما بالإضافة عن مجال السياسة النقدية والإشراف المصرفي ومساهمته في الاستقرار المالي المساهمة في ميزان المدفوعات مع الوضعية المالية الخارجية للجزائر، كما أكد القانون على حرص بنك الجزائر على نظم ووسائل الدفع، ولقد تم تعزيز مهام من خلال العمليات التالية:[48]

- العمليات على الذهب وتسيير احتياطيات الصرف؛
- عمليات السياسة النقدية، ولقد منح هذا القانون كل الأدوات الممكنة لبنك الجزائر من أجل تنفيذ السياسة النقدية مع مراعاة العمليات المرتبطة بالصيرفة الإسلامية؛
- منح السيولة الاستعجالية ، فقد أدرج هذا التعديل أدوات جديدة للسياسة النقدية بهدف جعلها أكثر نجاعةً وتعزيزا للآليات حفاظاً على الاستقرار المصرفي، من خلال منح السيولة الاستعجالية، كملاذ أخير لبنك ذي ملامة يواجه ضغوط سيولة مؤقتة؛
- عملياته مع الدولة والهيئات العمومية والبنوك المركزية، نلاحظ بشكل واضح الرجوع إلى تحديد حجم تمويل بنك إلى الخزينة العمومية في حدود 10%من الإيرادات العادية للدولة خلال السنة السابقة. في 21 جوان 2023 المتعلق النقدي والمصرفي

[47]- القانون 23-09، **المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي المؤرخ في 21 جوان 2023**، المنشور في الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية،العدد 43 الصادر بتاريخ 27جوان 2023،ص 6.

[48]- القانون 23-09، مرجع سابق، ص 9-11.

- عمليات الاستثمار وعمليات أخرى؛

– توسيع صلاحيات المجلس النقدي والمصرفي

يخول القانون إلى المجلس صلاحيات جديدة بهدف مرافقة للتحولات التي تشهدها البيئة المصرفية إذ يُوسع صلاحياته إلى اعتماد الوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف ومزودي خدمات الدفع، ويمكن تلخص

أهم صلاحيات الجديدة للمجلس فيما يلي:[49]

- منتجات التوفير والقرض الجديدة، وكذا الخدمات المصرفية.
- إعداد المعايير وسير نظم الدفع وسلامتها.
- بالإضافة إلى المعايير الاحترازية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية، يضع كذلك المعايير والقواعد التي تطبق على البنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع.
- قواعد السير الحسن وأخلاقيات المهنة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والوسطاء المستقلين،

ومكاتب الصرف، إضافة إلى مزودي خدمات الدفع.

- شروط اعتماد الوسطاء المستقلين ومكاتب الصرف ولاسيما منها تحديد الحد الأدنى من رأس المال وكذا كيفيات إبرائه.
- شروط اعتماد وإنشاء مزودي خدمات الدفع، ولاسيما منها تحديد الحد الأدنى لرأس المال، وكذا كيفيات إبرائه وحماية زبائنهم، وكذا المعايير والقواعد المحاسبية التي تطبق عليهم.

– تعزيز الصفة القانونية للصيرفة الإسلامية

على الرغم من النظام رقم 02-18المؤرخ في 4نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية الذي يعتبر أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية منذ الاستقلال والذي أُلغي بنص النظام رقم 03-20المؤرخ في 15مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها، حيث تبني

[49]- قانون 23-09، مرجع سابق، ص 12.

مصطلح الصيرفة الإسلامية بدل من الصيرفة التشاركية موضحا ممارسة البنوك والمؤسسات المالية لمنتجات الإسلامية ولاسيما فيما يتعلق بالنوافذ الإسلامية[50].

بالإضافة إلى تقيد هذه المنتجات الصيرفة الإسلامية في المرابحة والمشاركة والمضاربة،الإجارة،السلم، الاستصناع، حسابات الودائع،الودائع في حسابات الاستثمار[51].

إلا أن القانون 09-23رسخ للصيرفة الإسلامية من خلال تحديد مفهومها وممارستها، فقد حددها كما يلي:

" تعتبر في مفهوم هذا القانون، عملية مصرفية متعلقة بالصيرفة الإسلامية، كل عملية تقوم بها البنوك أو الشبابيك الإسلامية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية." [52]

كما أنه يتيح تكييف ألوات التدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات العمليات المصرفية، وعززها من خلال تعين شخصية تختار بحكم كفاءتها في مجال الصيرفة الإسلامية في المجلس النقدي والمصرفي وهذا يجعل السياسات تراعي خصوصيات المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، كما أجبر القانون 09-23 تسويق المنتجات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية الحصول مسبقا على شهادة المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية صادرة عن الهيئة الشرعية للإفتاء في مجال المالية الإسلامية، وموافقة بنك الجزائر.

– توسيع صلاحيات اللجنة المصرفية

لقد جعل هذا القانون للجنة المصرفية سلطة إشراف بنكي، حيث أصبحت هي الوحيدة المخولة بالبت في أي إخلال من طرف البنوك والمؤسسات المالية بأحكام هذا القانون وأنظمته المتعلقة بالتعرض للمخاطر، لاسيما منها خطر القرض وكذا أعمال التسيير المترتبة عليها، حيث يكلف بنك الجزائر بتنظيم

---

[50]- توفيق خذري، أسيا بوعكة،**واقع التوطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء قانون 20-02و التعليمة 20-03**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال،المجلد 5 العدد، 2020، ص ص 73،74.

[51]– احمد عزوز، **شابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر، أبحاث اقتصادية معاصرة**، المجلد 5 العدد 1،2022، ص 257.

[52]–قانون 23-09، مرجع سابق، ص 13.

هـذه الرقابـة لحسـاب اللجنـة بواسـطة أعوانـه، ويمكن للجنـة أن تكلـف بمهمـة أي شـخص يقـع عليـه اختيارها[53]

- استحداث لجنة الاستقرار المالي

تم استحداث لجنة الاستقرار المالي وتكليفها بالسياسة والمراقبة الاحترازية للكلية وإدارة الأزمات، حيث تهدف السياسة الاحترازية الكلية إلى السهر على الرفع من قابلية صمود النظام المالي من خلال معالجة واحتواء نقاط الضعف النظامية التي يمكن أن تهدده ومن خلال تعزيز صلابة النظام المالي في مواجهة الصدمات المجمعة، ولقد حدد مهامها في الحالتين[54]:

الحالة الأول: المهام المتعلق بالمراقبة الاحترازية الكلية:

- تحديد وتقييم المخاطر التي يحتمل أن تضر باستقرار النظام المالي في مجمله؛
- الحرص على تعزيز شفافية النظام المالي من خلال تشجيع إنتاج ونشر المعلومات والإحصائيات المفيدة للمراقبة الاحترازية الكلية من طرف الفاعلين في النظام المالي؛
- إصدار كل القرارات أو التعليمات الكفيلة بضمان السير الحسن للنظام المالي وفعاليته، وتقليل مخاطر حدوث أزمات مالية؛
- السهر على تنفيذ جميع التدابير التي من شأنها الوقاية من المخاطر النظامية والتخفيف من آثارها؛
- وضع الإجراءات اللازمة لمعالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها،وضمان تناسقها ومتابعتها،

حالة ثانيا: المهام المتعلق في حالة حدوث أزمة مالية:

- تقديم تقييم للتأثير المحتمل للأزمة على النظام المالي وكذا على مختلف قطاعات الاقتصادي؛
- وضع إستراتيجية للخروج من الأزمة واقتراح خطة لإدارتها من خلال تحديد رزنامة للإجراءات الواجب اتخاذها والأدوات الواجب استخدامها للتخفيف من أثر الأزمة؛
- تنسيق الإجراءات التي تسمح باستعادة الاستقرار المالي؛

– إنشاء اللجنة الوطنية للدفع

---

[53]– قانون 23-09، مرجع سابق، ص 20.

[54]–قانون 23-09، مرجع سابق، ص ص 24،25.

جاء إنشاء اللجنة الوطنية للدفع في وقت ما تزال الجزائر تحتفظ بنسبة مصرفية ضعيفة جدا، إذ لا تتعدى 30%حسب كثير من الخبراء[55]،وهذه اللجنة مكلفة بوضع مشروع الإستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع الكتابية، الذي يهدف إلى تعزيز المعاملات المصرفية وكذا تقوية الشمول المالي ويقدم هذا المشروع للمصادقة عليه من قبل السلطات العمومية[56].

- رقمنه النشاط النقدي والمصرفي

لقد دعا هذا قانون إلى رقمنه المدفوعات من خلال إدخال شكل رقمي إلى العملة النقدية ممثلة في الدينار الرقمي الجزائري الذي يُطوره ويصدره ويُسيره ويراقبه بنك الجزائر، كما وسع من وسائل دفع لتشمل العملة الإلكترونية[57]،كما رخص للبنوك الرقمية ومزودي خدمات الدفع وكل هذا يصب في انفتاح النشاط المصرفي الجزائري على التطورات التكنولوجية الحاصل وتعزيز الشمول المالي في البيئة النقدية والمصرفية في بلادنا.

المطلب الثاني: متطلبات الجهاز المصرفي الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية

يضمن توفير المتطلبات القانونية إلى خلق بيئة مواتية وآمنة لممارسة المعاملات الإلكترونية بما يساعد عمى إرساء الثقة لدى المتعامين الإلكترونيين، كما يضمن توفير المتطلبات التقنية لأمن الدفع والمعاملات الإلكترونية، حماية البيانات الشخصية والخصوصية والوقاية من الجرائم الإلكترونية.

أولا–العوامل التي تدفع البنوك إلى استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة[58]:

[55]-https://www.brahimi-avocat.com/pages/billets-en-langne-arabe/1_5.html I

[56]- قانون 23-09، مرجع سابق، ص 25.

[57]- قانون 23-09، مرجع سابق، ص 13.

[58]-الجبوري إحسان على مبارك، **دور تكنولوجيا المعلومات وإعادة هندسة العمليات في تحسين الأداء المصرفي**،أطروحة دكتوراه،جامعة النيلين، السودان،2017، ص 140.

-**المنافسة**: البنوك تعتمد على تكنولوجيا المعلومات الحديثة باعتبارها الوسيلة التي تساعدها في الاحتفاظ بالعملاء الحاليين و استقطاب عملاء جدد آخرين، و هذا لاستمرارها في البقاء و المنافسة.

-**خفض التكاليف**: استخدام التكنولوجيا في المصارف يؤدي إلى خفض تكاليف تقديم الخدمات البنكية بصورة كبيرة، حيث أظهرت الدراسات أن معدل تكلفة تقديم الخدمات البنكية عبر أجهزة الصراف الآلي و الأجهزة الإلكترونية حوالي 25سنتا، بينما يساوي 1سنت باستخدام الإنترنت.

-**التوسع الجغرافي**: استخدام التكنولوجيات الحديثة في البنوك سهل عملية التوسع في تسويق و تقديم الخدمات و المنتجات عن طريق التوسع الجغرافي.

-**تذليل الصعوبات** : تذليل الصعوبات المرتبطة بعملية تقديم الخدمات البنكية و عن طريق ذلك يتم تحسين علاقة الزبائن مع البنوك.

-تحقيق الفاعلية: تتجسد فاعلية تقديم الخدمات البنكية من خلال تقديم خدمات مميزة و ذات جودة عالية و بأقل جهد وتكلفة[59].

ثانيا- متطلبات القانونية والتقنية لإصدار العملة الرقمية في الجزائر

يضمن توفير متطلبات القانونية إلى خلق بيئة مواتية لممارسة المعاملات الإلكترونية،كما تهدف المتطلبات التقنية لأمن الدفع وحماية البيانات الشخصية والوقاية من الجرائم الإلكترونية.

1-التنظيم القانوني لإصدار العملة الرقمية:

يتميز التنظيم القانوني للعملة في الجزائر بمبدأين دستوريين كما أنها تتعامل بمرونة مع التطورات التكنولوجية الحديثة التي تمس التعاملات النقدية والمالية دون التخلي عن مبدأ السيادة النقدية:

[59]-بوخاري فاطنة، **التكنولوجية البنكية ودورها في تفعيل أداء البنوك دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2002-2020**،مجلة الدارسات المالية والمحاسبية والإدارية ،المجلد 08، العدد 03،جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر،ديسمبر 2021، ص 346.

– مبدأ التدخل التشريعي في تنظيم إصدار العملة: حسب الدستور الجزائري فإن تنظيم العملة في البلاد اختصاص أصيل للسلطة التشريعية ممثلة في البرلمان إذ تنص المادة 139 الفقرة 15 من المرسوم الرئاسي رقم 20- 442 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2020 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري على انه:

" يشرع البرلمان في الميادين التي يخصصها له الدستور،..... وفي مجال نظام إصدار النقود ".

–مبدأ احتكار الدولة لامتياز إصدار العملة: وهو مبدأ سيادي قيمة دستورية، يعني احتكار الدولة إصدار عملة التداول وعدم الاعتراف مطلقا بأي عملة يصدرها غيرها من الأفراد أو المؤسسات حيث تشير المادة الثانية من القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21جوان سنة 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي الذي ألغى الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم[60]، إلى أن العملة النقدية تتكون في شكلها المادي من أوراق نقدية وقطع نقدية معدنية، ويمكن أن تأخذ شكلا رقميا من خلال الدينار الرقمي الجزائري.

كما أشار القانون النقدي والمصرفي إلى يعود للدولة امتياز إصدار العملة النقدية عبر التراب الوطني، ويفوض ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي دون سواه الذي يدعى في الصلب النص ضمن علاقاته مع الغير "بنك الجزائر"، ويخضع لأحكام هذا القانون[61]، حيث يكون للعملات النقدية في شكلها الورقي أو المعدني أو الدينار الرقمي الجزائري التي يصدرها بنك الجزائر دون سواها سعر قانوني وقوة إبرائية غير محدودة[62]، مع منع كل شخص من أن يصدر أو يضع قيد التداول أي وسيلة محررة بالدينار الجزائري لاستعمالها كوسيلة دفع بدل العملة الوطنية[63]، كما يعود لبنك الجزائر من خلال المجلس النقدي والمصرفي كامل الصلاحيات في مجال تحديد شروط إصدار وتطوير العملة الرقمية للبنك المركزي بالإضافة إلى قواعد التسيير والرقابة عليها.

---

[60]– جلول شراره، ليلى إسمهان بقبق، **العملات الرقمية للبنوك المركزية، تحديات ومتطلبات الدينار الرقمي الجزائري في ظل القانون النقدي والمصرفي 23-09**،مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية،المجلد 06، العدد 02،جامعة معسكر،الجزائر، ص 1108.

[61]– المادة 2، القانون 23-09، مرجع سابق

[62]– المادة 4، القانون 23-09، مرجع سابق.

[63]–المادة 7، القانون 23-09،مرجع سابق.

2- متطلبات التقنية لإصدار الدينار الرقمي الجزائري

يتطلب إصدار العملة الرقمية لبنك الجزائر العديد من المتطلبات لعل أهمها[64]:

-سهولة الاستخدام وأن يكون المستخدمون قادرين على الدفع بالدينار الرقمي الجزائري عبر الانترنت أو دون الإيصال بها من خلال أجهزة ودعامات تكنولوجية موثوقة ومؤمنة.

-أن تتمتع العملة الرقمية بنفس الوظائف النقود التقليدية كوسيط للتبادل، مخزن لحفظ القيمة ووحدة حساب وهو ما يجعلها ذات قيمة قانونية ومقبولة في التعاملات بين جميع الوحدات الاقتصادية في البلاد.

-يجب أن يتم استخدام الدينار الرقمي في أداء المدفوعات حصريا، وان لا يعتبر كأحد أشكال الاستثمار الذي من شأنه أن يؤدي إلى هروب الودائع من البنوك التجارية واضطراب السيولة، وبالتالي تهديد استقرار النظام المالي، لذلك يمكن فرض سقف محدد للمبالغ الممكن امتلاكها من العملة الرقمية .

-الأمان وحماية الخصوصية التي لا تعني إخفاء الهوية بشكل كامل للوقاية من مخاطر الاستعمال غير المشروعة.

يرى (wang 2022)أن السلطات النقدية ستتحمل مسؤوليات تشغيلية ورقابية أكبر فيما يتعلق بنظام العملة الرقمية للبنك المركزي وتدعيم أمن الفضاء الإلكتروني في ظل تزايد مخاطر الانترنت والهجمات الإلكترونية[65].

المطلب الثالث: انعكاسات تقنيات الحديثة على الجهاز المصرفي الجزائري

من البديهي والضروري أن تنتج عن العلاقة الوطيدة بين العولمة والجهاز المصرفي مجموعة من المتغيرات المصرفية العالمية والمحلية ومن هنا تبدوا الآثار الاقتصادية كثيرة ومتعددة تؤثر بقوة في الجهاز المصرفي وأدائه وسياساته وعملياته.

[64]-Maria Demertzis ,Catalina Martins, The Value Added of Central Bank Digital Currencies: A View From the Euro Area; Policy Brief 13/2023,Bruegel,2023,p14.

[65]-Heng Wang, China's Approach to Central Bank Digital Currency: Selectively Reshaping International Financial Order, Scholarship Law Review,vol 18, No 1,2022,p123.

أولا:إيجابيات تطبيق التقنيات الحديثة على الجهاز المصرفي الجزائري

1-ايجابيات تطبيق الذكاء الاصطناعي في البنوك:

من بين الفوائد الرئيسية لتطبيق الذكاء الاصطناعي في البنوك نذكر ما يلي:

-تخفيض التكاليف: وذلك عن الطريق تحويل المهام من البشر إلي الذكاء الاصطناعي، وتسريع وقت الاستجابة والحفاظ على اطلاع الأفراد على آخر التغييرات التنظيمية،وتوفير الوقت عن طريق إعداد التقارير وقد قام بنك"اوف نيويورك ميلون" بتطوير ونشر المئات من برامج الكمبيوتر الآلية، وتم إنشاء هذه الروبوتات لتنفيذ مهام متكررة تتراوح من البرامج الآلية إلى الاستجابة لطلبات البيانات من المراجعين الخارجيين إلى الأنظمة التي تصحح الأخطاء في التنسيق والبيانات.

-تحسين أداء الخدمات البنكية: يعمل الذكاء الاصطناعي على زيادة الإيرادات وتحسين فعالية الموظف وتجربة العملاء المحسنة من خلال رسائل البريد الالكتروني المستهدفة والعروض الأخرى، واستخدام تحليلات الصوت لتحديد الحالات التي تحتاج إلى عناية إنسانية بسرعة عن طريق السماح للموظفين بالتركيز على اختبار أعلى قيمة وزيادة إنتاجية مندوبي المبيعات.

-المساعدة على الامتثال التنظيمي: الصيرفة هي واحدة من القطاعات الأكثر تنظيما في الاقتصاد في مختلف دول العالم، وتستخدم الحكومات سلطاتها التنظيمية للتأكيد من أن عملاء البنوك لا يستخدمون البنوك لارتكاب الجرائم المالية مثل الاحتيال وغسيل الأموال، وعلى هذا النحو يتعين على البنوك الامتثال للأنظمة التي لا تعد ولا تحصى التي تتطلب منهم معرفة عملائهم ودعم خصوصية العملاء ومراقبة التحولات البنكية والامتثال لمجموعة من اللوائح الإضافية، ويعتبر الالتزام الرقابي المصرفي تكلفة كبيرة ومسؤولية أعلى إذا لم يتم إتباعها، نتيجة لذلك تتطلع البنوك إلى مساعدين افتراضيين أذكياء ومراقبين لمراقبة المعاملات ومراقبة سلوكيات العملاء ومراجعة وتسجيل المعاملات لمختلف أنظمة الامتثال.

-التوصل خارج ساعات العمل البنكي:يعد الذكاء الاصطناعي في البنوك أكثر تطبيقات تأثيرا من خلال استخدام مساعدين للمحادثة أو الدردشة، لإشراك العملاء على مدار الساعة طول أيام الأسبوع، حيث أصبح العملاء مرتاحون بشكل متزايد من خلال الدردشة التي تتعامل مع أشياء كثيرة حتى المحادثات الخاصة المتعلقة بالمعاملات المصرفية والخدمات المصرفية والمهام الأخرى التي لا تتطلب بالضرورة تدخل بشريا، بالإضافة إلى إرسال استفسارات خدمة العملاء والمحادثات حول المعاملات الفردية، فإن البنوك قد وجدت نتائج جيدة في لتوعية عملائها بالخدمات والعروض الإضافية.

– المساعدة على الاستثمار: تتعمق بعض البنوك في عالم الذكاء الاصطناعي من خلال استخدام أنظمتها الذكية للمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية ودعم أبحاثها المصرفية الاستثمارية، حيث تعمل أنظمة الذكاء الاصطناعي على الكشف عن فرص إضافية من خلال النماذج والاستكشاف، بالإضافة إلى ذلك تقدم العديد من شركات الخدمات يمكنهم مساعدة عملائهم على إدارة أموالهم بشكل أفضل[66].

2– مزايا إصدار العملة الرقمية لبنك المركزي: تتميز العملات الرقمية البنوك المركزية بالعديد من المزايا، لعل أهمها:

– إصدار العملات الرقمية البنوك المركزية من قبل السلطات النقدية يجعله دون مخاطر وأكثر أمانا من النقود الرقمية الأخرى التي يتم تداولها عبر المنصات الإلكترونية والتطبيقات الذكية، وما يحفظ للبنوك المركزية مبدأ السيادة النقدية في ظل التطور السريع لاستخدام العملات المشفرة التي تتميز بغياب الإطار القانوني لحماية المتعاملين.

– مراقبة جميع المعاملات التي تتم من خلال العملة الرقمية للبنوك المركزية، وتحقيق العدالة بتمكين جميع الأعوان الاقتصاديين من الوصول بشفافية إلى عملة البنك المركزي و استخداميها.

[66]-عادل عبد النور، **مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي**، دار لوتس للنشر الحر، 2015،ص 99.

– نقل أثر السياسة النقدية بشكل مباشر وسريع عندما يدفع البنك المركزي فوائد على ودائع الأفراد والمؤسسات من العملات الرقمية التي يصدرها.

– تشجيع المنافسة المصرفية والمالية ودعم صلابة أنظمة الدفع المحمية.

– تشجيع الابتكار الذي يساعد على تبسيط العمليات من حيث الآجال والتكاليف[67].

–طرح بديل لمواجهة مخاطر العملات الافتراضية الخاصة؛

– تعزيز المنافسة والأسواق المفتوحة والحرة؛

– ظهور نماذج جديدة للأعمال وتعزيز النمو الاقتصادي[68]؛

ويبدو من المزايا سابقة الذكر،أن هذا الشكل من العملات يعد جذابا لخلق نظام مدفوعات عالي الكفاءة، من شأنه أن يسهم في تعزيز الاقتصاد الرقمي على مستوى الاقتصاد من جهة، ويبسط ويسهل من المعاملات التجارية بالنسبة للشركات والأفراد من جهة ثانية،ويعد هدف مواجهة العملات المشفرة الصادرة عن جهات خاصة من بين مزاياها الأكثر جاذبية [69].

[67]- جلول شراره، ليلى إسمهان بقبق، **العملات الرقمية للبنوك المركزية، تحديات ومتطلبات الدينار الرقمي الجزائري في ظل القانون النقدي والمصرفي 23-09**، مرجع سابق، ص 1097.

[68]-جمال ملكي، "**أثر إصدار العملة الرقمية من قبل البنوك المركزية على فعالية ومستقبل السياسة النقدية**"، دراسة حالة الدينار الرقمي للبنك المركزي الجزائري، المجلد 17،العدد 01،جامعة الجزائر 3،2023،ص 774.

[69]–عثمانية عثمان،بن قيراط وداد، **نموذج مقترح لعملة رقمية للبنك الجزائري، الدينار الجزائري الرقمي**،المجلد 08، العدد 3، جامعة العربي التبسي،الجزائر،ديسمبر 2022، ص 60.

ثانيا: الآثار السلبية لتطبيق التقنيات الحديثة في الجهاز المصرفي الجزائري

1- سلبيات الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي

إن تكييف الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي له بعض العيوب المرتبطة به، ويمكن إبراز ذلك على النحو التالي[70]:

-تساهم الأتمتة الكاملة للعمليات المصرفية إلى إضعاف الإشراف.

-الافتقار إلى القدرة على اتخاذ القرارات في ظل الظروف الخاصة.

-يتطلب المزيد من بروتوكولات الأمان لتطوير بيئة آلية أمنة.

-الذكاء الاصطناعي سوف يحل محل البشر في سلسلة القيمة، أي القيام بالمهام التي يؤديها البشر حاليا، والقيام بهذه المهام بشكل أسرع وأكثر دقة، مما يجعل الكثير من الموظفين زائدين عن الحاجة، مما يسهم في زيادة معدلات البطالة.

2- أثر استعمال الدينار الرقمي على القطاع المصرفي:

رغم المزايا التي يتيحها إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية وما يضمنه الاستخدام القانوني لعملة رقمية مركزية في الاقتصاد، إلا أنه يمكن أن ينطوي على بعض السلبيات ومن أهمها[71]:

-يمكن أن ينعكس إصدار العملة الرقمية للبنك المركزي سلبيا على الوساطة المصرفية بسبب منافستها للودائع المصرفية، وذلك عند السماح للأفراد والشركات بسحب ودائعهم من المصارف التجارية لإيداعها كعملات رقمية في البنوك المركزية، مما يؤدي إلى تراجع الودائع البنكية وهو ما يدفع البنوك التجارية التي تتقيد قدرتها على الإقراض إلى البحث عن مصادر تمويلية بديلة، مما يؤدي إلى ارتفاع

[70]-Amer Awed Alzaidi,2018,Impact of Intelligence On Performance Of Banking Industry In Middle East, International Journal Of Computer Science And Network Security, Vol,18,No10

[71]- جلول شراره، ليلى إسمهان بقبق، **العملات الرقمية للبنوك المركزية، تحديات ومتطلبات الدينار الرقمي الجزائري في ظل القانون النقدي والمصرفي 23-09**، مرجع سابق، ص ص 1098،1099.

أسعار الفائدة على القروض والعمولات المصرفية لتعويض الارتفاع في التكاليف، لتصبح البنوك المركزية بسبب ذلك الملاذ الأول للإقراض.

-التأثير السلبي على الاستقرار المالي في حالة التعويض لازمة مالية، حيث تؤدي حالة الذعر لتحويل الأعوان الاقتصاديين لودائعهم لدى البنوك التجارية إلى عملات رقمية لدى البنك المركزي.

-زيادة مخاطر الأمن الإلكتروني التي من شأنها المساس بأنظمة المعلومات للبنك المركزي في ظل تركيز بيانات الدفع لجميع المستخدمين في قاعدة بيانات مركزية.

لذلك يرى البنك المركزي الأوروبي أن إصدار العملة الرقمية وتصميمها يمكن أن تكون له آثار في المدى الطويل على النظام المالي وعلى السياسة النقدية وآليات انتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي ودور القطاع المصرفي، وهو ما يستدعي توسيع نطاق نماذج التحليل المالي والاقتصادي،وتحليل السيناريوهات لتقيم انعكاسات إصدار البنوك المركزية للعملات الرقمية على أداء السياسة النقدية والاستقرار المالي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

في إطار إعداد هذا البحث تمكنا من الاطلاع على عدد من الكتب وأطروحات الدكتوراه ورسالة الماجستير التي تناولت مواضيع لها علاقة بموضوعنا ونذكر في هذا السياق بعض الدراسات السابقة التي نعتبرها قريبة من بحثنا.

المطلب الأول: تحليل دراسة سابقة بخصوص العولمة

دراسة آسيا قاسيمي هي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، بجامعة بومرداس لسنة 2015، بعنوان: "اثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك" .

1- أهداف الدراسة:هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- محاولة إيجاد علاقة بين التوجهات الحديثة للصناعة في ظل العولمة المالية، وتطوير الخدمات المصرفية التي تستعمل كمدخل لتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية؛

- معرفة وفهم أهم المداخل لتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية؛

- عرض أهم المتغيرات الدولية الحاصلة والتي أثرت على البنوك وأجبرتها على تغيير نمط تقديم الخدمة، بما يسمح لها بالتكيف مع هذه الاتجاهات الحديثة؛

-محاولة رصد التوجه العالمي في مجال الخدمات المصرفية الحديثة؛

-تحديد الاستراتيجيات التي تمكن من تحديث النظام المصرفي الوطني، حتى يمكنه مواجهة تحديات المستقبلية في ظل تزايد حدة المنافسة والتطورات التي تعرفها البيئة المصرفية المعولمة.

2-نتائج الدراسة:توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها

-تؤدي العولمة المالية إلى تحسين الوظائف المرتبطة بالأسواق المالية عن طريق تحسين نجاعه هذه الأسواق

إضافة إلى تنويع المحفظة من خلال توسع فضاءات الاختبارات التي يريدها كل الفاعلين بما فيها مستثمرين ومدخرين، والتي ترمي إلى تحسينها محليا و دوليا؛

-تعتبر المؤسسات الاقتصادية العابرة للحدود، إحدى السمات الأساسية للنظام العالمي الجديد وقاطرة نحو الاندماج العولمي، فبحكم ضخامة مركزها المالي و السيطرة المحكمة على اقتصاد العالم و تسييره بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى فاستفادت من التحرير التجاري لتسويق منتجاتها وتخصيص مواردها في إطار نظرية تقسيم العمل، وعولمة الإنتاج وتحريك أموالها بغرض البحث على فرص استثمار أحسن دون مراعاة أي حدود في إطار ما يسمى العولمة المالية؛

-ظهور الصيرفة الشاملة وتحول معظم البنوك إليها رغبة في مواكبة العصر، وكنتيجة لذلك اقتحمت البنوك أعمال التامين وغيرها من أنواع الخدمات المالية؛

-نتيجة التطور المصرفي الذي تشهده الصناعة المصرفية على صعيد الأدوات المالية المستخدمة، وتزايد نشاط البنوك وبحثها المتواصل عن فوائد مرتفعة ظهرت بيئة مصرفية تتسم بالاستقرار تكتنفها مخاطر عديدة، الأمر الذي تطلب تطوير مستمر للآليات العمل المصرفي الرقابي بما يواكب تطوراته، ذات الأمر نفسه استدعى الاسترشاد بمعايير ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية لتفعيل العمل الرقابي المصرفي؛

-إن تطبيق الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية لا تزال في مرحلته الأولى و لم يصل إلى المستوى المطلوب، إلا أننا نلمسه في بعض القوانين و التشريعات التي لم تعد كافية، حيث يجب أن تدعم التجربة الوطنية خاصة في ظل العولمة المالية، أين تصبح الحوكمة خط الدفاع الأول لاستمرارية البنك ونجاحه؛

- يعتبر التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي، حيث اهتمت البنوك بتكثيف الاستفادة من احدث تقنيات المعلومات و الاتصال و تطويرها بكفاءة عالية، إذ أن هذه التكنولوجيا تعمل على تطوير الخدمات من خلال تحسين الإنتاجية و استحداث خدمات جديدة وتعديل الخدمات القائمة كالبنوك الالكترونية، و السيطرة على التعقيد و المرونة وتقديم خدمات مصرفية كاملة وهذا يؤدي إلى الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء.

3- توصيات الدراسة: توصلت دراسة آسيا قاسيمي إلى جملة من التوصيات أهمها:

-إعادة هيكلة البنوك وتجسيد وخصصتها من اجل المساعدة على تقوية المنافسة، وتحسين كفاية رأس المال وزيادة القدرة على جمع المدخرات؛

-تعزيز الرقابة على البنوك لضمان سلامة عملها و خاصة ما يتعلق بوجود رقابة داخلية وإدارة سليمة للإيمان و المخاطر؛

-إفساح المجال أمام الكوادر البشرية المؤهلة لقيادة التغير الاستراتيجي المسطر له، عن طريق التشجيع على الإبداع و الابتكار وخلق خلايا بحث تهتم فقط بابتكار منتجات جديدة و متطورة؛

-ضرورة إنشاء إدارة للبحث و التطوير في المصرف مهمتها القيام بدراسات لاستكشاف التغيرات المصرفية العالمية، ومحاولة رسم استراتيجيات للتكيف معها؛

-ضرورة تجسيد الإصلاحات المصرفية وتسريع و تيرتها لمسايرة الإصلاحات الاقتصادية من اجل تفعيل الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

-تطوير القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية بالاعتماد على عدة مداخل؛

-دعم الحوكمة في الجهاز المصرفي لإضفاء المزيد من الشفافية في تسيير البنوك الجزائرية، والحد من الفضائح المالية لاسيما الفساد المالي؛

- توسيع دائرة المنافسة في مجال الخدمات المصرفية بالنسبة للمؤسسات المالية، مما ينعكس إيجابا على تطوير الجهاز المصرفي؛

- وجوب إدخال نظام معلوماتي متطور وسريع للبنوك العمومية الجزائرية، الذي يساهم في توفير المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها حتى تستطيع الأطراف المشاركة في السوق تقييم أداء المؤسسات ومدى كفاءتها ومعرفة مقدرتها على إدارة المخاطر؛

-تشجيع عمليات الاندماج و الاستفادة من و فورات الحجم.

المطلب الثاني : دراسة تحليلية بخصوص الجهاز المصرفي:

سلام عبد الرزاق، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير لسنة 2012، تحت عنوان:" القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح".

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على آلية عمل المصارف الجزائرية ومعرفة أهم التحديات التي تحول دون الأداء الجيد للقطاع المصرفي في الجزائر.

1-أهداف الدراسة: هدفت إلى:

-محاولة معرفة اثر التطورات المالية و النقدية التي عرفها العالم منذ نهاية القرن العشرين على النظام المصرفي الجزائري؛

-محاولة تقييم الوضعية المالية للمصارف الجزائرية ومدى إمكانية تحسينها؛

-محاولة معرفة مدى قدرة المصارف الجزائرية على مواجهة أهم الآثار السلبية الناجمة عن هذه التطورات.

2-نتائج الدراسة: من بين أهم النتائج التي توصلت إليها ما يلي:

-حدثت تطورات عديدة على الصناعة المصرفية العالمية من جراء العولمة، ومن بين هذه التطورات نجد عملية التحرير المالي التي زادت من تطور القطاع المصرفي مما أدى إلى دخول وخروج الأموال ما بين الدول؛

-عرفت البيئة المصرفية مجموعة من التحولات أثرت على المصارف المحلية و الدولية ومن بين أهم هذه التحولات احترام المنافسة بين البنوك، تنويع الخدمات المصرفية والمالية، الاتجاه نحو العمل المصرفي الالكتروني و إدخال الأساليب التكنولوجية و التقنية الحديثة التي تعتمد على تعتمد على شبكة الاتصالات، وكذا استفحال ظاهرة خروج الأموال الوطنية للخارج وانتشار الأزمات المالية؛

-تبين لنا على المستوى الكلي إن المصارف الجزائرية ذات قدرة محدودة في تمويل التنمية وهو ما جعل البنك المركزي يهدف إلى تحقيق التنمية أكثر من المحافظة على قيمة العملة؛

- تعتبر المصارف الجزائرية غير قادرة على مواجهة المنافسة العالمية الجديدة وتحديات العولمة نظرا لصغر حجم رؤوس أموالها بالإضافة إلى ضعف التحكم في استخدام التكنولوجيا الحديثة وكذا عدم التزامها الكامل بمبادئ الشفافية و الإفصاح؛

-تبذل الجزائر مجهودات كبيرة من اجل محاولة مواكبة التطورات العالمية الجديدة في الساحة المصرفية من خلال القيام بتحديث وسائل الدفع وكذا تبني عمليات الصيرفة الالكترونية وسياسات الاندماج المصـــرفي

والمصارف الشاملة إلا أنها بعيدة مقارنة مع المصارف الأجنبية؛

-يتوفر القطاع المصرفي الجزائري على العديد من الإمكانيات التي تسمح له بتحقيق هدفه الأساسي والمتمثل في تمويل الاقتصاد و تلبية حاجيات الزبائن و حجز مكانة له ضمن المنافسة العالمية خاصة وان التطورات العديدة التي نجمت عن العولمة أدت إلى الضغط المستمر على المصارف الجزائرية.

3-توصيات الدراسة: توصلت دراسة سلام عبد الرزاق الى عدة توصيات أهمها:

-فتح الحدود أمام العمل المصرفي ، يتيح فرصة ممارسة العمل في أسواق جديدة، وهذه إحدى ميزات العولمة، يجب أن يتهيأ القطاع المصرفي الجزائري للاستفادة منها؛

-تبني إستراتيجية مصرفية شاملة تعمل قدر الإمكان على تعظيم المكاسب من انفتاح الأسواق المالية، من خلال رفع كفاءتها كنتيجة احتكاكها بالمصارف العالمية على الساحة المصرفية المحلية والدولية والتقليل من الخسائر المحتملة و الناجمة عن المزايا النسبية التي اكتسبتها المصارف العالمية؛

- ينبغي على المصارف الجزائرية الالتزام بمقررات لجنة بازل 1 و 2 و 3 للحد من حدوث الأزمات

والصدمات المالية، و المخاطر التي تنتج عن هروب رؤوس الأموال الوطنية و الحد من انتشار ظاهرة غسيل الأموال؛

-ينبغي على القطاع المصرفي الجزائري أن يواصل الإصلاحات التي تهدف إلى تطوير المنظومة المصرفية،

وتحقيق بيئة مناسبة و تهيئة مناخ استثماري يمكنان من توطن رؤوس الأموال سواء الداخلية أو الخارجية وتنمية العوائد و المحافظة عليها، لان هذه الإصلاحات تعتبر الركيزة الأساسية لإقامة قطاع مصرفي كفأ؛

- وضع الأرضية القانونية الخاصة بالتعاملات الالكترونية، كالتوقيع الالكتروني وطرق الإثبات وتكييف القانون الجنائي ليستوعب الجرائم الالكترونية؛

- ينبغي على البنوك الجزائرية الاستعداد لتطبيق ثقافة مصرفية جديدة تأخذ في الحسبان التغير المستمر في أوضاع السوق بتبني مفهوم حديث للتسوق المصرفي و الجودة المصرفية، ووضع قواعد حوكمة الشركات

والالتزام بها، ضرورة الاندماج لخلق كيان مصرفي قادر على المنافسة سواء الداخلية أو الخارجية؛

- العمل على زيادة الأمن المصرفي وذلك عن طريق تخفيض درجة المخاطرة و الشك في المعاملان المصرفية و العمل على إصلاح نظم رقابة يتلاءم و يتكيف مع التطورات و التحولات المتسارعة ، لذا لابد من وضع متطلبات الرقابة المصرفية على الصيرفة و التجارة الالكترونية.

المطلب الثالث: محل دراستنا من الدراسات السابقة

كلتا الدراستين توصلتا إلى انه يجب مواكبة التطورات التكنولوجية المزايدة و إدخال نظام معلوماتي متطور وسريع للبنوك الجزائرية.

فحاولنا من خلال بحثنا هذا معرفة التطورات و التغيرات المتتالية التي تعرفها البيئة المصرفية نتيجة إفرازات العولمة وأيضا لعمليات التحرير المالي، كما حاولنا معرفة طبيعة التطورات المصرفية بعد الإصلاحات، بحيث حاولنا تسليط الضوء على بعض التقنيات الحديثة المستعملة في تحسين أداء الخدمات

المصرفية، من خلال دراسة مفهوم التحول الرقمي وبيان مزاياه وتحدياته و الاطلاع على التقنيات الرقمية الحديثة المتعلقة به بالإضافة إلى بيان اثر تطبيق الجهاز المصرفي لتقنية التحول الرقمي.

كما اشرنا إلى انه يجب على البنك المركزي تبني العملة الرقمية والعمل على إصدارها، وذلك لما لها من أهمية بالغة لتحل محل العملات الرقمية لامركزية الإصدار.

خلاصة الفصل:

من خلال ما ذكر تظهر العولمة لتعبير عن حالة الانفتاح على العالم في شتى الميادين إذ أصبح للعولمة الاقتصادية أكثر تأثيرا خاصة في المجالات المالية والمصرفية، ففي ظل التطورات المتلاحقة التي يشهدها المجال المصرفي، قامت بإصلاحات مصرفية وكانت البداية بصدور قانون النقد والقرض الذي يعتبر نصا تشريعيا، ونتيجة ظهور بعض التعثرات فيه،فقد تعرض هذا القانون إلى تعديلات كان أهمها قانون النقدي والمصرفي 23-09، سعيا لتطوير الجهاز المصرفي، بما يتماشي وسرعة وتطور التكنولوجية, حيث سهل العمل وساعد على التقدم في المجال المصرفي, وكذا ومسايرة التحولات بما في ذلك التوجه نحو عولمة مالية والاقتصادية كونها تعد خيرا أو بديل بقدر ما أصبحت تيارا إجباريا.

الفصـــل الثاني

دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تمهيـــد:

بعد تطرقنا في الجزء النظري إلى العولمة الاقتصادية ، و كذلك إلى الجهاز المصرفي و أثار العولمة عليه وتعرفنا على أهم الإصلاحات التي طرأت عليه.

سنتطرق في هذا الفصل إلى الآثار الناجمة عن العولمة الاقتصادية على احد البنوك الجزائرية، وهو بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR" حيث يتم دراسة هذا الفصل من خلال مبحثين، يتضمن الأول عموميات حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية من خلالها تطرقنا إلى مراحل نشأته وتعريف البنك وكذلك أهم وظائفه، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة الهيكل التنظيمي للبنك، وكذا العراقيل التي تواجهه والتقنيات الحديثة التي يستخدمها البنك ، ولآثار العولمة الاقتصادية التي طرأت على بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

المبحث الأول:لمحة عن بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية من وسائل السياسية الحكومية التي تهدف إلى المشاركة في القطاع الفلاحي و ترقية المناطق الريفية.

كما يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية تعمل على تمويل وتنمية القطاع الزراعي والريفي يهدف البنك إلى دعم الفلاحين و المزارعين و المشاريع الزراعية الصغيرة و المتوسطة و يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية مثل: القروض و التمويل و الاستثمارات المالية.

كما يلعب دورا هاما في تعزيز التنمية المستدامة في المناطق الريفية من خلال دعم الزراعة الصديقة للبيئة وتنمية البنية التحتية الريفية.

المطلب الأول:نشأة و تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

أولا: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

أكد الميثاق الوطني على أهمية الفلاحة الوطنية الجزائرية، ونظرا للطاقة الكامنة الموجودة في البلاد خاصة المتعلقة بالموارد الفلاحية التي يجب استغلالها من اجل تغطية الحاجات الوطنية للمنتجات الغذائية وتكتسي الفلاحة أهمية كبرى، كما تعتبر شرطا أساسيا لرفع مستوى الاقتصاد الوطني و يبقى تطورها أمرا هاما وأولوية على الدولة وتقتضي هذه الأهداف تحقيق مخطط تنمية و الذي من شأنه تحقيق ما يلي:

- إزالة جميع القيود التي تحد التنمية الاقتصادية من القيام بدورها؛
- تعبئة الوسائل الضرورية ووضع الظروف الملائمة للتنمية الريفية؛
- مشاركة مسؤولي الإنتاج في الادخار و تقدير المخططات المالية؛
- وضع الاحتياطات اللازمة لتجنب تدهور القطاع الفلاحي باتخاذ القرارات المناسبة.

وفي هاته الأهداف تم إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالمرسوم الرئاسي رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 و الذي صدر في الجريدة الرسمية رقم 11 و المؤرخة في 16 مارس 1989 ولقد جاء هذا القرار منفذا لإدارة سياسية و ضرورية اقتصادية الناتجة عن:

- ضرورة العمل في سبيل الاستغلال الاقتصادي للبلاد بتحقيق لاكتفاء الذاتي للحاجات الوطنية من المنتجات الفلاحية.

-رفع مستوى المعيشة و تحسين ظروف حياة سكان الأرياف؛

- رفع مساهمة الفلاحة في الإنتاج الوطني؛

-إعادة تنظيم جهاز الإنتاج الفلاحي؛

-زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة مع استصلاح مساحات جديدة؛

-تنمية الري ببناء السدود وحفر الآبار.

ثانيا: تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

هو مؤسسة مالية تنتمي إلى القطاع العمومي، ووسيلة من وسائل السياسة الحكومية التي ترمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية العامل الريفي وقد أنشئ في 13 مارس 1982 طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 106/82 وظهر نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وهو شركة مساهمة ذات رأس مال قدره ثلاثة و ثلاثون مليار دينار جزائري (33.000.000.000) ويتميز بنك الفلاحة و التنمية الريفية بأنه في آن واحد بنك ودائع يودع الاعتمادات ، وبنك تنمية أي تنفيذ مخططات و برامج تنمية فلاحيه، كما انه يعطي امتياز للمهن الفلاحية و الريفية بمنحها قروض و بشكل أسرع.

المطلب الثاني: مهام ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله

يمارس بنك الفلاحة و التنمية الريفية مهامه و وظائفه مثل أي بنك من البنوك التجارية وتكمن في:

أولا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تنص المادة الرابعة من القانون الأساسي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية على تحديد مهامه ومجالات تدخله.

وقد نصت المادة الرابعة من القانون الأساسي للبنك " تتمثل مهمة هذا البنك في تنفيذ جميع العمليات المصرفية و الاعتمادات المالية على مختلف أشكالها طبقا للقوانين و التنظيمات الجاري بها العمل، ومنح القروض و المساهمة فيما يلي طبقا لسياسة الحكومة:

-تنمية مجموع قطاعات الفلاحة؛

-تطوير الأعمال الفلاحيه؛

كما يسعى هذا البنك إلى تمويل: "المؤسسات الفلاحية، تعاونيات التسويق، قطاع الغابات، المؤسسات الفلاحية الصناعية بكل أنواعها، قطاع الصيد البحري، تعاونيات الخدمات مثل تصليح الآلات الفلاحية".

ومن موارد البنك:رأسماله الاجتماعي، الاحتياطات والمؤونات، الودائع، الفوائد المحولة للاحتياطات، القروض من الأسواق الأجنبية، التسبيقات لتمويل برامج التنمية.

كما نصت المادة الرابعة من القانون الأساسي أن البنك يقوم بالعمليات المصرفية المتمثلة في:

- منح القروض بكل أنواعها؛
- معالجة البنك للقروض، صرف، خزينة؛
- الالتزام بالقيام بالضمانات؛

- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

كما انه يقدم مساعدات خاصة لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية العالم الريفي، الصناعة التقليدية و مؤسسات القطاع الخاص.

و يمكن تقديم بنك بدر" BADR" في النقاط التالية:

- البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية الجزائرية؛
- بنك شامل و عالمي يتدخل في تمويل جانب من القطاع الاقتصادي؛
- استعمال الإعلام الآلي في جميع عمليات التجارة الخارجية؛
- الشبكة الأكثر كثافة؛
- مالا يقل عن 5.8 مليار دولار أمريكي من التعاملات الاقتصادية البنكية؛
- 30 %من التجارة الخارجية الجزائرية.

ثانيا: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تكمن وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية كأي بنك تجاري إضافة إلى وظائف التي جاءت في المادة الرابعة من القانون التأسيسي والتي تتلخص في ما يلي:

- ينفذ كلا لعمليات البنكية وزيادة توزيع القروض بشكل يتماشى مع السياسة الحكومية؛

-يعمل على تطوير النشاط الحرفي والصناعي والزراعي؛

-يتولى الوسائل الأساسية التي تعطيه إياه الدولة بصدد تامين التمويل؛

-تنمية الهياكل ونشاطات الإنتاج الفلاحي؛

-تمويل مختلف الهياكل والنشاطات الفلاحي الصناعية والتي لها علاقة مباشرة بالقطاع الفلاحي؛

-تمويل الهياكل المتبقية الأخر يغير التي ذكرت التي لها علاقة بالقطاع الفلاحي؛

-تمويل الهياكل والنشاطات الحرفية التقليدية في الوسط الريفي؛

-فتح حسابات لكل شخصي قد مطلبا بهذا الشأن؛

-التعامل مع مؤسسات القرض العمومي؛

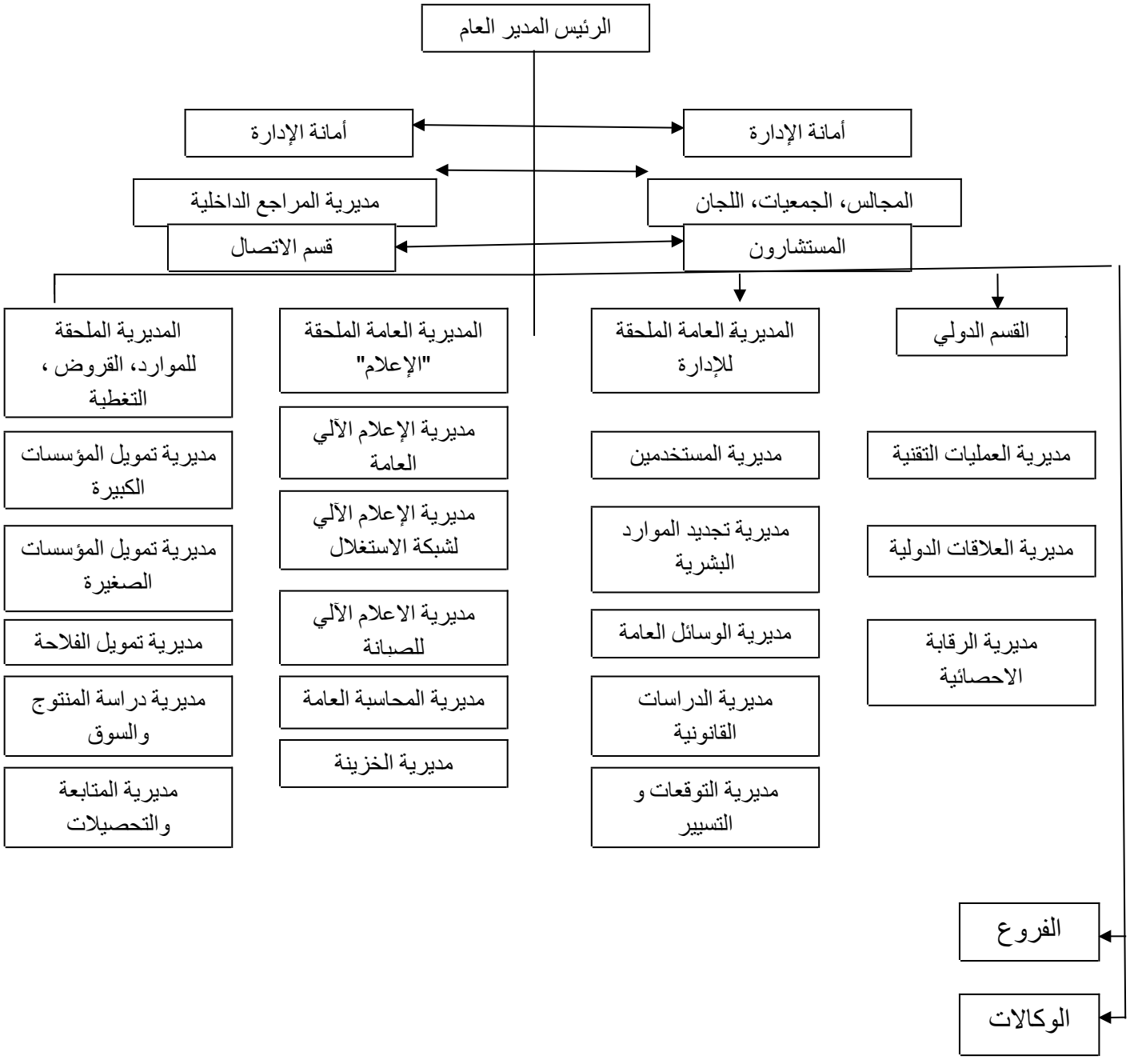
-المشاركة في مجالات التوفير والاحتياط؛

ثالثا: الهيكلة التنظيمية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تعمل الأجهزة المصرفية في السنوات الأخيرة على إعادة هيكلة مصالحها لتناسب مهامها،وأساليب تدخلها وما تقتضيه ممارسة اقتصاد السوق، فهذه البنوك تنظيمها الذي كان يجعل منها وفي ظل الاقتصاد المخطط وسيطا ماليا للإنفاق الحكومي بعيدا عن كل أساليب المنافسة و الفعالية ، وبذلك هي مدعوة اليوم لإدخال تغيرات جوهرية على تنظيمها الداخلي و إنشاء مصالح جديدة و اعتماد أساليب تسيير تتلاءم مع ميكانيزمات الاقتصاد الحر.

ولهذا نجد تغييرا جذريا في هيكلة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR ليتلاءم مع هذه الأوضاع الاقتصادية الجديدة، خاصة و انه أصبح بنكا تجاريا محضا كغيره من البنوك الأخرى و خاضع لمبدأ المنافسة في نطاق اقتصاد حر.

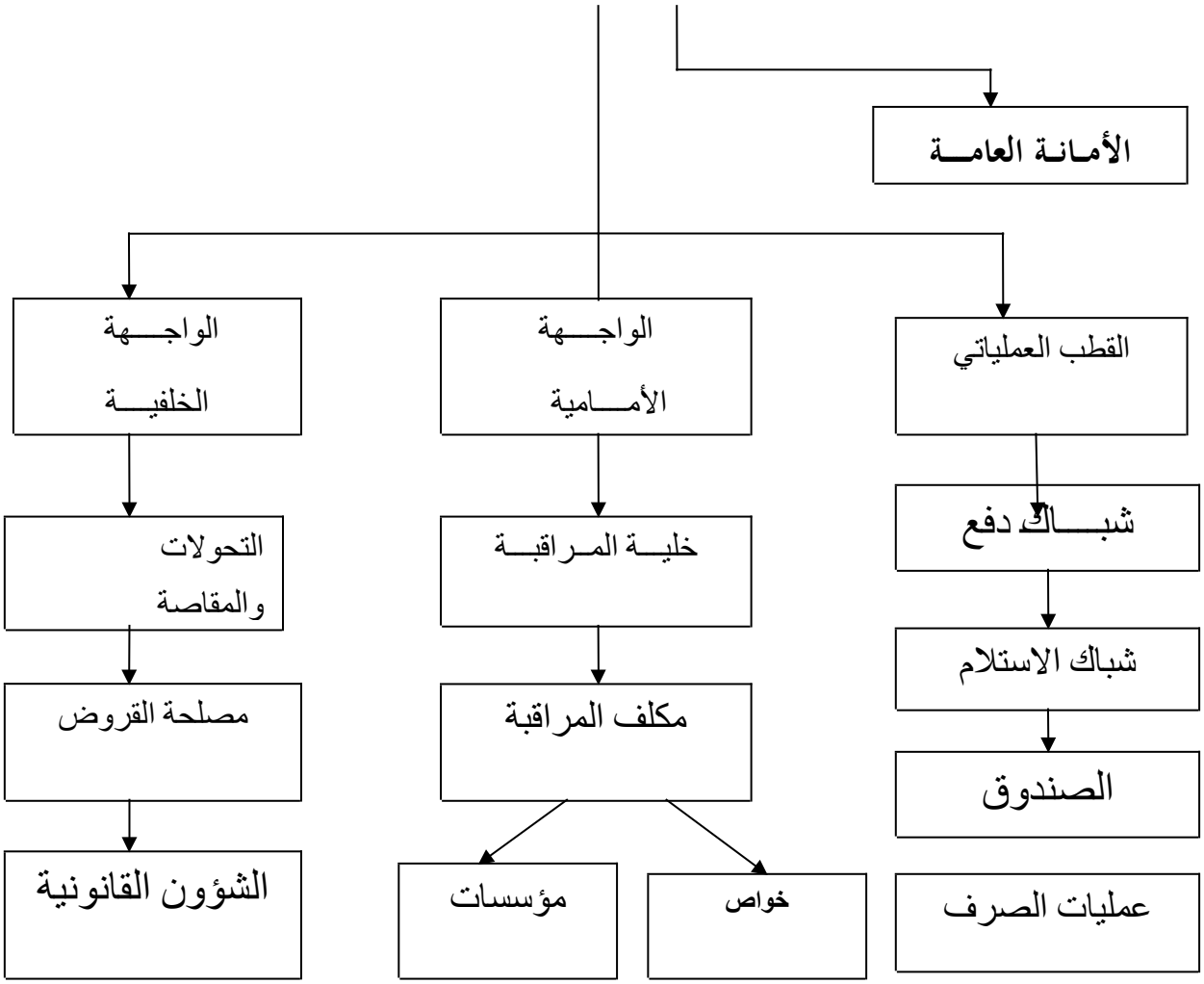
الشكل رقم (02-02): الهيكلة التنظيمية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية



المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل رقم (02-03) الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"وكالة 00850"

الإدارة



المصـــدر:رئيـس مصلـحة الوكـالة

المطلب الثالث: فرضيات الجزئية لدراسة:

عند قيامنا بالدراسة التطبيقية تم صياغة الفرضيات التالية:

1-**الفرضية الأولى**: إن عصرنه بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدخال أجهزة حديثة عملت على تجديد خدماته وتنويع نشاطه والتخلص من المخاطر التي تهدده.

2-الفرضية الثانية: يعتبر الذكاء الاصطناعي آلية حديثة تأثر على الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

3-**الفرضية الثالثة**: إن تطبيق المقاصة الإلكترونية عزز الرقابة البنكية وجعل عملية إصدار الصكوك بدون رصيد صعبة جدا.

4- الفرضية الرابعة: إن التقدم التكنولوجي والتغيرات التي طرأت على العالم، وبتوسع نطاق العولمة الاقتصادية أدت إلى تغيير هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثاني: تداعيات العولمة الاقتصادية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية

كأي بنك هناك العديد من النتائج وتأثيرات التي تطرأ نتيجة التحولات وتطور نشاطات العولمة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس أدرك بنك الفلاحة والتنمية الريفية أهمية التكنولوجية الحديثة في تحديث الخدمات المصرفية المقدمة إلى العملاء في الوقت والمكان المناسبين، وهنا كان الجدير بنا محاولة التعرف إذا ما كان هناك تأثير للعولمة الاقتصادية من عدمه على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمتمثل بفرعه المتواجد بولاية المدية، حيث كان لنا مقابلات مع مسؤولي البنك والذين قدموا لنا عدة توضيحات.

المطلب الأول: متغيرات الدراسة المعتمدة

إلى جانب قيامه بالوظائف التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية، سعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تقديم منتجات مصرفية مميزة استقطبت شرائح المجتمع كله، وتتمثل أهم العمليات في:

أولا–الحسابات: وتتمثل في مختلف الحسابات التي يفتحها البنك لعملائه و المتمثلة في:

حساب الجاري: هو حساب مفتوح خصيصا للأفراد أو المؤسسات الذين يمارسون النشاط التجاري ولا ينتج أي فائدة كما يمكن أن يكون ذو رصيد دائن يدرج في سلسلة 200.

حساب الادخار: هو عبارة عن منتج بنكي يمكن الراغبين من ادخار أموالهم الفائضة، يقوم البنك بفتح دفاتر للأشخاص الطبيعيين فقط، تسجل في ملف عمليات الإيداع والسحب ويمكن أن تكون بفوائد تدرج في سلسلة 251، آو بدون فوائد بحسب رغبة الأفراد تدرج في سلسلة 260.

حساب الشيكات: هو حساب موجه للجمهور عامة طبيعيين أو معنويين والذين لا يمارسون أي نشاط تجاري، ويكون دائما ذو رصيد مدين.

دفتر أشبال للأطفال الأقل من 19سنة: يقدم بنك بدر أفضل الأوعية الادخارية و من أهمها دفتر توفير الشباب يفتح للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 19 سنة من طرف ممثليهم الشرعيين حيث حدد الدفع الأولي 500 دينار، كما يمكن أن يكون الدفع في صورة نقدية أو عن طريق تحويلات تلقائية أو أتوماتيكية

منظمة، كما انه لا يسمح بسحب المبلغ قبل سن 19 سنة، أما في حالة السحب الكلي للأموال قبل بلوغ السن القانونية فإنه يغلق الحساب ويحرم من الحق في الاستفادة من الفوائد والامتيازات التي وضعها البنك.

حساب بالعملة الصعبة: وهو حساب منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل لحظة مقابل عائد محددا حسب شروط البنك،و أكثر العملات استعمال أأور والدولار.

–دفتر فلاح: وهو حساب مخصص للفلاحين فقط ويكون مقابل فائدة وبدون فائدة، بفائدة يدرج في سلسلة 398، ويكون بدون فائدة يدرج في سلسلة 397.

ثانيا–الودائع: يقوم البنك بتقديم ودائع تتمثل في:

–ودائع عند الطلب وتتمثل في الحساب الجاري والصكوك وحساب التوفير.

–ودائع لأجل بالعملة الصعبة وسندات الصندوق (الاسمية،وغير اسمية).

ثالثا– عمليات الإيداع: السحب، التحويل بأنواعها المرسلة والمستقبلة.

رابعا– قروض: والمتمثلة في:

1– قروض الاستغلال: منها ماهو عن طريق الصندوق وما هو عن طريق الإمضاء.

2–قروض الاستثمار: وهي قروض متوسطة الأجل تتراوح مابين سنة و 5سنوات وهي والموجهة للقطاع الفلاحي وما يلحقه بحكم تخصصه.

*قام بنك الجزائر بتنويع وتوزيع سلة القروض على بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ 2020.

3–قروض تشغيل الشباب: حيث يساهم البنك بدعم وتشغيل الشباب وذلك طبعا في إطار تخصص هو بذلك يدعم هؤلاء بمختلف القروض التي يحتاجون إليه التنمية مشاريعهم الفلاحية مجال تمويله، مساهما بذلك في تخفيض نسبة البطالة.

خامسا– خدمة لتأمين المصرفي تتمثل في:

-التأمين على الأشخاص.

- التأمين على السكن.

- التأمين على المخاطر الفلاحية .

سادسا–السحب والتحويل عن بعد: السحب والتحويل عن بعد هي قيام العميل بسحب وتحويل أي مبلغ من أي مكان دون الحاجة إلى التنقل إلى البنك المنتسب إليه، موفرا بذلك الوقت وضامنا الحصول على هذه الخدمة في المكان الذي هو فيه و بالسرعة الممكنة, فبالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية توجد بطاقات السحب والتسديد badr فهي تسمح لحاملها بالسحب من الموزعات الآلية المتواجدة فقط على مستوى وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتسديد خدماته لدى المحلات الحاوية لأجهزة حامل الدفع الإلكتروني ولديه حساب لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، كما تمنح هذه للزبائن المهمين وذوي المركز المالي الجيد فقط، بالإضافة إلى موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

سابعا–الرسائل القصيرة:ظهر اتجاه التوسع في استخدام التليفون الرقمي في تقديم الخدمات المصرفية المختلفة باعتباره يمثل تقنية واسع الانتشار يتم التعامل معها كجزء في الحياة اليومية للأسرة ومن أهم استخدامات التلفون معرفة رصيد الحسابات المختلفة لدى البنك عن طريق رسائل قصيرة وبتكاليف مختلفة حيث عمولة الموظف ب 2000دج وتاجر 9000دج أما بالنسبة لدفتر التوفير فالرسائل قصيرة تكون مجانا.

ثامنا– الانترنت:بادر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تقديم الخدمات المصرفية باستخدام الكمبيوتر، تعرض فيه مجموعة من المعلومات تسمح من خلالها للزبائن بإطلاع على الرصيد، بإضافة إلى مجموع تفاصيل مسحوباته وتواريخها وبتكلفة مجانية.

تاسعا–البطاقات البنكية أو الدفع:هي بطاقة تسمح بعمليات السحب والدفع، متاحة لكل الزبائن تقدر مدة صلاحيتها بسنتين تحمل الرمز CIB نميز نوعين أساسين.

1-9البطاقة العادية (Classique): تمنح لفئة عملاء البنوك الذين تتجاوز دخلهم حدا معينا ويمكنا تحديد المبلغ بـ 50الف كأقصى تقدير، وتحمل الرمز CIBC.

2-9 البطاقة الذهبية GOID: يمنح هذا النوع من البطاقات لفئة معينة من العملاء البنوك والذين يتجاوز دخلهم 100 ألف فما فوق، وتحمل الرمز CIBG .

عاشرا- **البطاقة الدولية:** هي بطاقة تستعمل خارج الوطن في عملية السحب والدفع، موجهة لعملاء البنوك الذين يمتلكون حسابات بالعملة الصعبة، ونميز بين نوعين أساسيين:

1-10 بطاقة Visa Classique:يمنح هذا النوع من البطاقات للعملاء الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة اكبر أو يساوي 1500 أورو على أن لا يتعدى عدد عمليات السحب في اليوم أربع عمليات.

2-10 بطاقة Visa Gold :يمنح هذا النوع من البطاقات للعملاء الذين لديهم رصيد من العملة الصعبة اكبر أو يساوي 5000 اورو على أن لا يتجاوز عدد عمليات السحب في اليوم الواحد سبع ساعات.

ملاحظة:الفرق بين البطاقتين يكمل في مبلغ السحب ومبلغ الشراء.

11-المقاصة الإلكترونية في إطار سياسة العصرنة التي يتبعها البنك، قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتطوير نظام المقاصة، بالانتقال من المقاصة التقليدية التي تتم على مستوى غرفة المقاصة المتواجدة ببنك الجزائر من خلال التقاء ممثلي مختلف البنوك المتواجدة في الجزائر إلى مقاصة الكترونية تتم من خلال آو بواسطة الحاسبات الآلية التي بدأ العمل بها ابتداء من 01/04/2006،بالنسبة للبنوك العمومية والخاصة والأجنبية، أي كل البنوك المتواجدة على التراب الوطني.

11- 1: الإجراءات عملية المقاصة الإلكترونية:تتم حسب الإجراءات التالية:

-استقبال الصكوك المقدمة للخصم أو التحصيل من طرف العميل.

-قيام المكلف بالمقاصة بفحص هذه الصكوك والتأكد من المعلومات الواجب توافرها في الصكوك.

-في المقاصة الإلكترونية كل صكوك البنوك تغيرات وأصبحت تتعامل بالصكوك المعدلة :Leschéques Normalisés

- بعد المراقبة والفحص يتم تسجيل هذه الصكوك بواسطة الإعلام الآلي .

– يتم بعدها إرسال المعلومة والصك إلى البنك صاحب الصك المسلم لزبون بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإرسال المعلومة وصورة الشيك (Recto Verso) فيتم نسخ الصك (Scanner)وقيمته بواسطة الخط (OCRB)، وبعدها يحول بواسطة النظام (الموزع المركزي ل BADR)إذا كانت العملية داخلية (بين وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية) وبواسطة CPI إذ كانت العملية بين البنوك (هنا بين CPI و BADR) ثم تحول إلى الموزع الخاص ببنك الجزائر الذي يقوم بدوره بإرسالها إلى الموزع المركزي لبنك القرض الشعبي الجزائري وإرسالها إلى الوكالة المعنية، فالعملية تتم في نفس اليوم وتصل في نفس اليوم، والوكالة المستقبلة لديها مدة ثلاثة ايام للرد، حيث انه في اليوم الرابع وعند وصول الرد يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإعطاء أمر بدفع قيمة الصك للعميل، حيث أنه توجد ثلاث مستويات لمبالغ الصكوك المتعامل بها على مستوى المقاصة:

M1<50.000.00DA

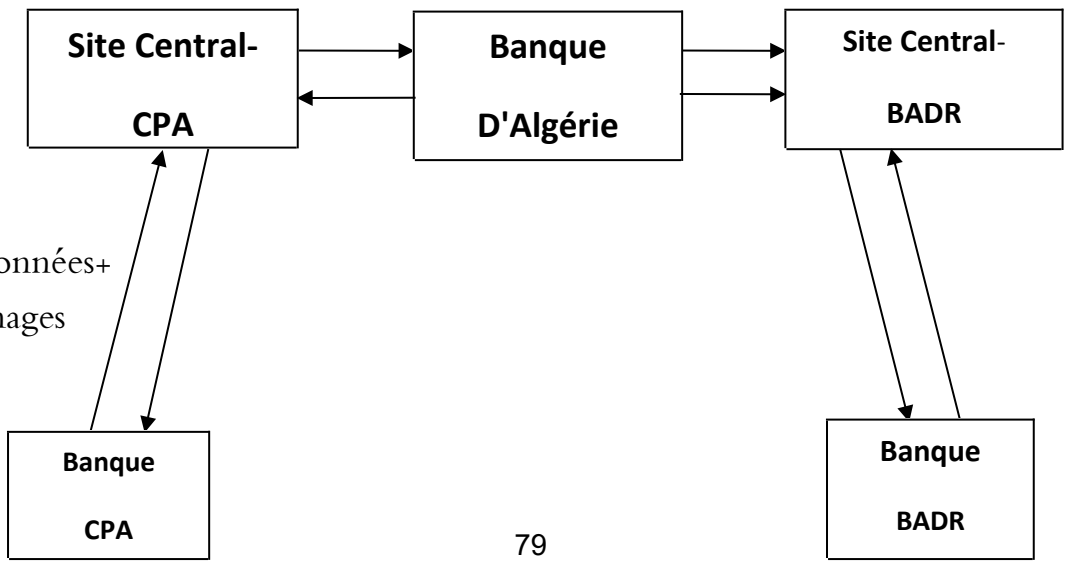
M2]50.000.00 200.000.00[

M3>200.000.00 DA

أما المبالغ الأكبر من DA10.000.000.00 فيتعامل معها بواسطة نظام SWIFT، حيث أنه في السابق كان يطبق فقط في المعاملات التجارية الخارجية، لكن الآن وبظهور المقاصة الإلكترونية أصبح يطبق على المعاملات التجارية المحلية شرط أن يفوق مبلغ الصفقات مليار دج أي 10.000.000.00دج .

من خلال ما سبق يمكننا تلخيص إجراءات المقاصة الإلكترونية في الشكل التالي:

2–11 الشكل رقم 02–04:عملية المقاصة الإلكترونية:



المصدر:رئيس مصلحة الوكالة

12-التسعير: تعتبر التسعير من أهم العوامل التي تؤثر على اتخاذ العميل قرار شراء الخدمة، من ثم التأثير على ربحية البنك، ويستعمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تحديد أسعار بعض المنتجات والخدمات التي يقدمها إلى الجمهور دون المساس بالسقوف الانتمائية التي يحددها بنك الجزائر، حيث تقوم الإدارة العامة بتحديد هو امش محددة بهدف تحقيق الربحية من جهة والمحافظة على العملاء الحاليين و استقطاب عملاء جدد من جهة أخرى.

لتسليط الضوء على عملية التسعير في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لابد من الإشارة إلى أن هناك شروط عامة للبنك في قرارات ومراسيم تنظيمية تحدد الشروط المصرفية التي يمارسها البنك وتقوم عليها التسعير وتتمثل أهم القرارات الجديدة في ما يلي:

تعليمات رقم 16-08 مؤرخة في 1 سبتمبر 2016 متعلق بشروط تحديد الأسعار، قرار الشروط المصرفية الجديدة من قبل اللجنة المصرفية بتاريخ 30/10/ 2022 قرار مجلس الإدارة العامة بتاريخ 7فبراير 2023بشأن مراجعة الشروط المصرفية.

-**الأهداف:** الهدف من القرار التنظيمي هو تحديد الشروط المصرفية الجديدة المطبقة على العمليات والخدمات التي يقدمها البنك لصالح شركائه.

وتنطبق شروط البنك العامة هذه على جميع العملاء، ووفقا للمعاملات التي يقومون بها، كما خضع لأحكام خاصة تشمل:

-يستفيد موظفو البنك من حرية الوصول إلى بعض المنتجات والخدمات.

-جميع الشروط المصرفية العامة موصوفة باستثناء الضرائب وتخضع لنسبة ضريبة القيمة المضافة المعمول بها وفقا للوائح المعمول بها.

-يتأكد البنك من إعلام العملاء بجميع الشروط العامة المطبقة على العمليات والخدمات.

1- عناوين العمليات التسعير:

1-1 الصكوك: يتم تحديد تسعير حسب عنوان العملية وتتمثل في:

- عملية الدفع: وتتمثل في دفع الشيكات داخل البنوك وكذا دفع الشيكات بين البنوك (عن طريق الهاتف).

- **دفع الشيكات داخل البنوك:** وتتم عن طريق دفع الشيكات بنفس الوكالة، ودفع الشيكات المستلمة من وكالة أخرى غير وكالة حفظ السجلات، وتتم تسعير حسب المبلغ اقل من 50.000دج وأكبر من 50.000 دج بـ 0,26% لكل ألف.
- **-دفع الشيكات بين البنوك (عن طريق الهاتف)**:ويتم تحديد التسعير حسب المبلغ اقل من 50,000 دج (بدون إيصال) بـ 10دج /للوحدة، والمبلغ من 50,000دج إلى 50،000,000دج بـ 200دج /شيك، أموال تفوق 6,000,000دج بـ 6000دج، أما فيما يخص إصدار شيك مرفوض يخص العميل تحدد تسعير ب 1000دج.

- عملية صرف الشيكات:وتتمثل في:

- **صرف الشيكات داخل البنك:** ويتم تحديد التسعير حسب عملية تحويل مقابل صرف شيك مسحوب من نفس البنك الوكالة (في الموقع)، أما عملية تحويل مقابل صرف شيكات مسحوبة على نفس البنك آو جهات أخرى(منقولة) بـ 100دج/شيك، أما عملية تحويل مقابل صرف الشيكات من قبل عميل البنك خارج بـ 200دج/شيك.
- **صرف الشيكات بين البنوك:** ويتم تحديد التسعير حسب عملية فحص ممسوحة ضوئيا بـ 250 دج/شيك، أما عملية إعادة الشيك غير المدفوع بـ 1000دج / شيك مستحق الدفع من قبل العميل المحول (المستفيد) لسبب يعود إليه.

2- 1:التحويلات: تشتمل على تحويلات الصادرة، والتحويلات المستلمة.

- التحويلات الصادرة: تتمثل في عمليات التحويلات الصادرة في:

- **التحويلات الصادرة داخل البنك:** ويتم تحديد التسعير حسب عملية، التحويل من حساب إلى حساب بين الأفراد داخل بدر (نفس الجهة والجهات الأخرى) بـ يوم دج حر. أما عملية التحويلات في غير مابين البنوك تتمثل في أمر تحويل صالح عميل من نفس الوكالة بـ 100دج ، أمر تحويل لصالح عميل من وكالة أخرى بـ 200دج، أما تحويل لصالح عدة مستفيدين في نفس الجهة /وكالة أخري بـ 10 مستفيدين/300دج زائد 30دج لكل مستفيد فوق 10 مستفيدين.
- **–التحويل الصادر بين البنوك:** ويتم تحديد التسعير حسب نوع العملية، عملية التحويل العادي (عبر التعويض عن بعد/مؤشر أسعار المستهلك) المبلغ أقل من 1.000.000دج بـ 1,6%لكل ألف، الحد الأدنى 300دج، الحد الأقصى 900دج، أما عملية تحويل لصالح عدة مستفيدين(تحويلات متعددة) بـ 300دج زائد 30دج لكل مستفيد، عملية التحويل عبر RTGS(يتضمن تسعير RTGS أسعار ثابتة ومتغيرة للوصول إلى RTGS زائد رسوم الرسائل السريعة).

– **التحويلات المستلمة:** وتتمثل أهم عمليات التحويلات المستلمة في:

- **نقل مخفض داخل النطاق:**ويتم تحديد التسعير حسب العملية التي يقوم بها البنك، عملية تحويل من حساب إلى حساب لصالح نفس العميل ونفس الوكالة، وعملية التحويل البنكي من بنك إلى فرع أخر بـ يوم دج حر.
- **–استلام تحويل التبادل ثم استلام التحويل عبر c.p.i (المبلغ 1000.000دج):** ويتم تحديد التسعير حسب العملية التي يقوم بها البنك، عملية التخويل المستلم غبر RTGSبمبلغ 1000.000دج) بـ 1,5) ـ %لكل 1000دج) بحد أقصى 3000دج , عملية تحويل التعويض من بنك آخر بتسعيرة بـــ RTGS, أما عملية التحويل من الخزينة أو pcC بتسعيرة RTGS.

3 – 1 عملية الديون و تتمثل في الديون بين البنوك و الخصم بين البنوك

– **الديون بين البنوك:** تتمثل في العمليات التي يقوم بها البنك و يتم تحديد التسعيرة حسب عملية تنفيذ تفويض الخصم المباشر (عمال العقود الكبيرة) بـ 100 دج أما عملية الدفع عن طريق إشعار الخصم المباشر بتسعيرة 100 دج.

– **الخصم بين البنوك:** و يتم تحديد تسعيرة حسب عملية سداد الخصم المباشر بتسعيرة بـ: 150 دج

أما الانسحاب رفض الانبعاثات بـ 500دج

– **تحصيل الديون المباشرة** : و يتم تحديد عملية إعداد و إدارة ملف موافقة الخصم المباشر إدارة ملفات بـ 10.000 دج مرة واحدة فقط عن تسليم الموافقة ، أما عملية تنفيذ الخصم المباشر للمستفيد من عملاء نفس البنك بـ 50 دج للوحدة، أما عملية الرفض من قبل وكالة مسحوبة بنفس البنك بـ 100 دج / الوحدة , أما في عملية فسخ القد تكون التسعيرة بـ 5000 دج.

– **تحصيل الديون المباشرة بين البنوك:** يتم تحديد التسعيرة في عملية تحصيل الخصم المباشر بـ 50 دج/ للوحدة، أما عملية استلام عائد الخصم المباشر حددت بـ 100 دج / للوحدة.

4–1 توفير و بيع الشكات المصرفية: تتمثل في العمليات الداخلية والخدمات المصرفية عن بعد وكذا الخدمات المصرفية عبر الرسائل النصية القصيرة.

–العمليات الداخلية: ويتم تحديد التسعير حسب المبلغ من 1.000.000دج إلى 5.000.000دج التسعير بـ 2000دج أما العملية ذات المبلغ من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج بتسعير 3000دج أما العملية الداخلية ذات مبلغ أكثر من 10.000.000 دج فالتسعير تقدر بـ 10.000دج .

– **بيع الشيكات المصرفية:** يتم تحديد التسعير حسب عملية عميل البنك بـ 1000دج أما عملية بيع الشيكات للعميل العابر التسعيرة بـ 2000دج أما في عملية إلغاء الشيكات البنكية بـ 5000دج .

– **الخدمات المصرفية عبر الرسائل النصية القصيرة:** يتم تحديد التسعير بالنسبة للأفراد بـ 150دج اما بالنسبة للشركات تحدد تسعير بـ 500دج/الشهر.

ملاحظة: تسعير العمليات التي يقوم بها البنك محددة في الملاحق.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات الجزئية لدراسة:

الفرضية الأولى:والتي تتمحور حول عصرنه بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإدخال أجهزة حديثة عملت على تجديد خدماته وتنويع نشاطه والتخلص من المخاطر التي تهدده،محققة حيث أن عصرنه البنك فرضت عليه تجهيزات متطورة "المعلوماتية" بالإضافة إلى تجهيزات أخرى وهي توفير الراحة والشروط المناسبة للأعوان من اجل تقديم خدمات راقية للزبائن،أيضا تنويع مصادر التمويل القروض الممنوحة ومن اجل تفادي المخاطر، يلجأ البنك إلى فرض ضمانات حقيقية كالرهن العقاري للبناءات أو الأراضي والرهن الحيازي للمعدات والتجهيزات، يستخدمها عند عدم تسديد مستحقات القرض من طرف الزبون، يلجأ البنك إلى بيع في المزاد العلني وهذا الإجراء الذي يتم بعد استنفاذ كل محاولات التسديد بالطرق الودية الشئ الذي يفرض اللجوء إلى أورقة العدالة من أجل تسوية الوضعية.

الفرضية الثانية:والتي تتمثل في الذكاء الاصطناعي آلية حديثة تأثر على الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية باستخدام برامج في العمليات المصرفية،حيث يعتبر تطبيق الذكاء الاصطناعي الذي يساعد عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية كآلية لتأمين الحسابات وتوفير السيولة وتسهيل تعاملاته،وهي فرضية محققة جزئيا وذلك راجع إلى ميول العملاء إلى السرية والإحجام عن إظهار أية معلومات حول وضعه المالي،بالإضافة إلى مخاطر التي مزال يعاني منه البنك رغم تطور التقنيات.

الفرضية الثالثة: التي تتمحور حول أن تطبيق المقاصة الإلكترونية عزز الرقابة البنكية وجعل عملية إصدار الصكوك بدون رصيد صعبة جدا،معمول بها إذ قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدورات تدريبية لموظفيها على كيفية إتمام هذه العملية، وذلك بإرسال ممثلي البنك إلى مراكز التكوين التابعة للبنك،

فعملية المناقصة الإلكترونية حققت السرعة الرد على الصكوك المقدمة للخصم أو التحصيل، وعززت الرقابة البنكية أكثر من خلال جعل عملية إصدار صكوك بدون رصيد صعبة جدا، إذ يتعرض صاحبها إلى عقوبات قانونية تتمثل في قيام بنك هذا العميل بسحب دفتر الشيكات منه وعدم إصدار في حقه دفتر شيكات أخر لمدة 5سنوات وإرسال أمر بذلك إلى جميع البنوك المتواجدة عبر التراب الوطني، هذا إلى جانب اخذ البنك لنسبة 10% بقيمة الصك الصادر "بدون قيمة " بالإضافة إلى دفع قيمة هذا الصك إلى المستفيد منه، ودفع ضعف قيمته إلى العدالة، من اجل تنفيذ تقنية المقاصة.

الفرضية الرابعة: والتي تتمحور حول التقدم التكنولوجي والتغيرات التي طرأت على العالم، وبتوسع نطاق العولمة الاقتصادية أدت إلى تغيير هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، محققة من أجل تكيف مع أوضاع العولمة الجديدة،حيث أحدثت تغيرات هيكلية تنوعت عن طريق تنويع وتوزيع قروض الممنوحة المتعلقة بالاستثمار التجاري والتسهيلات المالية الممنوحة، والقروض العقارية وكذا المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية.

المطلب الثالث: نتائـــــج الدراســـــة التطبيقيـــــة

من خلال الدراسة التطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، استخلصنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

-قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتطوير خدماته ونشاطاته وتحسينها منذ نشأته إلى يومنا هذا.

-اتخذ بنك الفلاحة والتنمية والريفية تنظيما هيكليا يتماشي مع التطورات التي تشهدها المؤسسات المصرفية الجزائرية من إصلاحات نقدية ومواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة لتحسين جودة خدماتها المصرفية.

-يعتبر مصرف بدر من أهم المصارف الجزائرية العمومية التي تحاول جاهدة على تطوير خدماتها المصرفية .

-في إطار مواكبة التطورات الحاصلة في المجال المصرفي ولضمان ديمومته ونجاحه استعمل البنك العديد من الخدمات المصرفية.

-يعد الحد من المخاطر و إقامة علاقات متبينة مع العمال وكسب رضا العميل من الأهداف الرئيسية التي يسعي البنك جاهدا لتحقيقها.

-تبين أن الدورات التدريبية التي ينظمها البنك للموظفين على كيفية استخدام التقنيات الحديثة، تساعد وتساهم في فهم العمل بسرعة، وتزيد من فاعلية الأداء للموظفين.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حولنا تسليط الضوء على احد البنوك التجارية وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر احد الركائز الأساسية في دعم القطاع الزراعي و التنمية الريفية في الجزائر، يسعى البنك من خلال خدماته المالية المتنوعة وبرامجه المبتكرة إلى تعزيز الاستثمارات في القطاع الزراعي، تحسين الإنتاجية، وتمكين المزارعين من الوصول إلى التمويل اللازم لتطوير أعمالهم.

وقد خلصنا إلى أن بنك الفلاحة والتنمية والريفية يحاول مواكبة التطورات والتغيرات الاقتصادية والتقدم التكنولوجي الذي انبثق من ظاهرة العولمة خاصة العولمة الاقتصادية وذلك من خلال إعادة هيكلته من اجل التكيف مع الأوضاع الجديدة، كما يقدم البنك مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية الكترونية مثل الانترنت البنكي وتطبيقات الهواتف الذكية، مما يسهل على العملاء إدارة حساباتهم وتنفيذ المعاملات المالية بسهولة وسرعة، مما يساهم في تعزيز الإنتاج الزراعي و تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية. ومع استمرار البنك في تحديث و تطوير خدماته يتوقع أن يساهم بشكل اكبر في تحسين الاقتصاد الريفي ودعم النمو الاقتصادي الشامل في البلاد.

خاتمـــــة

أحدثت العولمة الاقتصادية و التطور التكنولوجي تحولا جذريا في الاقتصاد العالمي، حيث ساهمت العولمة في تسهيل حركة رؤوس الأموال بين الدول، مما أدى إلى زيادة الاستثمارات و النمو الاقتصادي، لكنها أيضا أدت إلى تحديات مثل التفاوت الاقتصادي و الأزمات المالية العالمية.

من ناحية أخرى، كان للتطور التكنولوجي دورا حاسما في تحسين كفاءة الأسواق المالية، وزيادة شفافية المعاملات، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية عبر الانترنت، بما في ذلك التحول الرقمي

و العملات الرقمية، التي قد غيرت طرق التعامل المالي و جعلتها أكثر أمانا و مرونة.

وعلى الرغم من الفوائد الكبيرة التي جلبتها العولمة الاقتصادية، و التطور التكنولوجي، إلا إنهما فرضا أيضا تحديات جديدة على الحكومات و المؤسسات المالية، حيث أن هناك حاجة مستمرة إلى تطوير الأطر القانونية و التنظيمية لمواكبة هذه التطورات السريعة و ضمان استدامة النمو الاقتصادي، وهو ما دفع بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى تبني الابتكار و التكنولوجيا الحديثة لتطوير خدماته و تلبية احتياجات عملائه بكفاءة أعلى، اذ يعكس التزام البنك بمبادئ الاستدامة و المسؤولية الاجتماعية و دوره المحوري في تعزيز التنمية المستدامة في الجزائر.

بالتالي، فإن المستقبل يتطلب توازنا دقيقا بين الاستفادة من مزايا العولمة وبين مواجهة التحديات التي تصاحب هذه التطورات لضمان نظام مالي أكثر استقرارا.

النتائج:

-تمتلك الجزائر المنشآت القاعدية و التكنولوجيات الحديثة، التي تعول عليها الجزائر للتحول للرقمنة؛

-تسعى الجزائر إلى ترقية خدمات الدفع الالكتروني و المعاملات المالية الالكترونية؛

-التحول الرقمي انتقل من القول إلى الفعل في الجزائر، لم يعد خيارا بل أصبح ضرورة؛

-هناك بداية تحول رقمي فعلي في الجزائر نلمسه من خلال مساعي الحكومات و المؤسسات لتجسيده بعدما أدركت جيدا من خلال أزمة كورونا أته أصبح ضرورة و ليس خيارا؛

-تعتبر وسائل الدفع الالكتروني من عوامل تطور البنوك و الرفع من أداءها الخدماتي ومواكبة التحديات البنكية وجذب الزبائن و الرفع من القدرة التنافسية وهو ما يؤثر إيجابا على أداء البنك

-في إطار مواكبة التطورات الحاصلة في المجال البنكي ولضمان ديمومته ونجاحه، استعمل بنك الفلاحة و التنمية الريفية العديد من الخدمات البنكية الحديثة لتطوير مزاياه التنافسية؛

التوصيات:

بناءا على النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث يمكن تقديم التوصيات التالية:

- سن تشريعات متخصصة لها القدرة على مواجهة الاعتداءات التي يتعرض لها العملاء آو البنوك، نتيجة لاستخدام التقنيات الحديثة في مجال العمل المصرفي؛

- إقامة دورات تدريبية للرفع من قدرة الموظفين على استخدام التكنولوجيا الحديثة، التعامل معها و التفاعل مع مشاكلها؛

- العمل على إقامة رقابة صارمة وضابطة للعمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك بهدف حماية حسابات العملاء من الاحتيالات الالكترونية، وضمان سرية جميع العمليات على شبكة الانترنت.

- نشر الثقافة الالكترونية مع التركيز على تعزيز عامل الثقة (الهويات الرقمية، الخصوصية و الأمن).

آفاق الدراسة:

لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث ونقترحها لتكون اشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها من الدراسة والتحليل في المستقبل وهي:

- دارسة سلوك الزبون تجاه الخدمات المصرفية الإلكترونية؛

- دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء البنوك ؛

- استخدامات الذكاء الاصطناعي ودورها في تخفيض التكلفة والوقت.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار موضوع البحث وفي دراسته بالشكل المطلوب .

قائمة المراجع

أولا:باللغة العربية

1_الكتـــب :

- بسام الحجاز، العلاقات الاقتصادية الدولية،مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،بيروت، 2003.

- حامد ابراهيم عبد الفتاح محمد، تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة، المصرية للنشر والتوزيع، سنة 2019.

- حسن كريم حمزة، العولمة المالية و النمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن ،2011.

- خالد احمد علي محمود، العولمة واقتصاد المعرفة، في ظل اليقظة التكنولوجية والذكاء الاقتصادي، دار الفكر الجامعي أمام كلية الحقوق الإسكندرية، مصر.

- سامي عفيفي الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، دار مصرية حاتم، مصر، 2005.

- شيماء عبد الستار، جبر اليلية، العولمة والمنظمات الدولية المالية، الطبعة الأولى، دار أيلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

-ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، المؤسسة النقدية، البنوك التجارية والبنوك المركزية، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، 2008.

-عبد الخالق على محمد عبير، العولمة و أثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية، دار الجامعة الجديدة، مصر ،2007،

-عبد المجيد عبد المطلب ، العولمة الاقتصادية (منظماتها،شركاتها،تداعياتها)، دار الجامعة، مصر، 2006.

- عبد الحميد عبد المطلب ،العولمة الاقتصادية،دار الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008 .

-عادل عبد النور بن عبد النور، أساسيات الذكاء الاصطناعي، الرياض، السعودية، دار الفيصل الثقافية، 2005.

- عادل عبد النور، مدخل إلى عالم الذكاء الاصطناعي، دار لوتس للنشر الحر، 2015.

- فلح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، جامعة البيت، اربد، الأردن، 2010.

- محمد عبد الله شاهين محمد، تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية للدول العربية وسبل معالجتها، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،2021.

- نعيم إبراهيم الظاهر،إدارة العولمة وأنواعها،عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010.

2- المجـالات والدوريات:

- الهام يحياوي وسارة قرابصي، التسويق الرقمي كيفية تطبيق التحول الرقمي في مجال التسويق، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 4 العدد 02 ،2019 .

-أيمن بن عبد الرحمان، من وكالة الأنباء الجزائرية: https //www .aps.dz :form

-أيمن صالح، واقع العملات الرقمية، أبوضبي: صندوق النقد الدولي ،2021.

ـ احمد عبد الرحمان،العولمة مظاهرها ومسبباتها،مجلة العلوم الاجتماعية،المجلد 26 الكويت 1998.

-احمد عزوز، شابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر، أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 5 العدد 1،2022.

- احمد فوزي، نظم المعلومات الإدارية، مركز الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2009.

-بوخاري فاطنة، التكنولوجية البنكية ودورها في تفعيل أداء البنوك دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2002-2020،مجلة الدارسات المالية والمحاسبية والإدارية ،المجلد 08، العدد 03،جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر،ديسمبر 2021

-توفيق خذري، أسيا بوعكة،واقع التوطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء قانون 20-02و التعليمة 20-03، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال،المجلد 5 العدد، 2020.

- جلول شراره، ليلى أسمهان بقبق، العملات الرقمية للبنوك المركزية، تحديات ومتطلبات الدينار الرقمي الجزائري في ظل القانون النقدي والمصرفي 23-09،مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية،المجلد 06، العدد 02،جامعة معسكر،الجزائر.

ـ جمال ملكي، "أثر إصدار العملة الرقمية من قبل البنوك المركزية على فعالية ومستقبل السياسة النقدية"، دراسة حالة الدينار الرقمي للبنك المركزي الجزائري، المجلد 17،العدد 01،جامعة الجزائر،3،2023.

-حامد إبراهيم عبد الفتاح محمد، تأثير العولمة الاقتصادية على مشكلة البطالة، المصرية للنشر والتوزيع، سنة 2019.

-خيرة شاوشي ،زهرة خلوف، التحول الرقمي في الجزائر، مجلة التدقيق والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2023.

- دغنوش العطرة، مساهمة التحول الرقمي في تحسين جودة الخدمات المصرفية الالكترونية، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 16 العدد 01.

- ريهام محمود دياب، دور الذكاء الاصطناعي في تحسين أداء الخدمات المصرفية، المجلة العربية للمعلوماتية وامن المعلومات، المؤسسة العربية للتربية و العلوم والآداب، مصر، مجلد 3، العدد 9.

-سناء محمد عبد الغني، انعكاسات التحول الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسات والاقتصاد، المجلد 15، الطبعة 14، 2022.

- عبد الله لعور،عبد الرزاق كبوط، العلاقة بين النقود الالكترونية، العملات الرقمية و العملات الافتراضية

و العملات المشفرة: البحث في المفهوم، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 11 العدد 20، 2021.

-عبد المنعم السيد علي، العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين التبعية والاحتواء التكامل الاقتصادي العربي، مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 290،الكويت، 2003.

- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف ـ نظرة شمولية، مجلة اقتصادي شمال إفريقيا،العدد 3، ديسمبر 2005.

- عثمانية عثمان،بن قيراط وداد، نموذج مقترح لعملة رقمية للبنك الجزائري، الدينار الجزائري الرقمي،المجلد 08، العدد 3، جامعة العربي التبسي،الجزائر،ديسمبر 2022.

- عدنان الجوارين وعلي شهاب، اقتصاديات العملات الرقمية الإطار النظري و المفاهيم وآفاقها المستقبلية، مجلة؛

- محمد الطرش،العرب والعولمة: ما العمل؟ ،ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،1998.الاقتصاد الخليجي، المجلد 47 العدد 65، 2021.

- هاني محمد، ياسين مراح، حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر،دراسة تحليل مضمون 17-10، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 04 مارس 2018.

3- أطروحات ومذكرات:

- الجبوري إحسان على مبارك، دور تكنولوجيا المعلومات وإعادة هندسة العمليات في تحسين الأداء المصرفي،أطروحة دكتوراه،جامعة النيلين، السودان،2017.

- آسيا قاسيمي، اثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك التجارية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، سنة 2015.

- حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006.

- عبد الرزاق سلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة تقييم الأداء ومتطلبات الإصلاح، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة الجزائر 3، سنة 2012 .

- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم اقتصادية،جامعة الجزائر،2006-2007.

-كايلي ريمة، اثر العولمة الاقتصادية على سلوك المستهلك، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية ، جامعة الجزائر، 2021 .

4_ النصوص القانونية

- لقانون 23-09، المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي المؤرخ في 21 جوان 2023، المنشور في الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية،العدد 43 الصادر بتاريخ 27جوان 2023،

- المادة 2، القانون 23-09.

- المادة 4، القانون 23-09.

-المادة 7، القانون 23-09.

05- موقع الكترونية:

Leucci .s. (2023).Retrieved 1 16.2023. from EUROPEAN DATA - PROTECTION SUPERXISO

https edps.europa.eu/press-publications/publications/techsonar/central- - // :bank-digital-currency-en

أيمن بن عبد الرحمان. 17.1.2023، من وكالة الأنباء الجزائرية: https //www .aps.dz :form

-Maria Demertzis ,Catalina Martins, The Value Added of Central Bank Digital Currencies: A View From the Euro Area; Policy Brief 13/2023,Bruegel,2023.

Heng Wang, China's Approach to Central Bank Digital Currency: Selectively - Reshaping International Financial Order, Scholarship Law Review,vol 18, No .1,2022

Amer Awed Alzaidi,2018,Impact of Intelligence On Performance Of Banking - Industry In Middle East, International -- Journal Of Computer Science And Network Security, Vol,18,No10

الملاحـــق

	Décision Réglementaire	Réf. : DR/DG N° 2 2 / Date : 15/06/2023

Tableau validation	Nom & Prénom	Fonction	Date
Rédigé par	Mme Kenza LARBES	Directrice Marketing & Communication	26/05/2023
Approuvé par	M. Hassane MESSARA	DGA Exploitation	28/05/2023
Validé par	M. Mohand BOURAI	Directeur Général	15/06/2023

Sommaire

1. **Terminologie et abréviations** : 3
1.1. Terminologie : 3
1.2. Abréviations : 3
2. **Objectifs et enjeux :** 4
3. **Champs d'application :** 4
4. **Dispositions particulières :** 4
5. **Dispositions finales :** 5
6. **Entrée en vigueur :** 5
Annexe : Conditions Générale de Banque. 6
I. Retraits et versements 6
II. Paiements chèques 6
III. Encaissement de chèques 7
IV. Virements émis 7
V. Virements reçus : 8
VI. Paiements des prélèvements 9
VII. Encaissement des prélèvements 9
VIII. Paiements des effets 9
IX. Encaissement de lettre de change et de billet à ordre 10
X. Escompte commercial 10
XI. Mise à disposition et vente de chèque de banque 11
XII. Services à distance 11
XIII. Opérations monétiques domestiques 12
XIV. Opérations monétiques internationales 15
XV. Opérations de change manuel 15
XVI. Services liés au fonctionnement du compte 17
XVII. Opérations de Crédit et de Financements 20
XVIII. Commerce Extérieur 21
XIX. Opérations d'intermédiation boursière, tenue de compte, conservation des titres à l'usage de la clientèle 24

	Décision Réglementaire	Réf. : DR/DG N° 22 Date : 15/06/2023

Tableau validation	Nom & Prénom	Fonction	Date
Rédigé par	Mme Kenza LARBES	Directrice Marketing & Communication	28/05/2023
Approuvé par	M. Hassane MESSARA	DGA Exploitation	28/05/2023
Validé par	M. Mohand BOURAI	Directeur Général	15/06/2023

Sommaire

1. **Terminologie et abréviations :** 3
1.1. Terminologie : 3
1.2. Abréviations : 3
2. **Objectifs et enjeux :** 4
3. **Champs d'application :** 4
4. **Dispositions particulières :** 4
5. **Dispositions finales :** 5
6. **Entrée en vigueur :** 5

Annexe : Conditions Générale de Banque. 6

I. Retraits et versements 6
II. Paiements chèques 6
III. Encaissement de chèques 7
IV. Virements émis 7
V. Virements reçus : 8
VI. Paiements des prélèvements 8
VII. Encaissement des prélèvements 9
VIII. Paiements des effets 9
IX. Encaissement de lettre de change et de billet à ordre 10
X. Escompte commercial 10
XI. Mise à disposition et vente de chèque de banque 11
XII. Services à distance 11
XIII. Opérations monétiques domestiques 12
XIV. Opérations monétiques internationales 15
XV. Opérations de change manuel 16
XVI. Services liés au fonctionnement du compte 17
XVII. Opérations de Crédit et de Financements 20
XVIII. Commerce Extérieur 21
XIX. Opérations d'intermédiation boursière, tenue de compte, conservation des titres à l'usage de la clientèle 24

CNAS	Caisse Nationale des Assurances Sociales
CASNOS	Caisse Nationale de Sécurité Sociale des Non-Salariés
CACOBATH	Caisse Nationale des Congés Payés et du Chômage-Intempéries
BDC	Bon de caisse
DAT	Dépôt à terme
Fax	Facsimile
CCT	Crédit Court terme
CMT	Crédit moyen terme
CLT	Crédit long terme
TMI	Trimestre Mobile Indivisible
INR	Intérieur Non-Résidents
CEDAC	Compte étranger en dinars convertibles
OPCVM	Organismes de Placement Collectif en Valeurs Mobilières
TCC	Teneurs de comptes-conservateurs de titres
ICB	Intermédiaire en opération de bourse
EPS	Engagement par signature

2. Objectifs et enjeux :

La présente Décision Réglementaire a pour objectif de définir les nouvelles conditions de banque applicables aux opérations et services offerts par la BADR au profit de sa clientèle.

3. Champs d'application :

Les présentes Conditions Générales de Banque s'appliquent à l'ensemble de la clientèle, et selon les opérations qu'ils effectuent.

4. Dispositions particulières :

- Les employés de la banque bénéficient de la gratuité sur certains produits et services.
- Toutes les conditions générales de banque sont décrites en Hors Taxes et sont soumises au taux de la TVA en vigueur selon la réglementation en vigueur.
- La Banque veille à porter à la connaissance de la clientèle l'ensemble des conditions générales applicables aux opérations et services.
- Les conditions préférentielles sont du ressort exclusif de la Direction Générale.
- Les conditions Générales de banque sont jointes en annexe à la présente décision réglementaire sur l'annexe.

	Décision Règlementaire	Réf. : DR/DG N° 22
		Date : 15/06/2023

5. Dispositions finales :

- Les Directions Centrales, les Groupes Régionaux d'Exploitation, les Agences Locales d'Exploitation sont chargées chacune en ce qui la concerne, de veiller à la stricte application de la présente Décision Règlementaire.
- La DGA Exploitation et la DIV Informatique sont chargée de coordonner l'implémentation optimale de ces conditions sur le système d'information.
- La Division du Contrôle Permanent est chargée d'inscrire dans son programme la vérification du respect des dispositions de la présente Décision Règlementaire.
- Le taux de crédit

6. Entrée en vigueur :

La présente Décision Règlementaire entre en vigueur à compter de la date de sa signature.

LE DIRECTEUR GENERAL

Mohand BOURAL

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL 1 DIRECTION GENERALE 198

	Décision Règlementaire	Réf. : DR/DG N° 22
		Date : 15/06/2023

Annexe : Conditions Générale de Banque.

I. Retraits et versements

INTITULE DES OPERATIONS	TARIFICATION	DATE DE VALEUR
1. RETRAIT ESPECES		
1.1. Retrait espèces par chèque auprès de l'agence de domiciliation	Gratuit	J-1
1.2. Retrait déplacé espèces par chèques auprès d'une autre agence de la banque.	0,50 ‰ (Pour Mille), Minimum 100 DA. Retrait déplacé plafonné à 500 000 DA.	J-1
1.3. Retrait espèces sur livret d'épargne auprès de l'agence de domiciliation	Gratuit	A partir du 1er jour de la quinzaine au cours de laquelle est effectué le retrait. (*)
1.4. Retrait déplacé espèces sur livret épargne auprès d'une autre agence.	0,50 ‰ (Pour Mille), Minimum 100 DA. Retrait déplacé plafonné à 500 000 DA	
2. VERSEMENTS ESPECES		
2.1. Versement espèces du client ou du tiers pour le compte d'un client auprès de l'agence de domiciliation	Gratuit	J+1
2.2. Versement déplacé espèces auprès d'une autre agence	Gratuit	J+1
2.3. Versement espèces sur livret d'épargne auprès de l'agence de domiciliation	Gratuit	A partir du 1er jour de la quinzaine qui suit le versement. (*)
2.4. Versement déplacé espèces sur livret d'épargne auprès d'une autre agence	Gratuit	

(*) Concerne le livret épargne avec intérêts

II. Paiements chèques

INTITULE DES OPERATIONS	TARIFICATION	DATE DE VALEUR
1. PAIEMENT CHEQUES EN INTRA-BANCAIRE		
1.1. Paiement de chèques reçus même agence.	Gratuit	J-1
1.2. Paiement de chèques reçus d'une autre agence que celle de tenue de compte		
1.2.1. Montant Inférieur à 50 000 DA	50 DA/par chèque	J-1
1.2.2. Montant Plus de 50 000 DA	0,25 ‰ (Pour Mille), Minimum 250 DA	
1.3. Emission rejet chèque imputable au client	1.000 DA	
2. PAIEMENT DE CHEQUES EN INTER-BANCAIRE (PAR TELE-COMPENSATION)		
2.1. Montant Inférieur à 50 000 DA (sans réception d'image du chèque)	10 DA/par chèque	J-1
2.2. Montant de 50 000 DA à 5 000 000 DA	200 DA/chèque	
2.3. Montant de plus de 5 000 000 DA	0,1‰ (Pour Mille) Maximum 5.000 DA	
2.4. Emission rejet chèque imputable au client	1 000 DA	

Commerce extérieur (Suite)

INTITULE DES OPERATIONS	TARIFICATION	DATE DE VALEUR
3. OPÉRATIONS COMMERCIALES		
3.3. Commission de règlement transfert libre	0,1% Commission BA+ 0,1% marge pondérée sur taux de change + Frais Swift 3000DA	
4. OPÉRATIONS NON COMMERCIALES (POUR LE COMPTE DE PARTICULIER OU DU NON RESIDENT)		
4.1. Sur comptes en Dinars		
4.1.1 Transfert (opérations autorisées par la réglementation des changes)	0,25 % + 0,1% commission BA, Minimum 2.500 DA + Frais de Swift 3.000 DA	
4.1.2 Frais de scolarité	500 DA+ Frais Swift 3 000 DA	Jour d'exécution bourse
4.1.3 Rapatriement	0,5% Minimum 3 500 DA	
4.2. Sur comptes en Devises		
4.1.4 Transfert en faveur de l'étranger	0,25 %, Minimum 2 500 DA + Frais Swift 3.000DA	Jour exécution bourse
4.1.5 Encaissement de chèques tirés sur l'étranger	1.5%, Minimum 2 500 DA + Frais de courrier + Frais du correspondant (selon tarification du correspondant)	Jour opération
5. RAPATRIEMENT (LIBRE OU SUR ENCAISSEMENT) COMMISSIONS SUR LES ORDRES DE PAIEMENT REÇUS DE L'ETRANGER, A SAVOIR :		
5.1. Faveur client BADR	≤50€ → Gratuit > 50 € → 0.25% Minimum 2 000 DA Maximum 10.000DA Sauf conventions paiement de masse	Jour exécution
5.2. Faveur clients autres Banques	0,25%, Minimum 1 500 DA Sauf conventions paiement de masse	
5.3. Virement reçu des contrées	1 500 DA	J+1 J= jour de compensation
5.4. Frais d'annulation	3.500 DA Sauf convention paiement de masse	Jour exécution
5.5. Frais de retour des fonds	3 500DA Sauf conventions paiement de masse	
6. DIVERS		
6.1. Obtention de renseignements commerciaux auprès des correspondants étrangers (à prélever en agence)	5 000 DA Sauf accord spécifique avec le Correspondant	Jour exécution
6.2. Frais de recherche	Voir frais et commissions applicables aux divers services attachés au fonctionnement du compte	
6.3. En faveur du client	5 000 DA	Prélevés en agence
6.4. En faveur du correspondant	100 € sauf accord spécifique avec le correspondant	
6.5. Délivrance d'attestation	2 500 DA	Jour exécution

Commerce extérieur (Suite)

INTITULE DES OPERATIONS	TARIFICATION	DATE DE VALEUR
2. OPERATIONS A L'EXPORT		
2.1. Domiciliation (à prélever en agence)	3000 DA La même commission est à prélever en agence en cas d'annulation ou de modification	Jour notification
2.2. Rapatriements libres	0,5% Minimum 3 500 DA	Jour exécution bourse
2.3. Encaissement (simples, documentaires – Les documents sont adressés pour autant qu'il soit possible par courrier spécial, frais déduits directement sur le donneur d'ordre.)		
2.3.1. Effets et remises documentaires contre Paiement	0,10% Minimum 3 000 DA + Frais Swift 3.000 DA + Frais courrier	Jour envoi
2.3.2. Effets et remises documentaires contre acceptation	0,10% Minimum 3 000 DA + Frais Swift 3.000DA+ Frais courrier+ 4 500 DA frais de gestion	
2.3.3. Rapatriement de fonds cédés	0,5%	Jour exécution bourse
2.3.4. Demande de sort	2 000 DA + Frais Swift 3.000DA	
2.3.5. Encaissement et paiement	0,1% Minimum 3 000 DA + Frais Swift 3.000DA	
2.4. Autres frais sur crédits documentaires à l'export.		
2.4.1. Frais de confirmation	Montant de la commission à prélever au cas par cas et selon la durée de l'engagement, payable trimestriellement	
2.4.2. Frais de notification	0,1%, Minimum 5 000 DA + Frais Swift 3.000 DA	Jour de négociation
2.4.3. Levée de documents	0,1%, Minimum 5 000 DA + Frais Swift 3,000 DA + Frais de courrier	
2.4.4. Acceptation/engagement paiement différé	Le montant de la commission à prélever au cas par cas payable par trimestre indivisible	
2.4.5. Frais de modification	3 500 DA + Frais Swift 3 000 DA Si la modification porte sur « l'augmentation du montant », la commission de notification et de confirmation s'applique à l'augmentation.	Jour négociation
2.4.6. Frais d'annulation	Frais Swift 3 000 DA	
2.5. Garanties en faveur de l'étranger		
2.5.1. Engagement	0,25 % par TMI	Jour de l'opération
2.5.2. Commission de gestion	15 000 DA + 40DA Frais de timbre fiscale	Jour de l'opération
2.5.3. Commission de modification	20 000 DA	Jour de l'opération
2.5.4. Frais de mise en jeu	0.25% du montant de la mise en jeu	Jour de l'opération
2.5.5. Frais de main levée	20 000 DA	Jour de l'opération

XVIII. Commerce Extérieur

INTITULE DES OPERATIONS	TARIFICATION	DATE DE VALEUR
1. OPERATIONS A L'IMPORT		
1.1. Domiciliation/Ouverture dossier (à prélever en agence)	3 000 DA	J-1
1.2. Encaissements documentaires		
1.2.1. Commission d'acceptation	3 000 DA	Jour d'exécution bourse
1.2.2. Commission de change et de Règlement	0.10% commis Banque d'Algérie + 0.1% marge pondérée sur taux de change + Frais Swift 3 000 DA	
1.3. Crédits documentaires		
1.3.1. Ouverture de dossier	0 000 DA + Frais Swift 3 000 DA	Jour notification
1.3.2. Modification	3 500 DA + Frais Swift 3 000 DA	Jour exécution
1.3.3. Engagement Ouverture Crédit Documentaire (OCD) (commission prélevée à l'ouverture, à l'augmentation ou à la prorogation d'un crédit documentaire et en période de différé de paiement)		
1.3.3.1. Quotité provisionnée du crédit	0.25% par TMI, Minimum 2 500 DA	Début de période
1.3.3.2. Quotité non provisionnée du crédit	0.65% par TMI, Minimum 2 500 DA	
1.3.4. Commission de change et de règlement	0.10% commis Banque d'Algérie + 0.1% marge pondérée sur taux de change + Frais Swift 3 000 DA	
1.3.5. Engagement par acceptation ou avec paiement différé	0.25 % TMI, Minimum 2 500 DA sur quotité provisionnée 0,65% TMI, Minimum 2 500 DA sur quotité non provisionnée	Jour de négociation
1.4. Crédits extérieurs supérieurs à un an		
1.4.1. Aval d'effets représentatifs de crédits fournisseurs de durée supérieure à une année (à prélever en agence)	Selon accord avec le correspondant	
1.4.2. Garanties de paiement sur crédits extérieurs (acheteurs ou financiers)	Selon accord avec le correspondant	Début de chaque période
1.4.3. Rétrocession de crédits extérieurs (acheteurs ou financiers)	Selon accord avec le correspondant	
1.4.4. Gestion de crédits extérieurs soumis à déclaration à la BA (dette extérieure)	Selon accord avec le correspondant	Jour engagement du dossier
1.4.5. Règlement (principal, intérêts, commissions)	Selon accord avec le correspondant	Jour exécution bourse

XVII. Opérations de Crédit et de Financements

INTITULE DES OPERATIONS	TARIFICATION	DATE DE VALEUR
1. FRAIS D'ETUDE DU DOSSIER[1]		
1.1. Entreprise et Professionnel [2]		
1.1.1 Crédits Court Terme (CCT)	10 000 DA	J-1
1.1.2. Crédits CMT/CLT y compris Crédit-Bail	20 000 DA	J-1
1.1.3. Crédits aux promoteurs immobiliers	Tarif CMLT + 20 000 DA	J-1
1.1.4. Crédits par signature		
1.1.4.1. Crédits par signature provisionnés intégralement	5.000	J-1
1.1.4.2. Crédits par signature sans ou partiellement provisionnés	Tarif du CCT	
1.2. Crédits aux particuliers		
1.1.5. Crédits Immobilier	20 000 DA	J-1
1.1.6. Crédits Habitat Rural	5 000 DA	J-1
1.1.7. Crédits à la consommation	5 000 DA	J-1
2. COMMISION DE GESTION (A prélever dès la première utilisation sur le montant total du crédit)		
2.1. Crédits Court Terme (CCT) y compris crédit par signature.	0.50% Minimum 25 000 DA Maximum 250.000 DA	Jour de l'opération
2.2. Crédits CMT/CLT y compris Crédit-bail	1% Minimum 50 000 DA Maximum 500.000DA	Jour de l'opération
2.1. Crédits retraités normalisés[3]	0.5 % Flat Minimum 75 000 DA Maximum 750,000 DA	Jour de l'opération
3. COMMISSIONS DE DELIVRANCE : Avals, Cautions, Acceptations et Lettres de Garanties		
3.1. Provisionnée à 100 %	0.25 % par trimestre indivisible soit 1 % l'an sur l'encours enregistré en début de période	J-1
3.2. Partiellement provisionnée (au moins à 40%)	0.75 % par trimestre indivisible soit 3 % l'an sur l'encours enregistré en début de période	J-1
3.3. Non provisionnée ou avec une provision inférieure à 40%	1 % par trimestre indivisible soit 4 % l'an sur l'encours enregistré en début de période	J-1
3. COMMISSION D'ENGAGEMENT A prélever à la fin du trimestre mobile sur la partie du crédit non utilisée		
3.1. Crédits à moyen et long terme (y compris aux promoteurs immobiliers)	0.50% par TMI	J-1
3.2. Crédit immobilier aux particuliers	1‰	J-1
4. AUTRES COMMISSION		
4.1. Crédits prorogés	0,25 % par trimestre supplémentaire sur le principal du crédit reporté	J-1
4.2. Remboursement par anticipation total ou partiel.[4]	0,5 % sur le montant à rembourser par anticipation	J-1
4.3. Modification à la demande du client	5 000 DA	J-1

NB :

- Sont exclues des présentes conditions, les financements accordés dans le cadre des dispositifs aides.
- Les dossiers de renouvellement et les dossiers de reconduction de crédit sont soumis aux mêmes conditions (y compris commission de gestion).
- Primant sur la grille tarifaire ci-dessus, les conditions définies dans les accords inter-créanciers conclus dans le cadre des prêts syndiqués et les conventions engageant la Banque sur les types de financement spécifiques.
- Le recours émanant d'une relation suite à une décision d'acceptation ou de rejet notifiée par la Banque, ne doit pas faire l'objet à nouveau d'un prélèvement de frais d'études.

---

[1] Les frais d'études sont prélevés manuellement avant la remise de l'accusé de réception du dossier.

[2] Lorsqu'une demande de crédit englobe plusieurs types de crédit, est prise en compte la tarification la plus élevé sans cumul.

[3] Rééchelonnement consolidation... etc.

[4] Son application est gérée par note de service.

XVI. Services liés au fonctionnement du compte

INTITULE DES OPERATIONS	TARIFICATION	DATE DE VALEUR
1. OUVERTURE DE COMPTE		
1.1. Ouverture de compte (Comptes courants, comptes chèques, comptes personnels, comptes œuvres sociales, comptes sur livret, comptes CEDAC et INR, comptes devises, autres comptes.)	Gratuit	
1.2. Ouverture de comptes divers Algérie (client de passage)	Gratuit	Valeur jour
1.3. Ouverture de comptes divers Etrangers (client de passage)	500 DA	
2. FRAIS DE GESTION ET DE TENUE DE COMPTE		
2.1. Comptes courants	3 000 DA/An Prélèvement trimestriel.	J-1
2.2. Comptes chèques	1 000 DA/An Prélèvement trimestriel.	
2.3. Comptes INR	2 500 DA/An Prélèvement trimestriel.	
2.4. Comptes CEDAC	2 500 DA/An Prélèvement trimestriel.	
2.5. Comptes sur livret		
2.5.1. Livrets LEB et LEJ avec intérêts	100 DA/An Prélèvement trimestriel.	Valeur jour
2.5.2. Délivrance d'un livret épargne / LEB, LEF et LEJ sans intérêts	Gratuit	
2.6. Comptes des œuvres sociales	Gratuit	
2.7. Comptes sans mouvements		
2.7.1. Comptes courants	3 000 DA/An Prélèvement trimestriel.	Valeur jour
2.7.2. Comptes chèques	2 000 DA/An Prélèvement trimestriel.	
3. REMISE DE CHEQUIER AU CLIENT (AU GUICHET)		
3.1. Chèques non barrés	Gratuit	
3.2. Chèques barrés	Gratuit	
4. EXPEDITION DU CHEQUIER OU DU LIVRET A DOMICILE		
4.1. Expédition du chéquier ou du livret a domicile	Gratuit	
5. REMISE DU LIVRET D'EPARGNE		
5.1. Remise du livret d'épargne	Gratuit	
6. DELIVRANCE D'UN RIB (RELEVE D'IDENTITE BANCAIRE		
6.1. Délivrance d'un RIB (relevé d'identité bancaire)	Gratuit	
7. TRANSFERT DE COMPTE		
7.1. Vers une Agence de la même Banque	Gratuit	
7.2. Vers une Agence d'une autre Banque	25 000 DA + selon le cas, Tarification Compensation (Frais CPI) ou RTGS	J-1
8. CONSULTATION DE SOLDE		
8.1. Consultation de solde	10 DA	Jour opération

Opérations monétiques internationales (Suite)

INTITULE DES OPERATIONS	TARIFICATION	DATE DE VALEUR
10. COMMISSIONS SUR LES OPERATIONS DE PAIEMENT PAR CARTE MASTERCARD		
10.1. Paiement par Carte Mastercard		
10.1.1. Carte Mastercard Titanium	Paiement sur TPE ou par Internet : 2,5% du montant de la transaction converti en Dinars ; Plafonds de retraits hebdomadaires : - Titanium /5 000 Euros - Classique /2 500 Euros	J-1
10.1.2. Carte Mastercard Classique		
11. COMMISSIONS SUR LES OPERATIONS DE RETRAIT CASH ADVANCE PAR CARTE MASTERCARD		
11.1.1. Retrait Cash Advance par Carte Mastercard		
11.1.2. Retrait Cash Advance par Carte Mastercard Titanium	2,5% du montant de la transaction converti en Dinars + 2 Euros par transaction	J-1
11.1.3. Retrait Cash Advance par Carte Mastercard Classique		

XV. Opérations de change manuel

INTITULE DES OPERATIONS	TARIFICATION	DATE DE VALEUR
1. CHANGE MANUEL VENTE		
1.1. Vente de billets (devises) par caisse	500 DA pour les adultes 250 DA pour les enfants moins de 15 ans	
1.2. Vente de billets (devises) par compte	500 DA pour les adultes 250 DA pour les enfants moins de 15 ans	Veille calendrier
1.3. Vente devises (Frais de mission BADR)	Gratuit	
1.4. Remboursement (Frais de Missions BADR)	Gratuit	
1.5. Vente devises sur droit de change	3 000 DA/An à la constitution du dossier 2%, Minimum 2 000 DA/opération	Veille calendrier
2. CHANGE MANUEL ACHAT		
2.1. Achat de billets (devises) par caisse	Gratuit	
2.2. Achat de billets (devises) par compte	Gratuit	Lendemain calendrier

XIV. Opérations monétiques internationales

(Commission de personnalisation carte MasterCard / Validité 2 ans)

	INTITULE DES OPERATIONS	TARIFICATION	DATE DE VALEUR
1.	**CREATION/ REMPLACEMENT CARTE MASTERCARD**		
1.1.	Carte Mastercard Titanium	17 000 DA/2 ans	Jour de l'opération
1.2.	Carte Mastercard Classique	12 000 DA/2 ans	
2.	**RENOUVELLEMENT /RECONFECTION CARTE MASTERCARD**		
2.1.	Carte Mastercard Titanium	5.000 DA	Jour de l'opération
2.2.	Carte Mastercard Classique	3.000 DA	
3.	**REEDITION DU CODE CONFIDENTIEL CARTE MASTERCARD**		
3.1.	Carte Mastercard Titanium	600 DA	Jour de l'opération
3.2.	Carte Mastercard Classique	600 DA	
4.	**OPPOSITION SUR CARTE CARTE MASTERCARD**		
4.1.	Carte Mastercard Titanium	2.500 DA	Jour de l'opération
4.2.	Carte Mastercard Classique	2.000 DA	
5.	**BLOCAGE TEMPORAIRE CARTE MASTERCARD**		
5.1.	Carte Mastercard Titanium	1.200 DA	Jour de l'opération
5.2.	Carte Mastercard Classique	500 DA	
6.	**MAIN LEVEE CARTE MASTERCARD (DEBLOCAGE DE LA CARTE)**		
6.1.	Carte Mastercard Titanium	1.200 DA	Jour de l'opération
6.2.	Carte Mastercard Classique	500 DA	
7.	**RESILIATION DE LA CARTE MASTERCARD**		
7.1.	Carte Mastercard Titanium	6.000 DA	Jour de l'opération
7.2.	Carte Mastercard Classique	6.000 DA	
8.	**CONTESTATION NON JUSTIFIEE DU CLIENT SUR LES OPERATIONS CARTE MASTERCARD**		
8.1.	Carte Mastercard Titanium	2.500 DA	Jour de l'opération
8.2.	Carte Mastercard Classique	2.500 DA	
9.	**COMMISSIONS SUR LES OPERATIONS DE RETRAITS PAR CARTE MASTERCARD**		
9.1.	Retrait par carte Mastercard		
9.1.1.	Carte Mastercard Titanium	2,5% du montant de la transaction converti en Dinars + 2 Euros par transaction Plafonds de retraits hebdomadaires : - Titanium / 1 000 Euros - Classique / 500 Euros	J-1
9.1.2.	Carte Mastercard Classique		

Opérations monétiques domestiques (Suite)

INTITULE DES OPERATIONS	TARIFICATION	DATE DE VALEUR
6. COMMISSIONS DE PERSONNALISATION DES CARTES		
6.1. Création/Renouvellement des cartes (création : encodage + embossage + édition code confidentiel - Pin mailer)		
6.1.1. Carte CIB Classic	Gratuit	Jour de l'opération
6.1.2. Carte CIB Gold		
6.1.3. Carte affaires Classic	2 500 DA	Jour de l'opération
6.1.4. Carte affaire Gold	4 000 DA	Jour de l'opération
6.2. Renouvellement/ Reconfection des cartes en cours de validité (à la demande du client)		
6.2.1. Carte CIB Classic	440 DA	Jour de l'opération
6.2.2. Carte CIB Gold	660 DA	
6.2.3. Carte Affaires Classic	2 000 DA	
6.2.4. Carte Affaires Gold	3 500 DA	
6.3. Recalcule du code confidentiel des cartes		
6.3.1. Carte CIB et Carte Affaires Classic	150 DA	Jour de l'opération
6.3.2. Carte CIB et Carte Affaires Gold	200 DA	
6.4. Opposition sur carte Tawfir/CIB/Carte Affaires	150 DA	
6.5. Exception négative (bocage de la Carte Tawfir/CIB/Carte Affaires)	76 DA	
6.6. Main levée (déblocage de la Carte Tawfir/CIB/Carte Affaires)	30 DA	
6.7. Frais de traitement des litiges de la carte Tawfir/CIB/Carte Affaires		
6.7.1. Règlement litige / porteur 4 mois <= période <= 6 mois	200 DA	Jour de l'opération
6.7.2. Règlement litige / porteur supérieur à 6 mois	300 DA	
7. COMMISSIONS TPE		
7.1. Commission location et abonnement TPE		
7.1.1. Location TPE	Particuliers/ 500 DA/Mois Entreprises/1 000 DA /Mois	Jour de l'opération
7.1.2. Abonnement opérateur	500 /Mois	
7.2. Commission e-paiement		
7.2.1. Adhésion du porteur au service E-paiement	200 DA/An	Jour de l'opération

Opérations monétiques domestiques (Suite)

INTITULE DES OPERATIONS	TARIFICATION	DATE DE VALEUR
5. OPERATIONS DE PAIEMENT PAR CARTES (CIB/CARTE AFFAIRES)		
5.1. Commission commerçant accepteur		
5.1.1. Paiement sur TPE par les porteurs BADR	Transactions ≤ 2000 DA / 6 DA	CIB/Carte Affaires / J-1
5.1.2. Paiement sur TPE par les porteurs Confrères	1)- Si le montant de la transaction est entre 100 et 2000 DA /6 DA 2)- Si le montant de la transaction est > 2 000 DA : une partie fixe de 1 DA augmentée d'une partie variable correspondant à un taux selon les paliers décrits ci-après:	
5.2. Paiement par internet / Commission site marchand	10 DA	
- Transactions si Montant ≤ 5000 DA	0,7% du montant de la transaction,	
- Transactions si Montant > 5000 DA	Plafond de la commission commerçant est fixé à 300 DA	
5.3. Frais d'adhésion à la plateforme E-paiement	50 000 DA	CIB/Carte Affaires / J-1
5.4. Frais d'abonnement		
5.5. Commission porteur carte		
5.5.1. Paiement sur TPE	Gratuit	
5.5.2. Paiement par internet	Gratuit	

Montant de la transaction	Montant de la commission
> 2 000 DA et ≤ 5 000DA	1 DA + 0,25% du montant de la transaction
> 5 000 DA et ≤ 30 000DA	1 DA + 0,20% du montant de la transaction
> 30 000 DA et ≤ 60 000DA	1 DA + 0,15% du montant de la transaction
> 60 000 DA et ≤ 200 000DA	1 DA + 0,10% du montant de la transaction
> 200 000DA	1 DA + 200 DA = 201 DA FIXE

Nombre de transactions par An	Montant de remboursement
0 - 1000	
1001 - 10 000	10 000 DA
10 001 - 50 000	50 000 DA
50 001 - 100 000	100 000 DA
Plus de 100 000	150 000 DA

XII. Opérations monétiques domestiques

INTITULE DES OPERATIONS	TARIFICATION	DATE DE VALEUR
1. RETRAIT D'UN BADR		
1.1. Retrait par carte au niveau du réseau monétique BADR		
1.1.1. Retrait par le titulaire domicilié auprès de la BADR par carte : • Carte Tawfir • CIB (Classic et Gold) • Carte Affaires (Classic et Gold)	20 DA	CIB/Carte Affaires / J-1 Carte Tawfir / A partir du 1er jour de la quinzaine au cours de laquelle est effectué le retrait.
1.2. Retrait par carte au niveau du Réseau Monétique Interbancaire (RMI)		
1.2.1. Retrait par le titulaire domicilié auprès de la BADR par carte : • Carte Tawfir • CIB (Classic et Gold) • Carte Affaires (Classic et Gold)	29,41 DA	CIB/Carte Affaires /J-1 Carte Tawfir / A partir du 1er jour de la quinzaine au cours de laquelle est effectué le retrait.
1.2.2. Retrait par carte CIB Classic et Gold par le titulaire domicilié auprès des confrères	29,41 DA	J-1
2. OPERATIONS DE VIREMENT PAR CARTES AUPRES DES GAB DE LA BADR (CARTE TAWFIR/CIB) A condition que le titulaire dispose d'un compte chèque et d'un compte épargne		
2.1. Opérations de virement par cartes auprès des GAB de la BADR (Carte TAWFIR/CIB)	20 DA	CIB / J-1 Carte Tawfir / A partir du 1er jour de la quinzaine au cours de laquelle est effectué le virement.
3. COMMANDE CHEQUIER PAR CARTES CIB		
3.1. Commande chéquier par cartes CIB	10 DA	Jour opération
4. CONSULTATION DU SOLDE SUR DAB/GAB EN INTRA-BANCAIRE PAR LES PORTEURS BADR DE CARTES TAWFIR/CIB		
4.1. Consultation du solde sur DAB/GAB en intra-bancaire par les porteurs BADR de cartes TAWFIR/CIB	10 DA	Jour opération

XI. Mise à disposition et vente de chèque de banque

INTITULE DES OPERATIONS	TARIFICATION	DATE DE VALEUR
1. MISE A DISPOSITION EN FAVEUR D'UN TIERS (L'émetteur doit être domicilié dans une de nos agences BADR)		
1.1. De 1 000 000 DA à 5 000 000 DA	2 000 DA	J-1
1.2. De 5 000 001 DA à 10 000 000 DA	3 000 DA	
1.3. Plus de 10 000 000 DA	10 000 DA	
2. VENTE CHEQUE DE BANQUE		
2.1. Client de la banque	1 000 DA	J-1
2.2. Client de passage	2 000 DA	
2.3. Restitution (Annulation) chèques de banque	500 DA	

XII. Services à distance

INTITULE DES OPERATIONS	TARIFICATION	DATE DE VALEUR
1. SERVICES BANQUE A DISTANCE		
1.1. Service E-BANKING (BADRNET)		
1.1.1. Consultation en ligne du compte En illimité sur le site Web : - RIB - Consultation de solde - Consultation des mouvements	En illimité sur le site Web : **Particuliers** : Gratuit **Entreprises** : Gratuit	Jour d'exécution de l'opération
1.1.2. Consultation en ligne du compte En illimité sur le site Web : - RIB - Consultation de solde - Consultation des mouvements - Recherche d'opérations - Historique des soldes - Téléchargement du relevé de compte - Transmission des fichiers de virement de salaires multiples	En illimité sur le site Web : **Particuliers** : Compte principal/100 DA Mois/Compte Compte secondaire/50 DA/Mois/Compte **Entreprises** : Compte principal/500 DA/Mois/Compte Compte secondaire/400 DA/Mois/Compte Voir tarification applicable aux virements ordonnés multiple bénéficiaires.	
2. SERVICES SMS BANKING		
2.1. BADRSMS	Particuliers : 150 DA/Mois	
2.2. BADRSMS PRO	Entreprises : 600 DA/Mois	
2.3. BADRSMS Tawfir	Gratuit	

IX. Encaissement de lettre de change et de billet à ordre

INTITULE DES OPERATIONS	TARIFICATION	DATE DE VALEUR
1. ENCAISSEMENTS LETTRE DE CHANGE ET DE BILLET A ORDRE EN INTRABANCAIRE		
1.1. Encaissement lettre de change et billet à ordre	100 DA/ effet Sauf si stipulé « Frais à la charge du tiré »	J+1
1.2. Acceptation lettre de change et billet à ordre	200 DA/effet	
1.3. Réception d'un effet impayé (traite ou billet à ordre)	1 000 DA	J+1
1.4. Paiement d'effet	Gratuit sauf si stipulé « Frais à la charge du tiré »	
2. ENCAISSEMENTS LETTRE DE CHANGE ET DE BILLET A ORDRE EN INTERBANCAIRE		
2.1. Encaissement lettre de change et billet à ordre	350 DA/effet, Sauf si stipulé « Frais à la charge du tiré »	J+1 Le délai de remise par le bénéficiaire à sa banque est de J+8 avant l'échéance au Minimum
2.2. Acceptation lettre de change et billet à ordre	350 DA/effet	
2.3. Réception d'un effet impayé (traite ou billet à ordre)	1 000 DA	J+1
2.4. Paiement d'effet	Gratuit Sauf si stipulé « Frais à la charge du tiré »	

X. Escompte commercial

INTITULE DES OPERATIONS	TARIFICATION	DATE DE VALEUR
1. REMISE D'EFFETS A L'ESCOMPTE		
1.1. Remise d'effets à l'escompte en intra-bancaire	200 DA + Taux d'intérêt de l'escompte de 8%	Lendemain remise
1.2. Remise d'effets à l'escompte en interbancaire	200	
2. EFFETS ESCOMPTES RETOURNES IMPAYES		
2.1. Effets escomptés retournés impayés	100 DA/Effet (Inclus les Frais de Protêt)	Veille échéance de l'effet
3. EFFETS PROROGES		
3.1. Effets prorogés	500 DA/Effet + taux d'escompte (8%) majoré de 1%	J-1 (Veille calendaire de l'opération)
4. REPRESENTATION A L'ENCAISSEMENT D'EFFETS RETOURNES IMPAYES		
4.1. Représentation à l'encaissement d'effets retournés impayés	400DA/Effet	J-1 (Veille calendaire de l'opération)

XIX. Opérations d'intermediation boursière, tenue de compte, conservation des titres à l'usage de la clientèle

INTITULE DES OPERATIONS	TARIFICATION	DATE DE VALEUR
1. OUVERTURE DE COMPTE TITRES		
1.1. Ouverture de compte titres	Gratuit	Jour opération
2. DEMATERIALISATION		
2.1. Dématérialisation	Gratuit	Date d'Algérie Clearing
3. DROIT DE GARDE DES TITRES ET VALEURS EN DEPOTS LIBRES (BONS DE CAISSE, BONS D'EQUIPEMENT)		
3.1. Droit de garde des titres et valeurs en dépôts libres (bons de caisse, bons d'équipement)	Droits de garde : - Titres cotés en bourse : Taux trimestriel de 0,000625% du solde du portefeuille arrêté à la date de perception valorisé à la valeur nominale pour les titres du Trésor et au cours moyen pondéré pour les titres des sociétés. Minimum : 10 DA par valeur Maximum : 100 000 DA par valeur - Titres non cotés en bourse : Taux trimestriel de 0,000625% du solde du portefeuille arrêté à la date de perception valorisé à la valeur nominale. Minimum : 10 DA par valeur Maximum : 100 000 DA par valeur - Avoirs en OPCVM : A déterminer selon la convention bilatérale.	Date de constitution des titres en portefeuille
4. SOUSCRIPTION TITRES DE CREANCE, TITRES DE CAPITAL, AVOIRS EN OPCVM ET AUTRES TITRES		
4.1. Souscription titres de créance, titres de capital, avoirs en OPCVM et autres titres	Gratuit	Jour opération
5. VIREMENT DE TITRES		
5.1. Changement de domiciliation d'avoirs entre agences de la même banque	Gratuit	Jour opération
5.2. Transfert d'avoirs d'un compte titres vers un autre compte « Tenu de Compte Conservateur »	200 DA	
6. OPERATIONS SUR TITRES :		
6.1. Paiement de dividendes, paiement d'intérêts, remboursement du capital	Gratuit	Jour opération
7. EDITION DE DOCUMENTS		
7.1. Edition de tirage de documents réglementaires : Relevés des soldes trimestriels et annuels, avis d'exécution sur titres, avis d'opérations sur titres	Gratuit	Jour opération
7.2. Tout autre document à la demande	50 DA par page	

	Décision Réglementaire	Réf. : DR/DG N° 24
		Date : 15/08/2023

Opérations d'intermédiation boursière, tenue de compte, conservation des titres à l'usage de la clientèle (Suite)

INTITULE DES OPERATIONS	TARIFICATION	DATE DE VALEUR
8. SERVICES PARTICULIERS		
- Succession, - Nantissement, - Procuration et gestion pour compte mineur - Opposition	500 DA 500 DA Gratuit Gratuit	Jour opération
9. FRAIS DE COURTAGE		
9.1. Titres de capital	Minimum 20 DA	Jour opération
9.2. Titre de créance	Maximum 300 000 DA	
10. OUVERTURE DE COMPTE TITRE		
10.1.Ouverture de compte titre	Gratuit	Jour opération
11. COMMISSION SUR TRANSACTIONS BANQUE (TCC ET IOB)/ACTION		
11.2. Commission sur transactions banque (TCC et IOB)/Action	0.75%	Date du dénouement de l'opération
12. COMMISSION SUR TRANSACTIONS BANQUE (TCC ET IOB)/OBLIGATIONS		
12.1. Commission sur transactions banque (TCC et IOB)/obligations	0.75%	Date du dénouement de l'opération
13. COMMISSION DE PLACEMENT		
13.1.Commission de placement	Conventionnelle	Jour opération
14. COMMISSION DE PLACEMENT		
14.1.Commission de gestion	Conventionnelle	Jour opération
15. COMMISSION BANQUE SUR PAIEMENT (DIVIDENDES)		
15.1.Commission perçus sur paiement (dividendes)	Gratuit	Après constat de l'opération
16. PRIME D'EMISSION		
16.1.Prime d'émission	Conventionnelle	Jour opération
17. COMMISSION DE PRISE FERME		
17.1. Commission de prise ferme	Conventionnelle	Jour opération
18. COMMISSION CHEF DE FILE		
18.1. Commission chef de file	Conventionnelle	Jour opération
19. COMMISSION COUPONS SUR TITRES		
19.1.Commission coupons sur titres	Gratuit	Jour opération